



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Commercial Sciences

PhD Thesis Third Phase

Branch: Commercial Sciences

Speciality: Financial and international trade

Title:

**The role of exchange rate To Realise The
Balance in the Algerian payments Balance A
prospective analytical study for the period
from 2010 To 2030**

Prepared by:

Mahammedi Siham

Discussed and publicly approved on 16/06/2022

By the committee composed of:

Kachem Ismail	Professor	University of Djelfa	President
Toual Hiba	Professor	University of Djelfa	Rapporteur
Yahiaoui Abdelhafidh	Professor	University of Djelfa	Examiner
Kaki Abdelkrim	Professor	University of Djelfa	Examiner
Taybi Hamza	Professor	University of Laghouat	Examiner
Badrouni Aissa	Professor	University of M'sila	Examiner

University Year : 2021/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان:

دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية استشرافية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2030

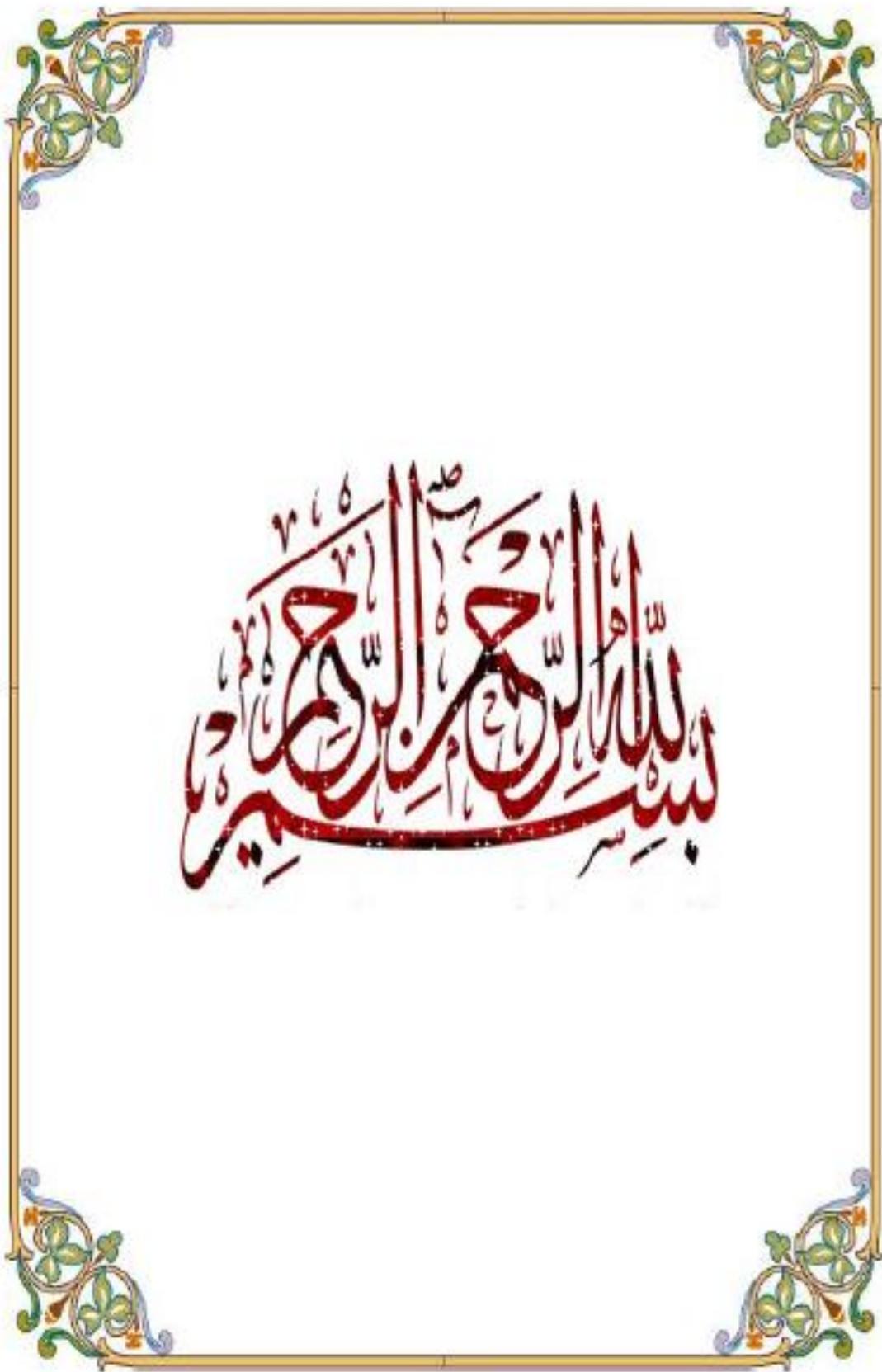
من إعداد:

سهام محمدي

المناقشة بتاريخ 2022/06/16 من طرف اللجنة المكونة من :

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ	قشام إسماعيل
مشرفة ومقررة	جامعة الجلفة	أستاذة	طوال هبية
عضوا مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ	يحياوي عبدالحفيظ
عضوا مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ	كاكي عبد الكريم
عضوا مناقشا	جامعة الأغواط	أستاذ	طبيبي حمزة
عضوا مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ	بدروني عيسى

السنة الجامعية: 2022/2021م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوْتَئِدَ وَالنَّجْمَ
وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجِبَالَ
وَالرَّيْحَ وَالسَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
وَالنَّارَ وَالسَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
وَالنَّارَ وَالسَّمَاءَ وَالْأَرْضَ

﴿نرفع درجات من نشاء وفوق كل

ذي علم عليم﴾

سورة يوسف الآية 76

صدق الله العظيم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات
إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ... ونصح الأمة ... نبي الرحمة ونور
العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة *** بسمة الحياة وسر الوجود

من كان دعائها سر ناجحي *** وحنانها بلسم جراحي

أمي الحبيبة

من علمني العطاء بدون انتظار *** من أستمد عزيمتي منه

من أحمل اسمه بكل افتخار *** من ينصحنى بكل الأوقات

والدي العزيز

من بهم أشد أزري وأستعين بهم في محنتي وأرسم بهم بسمتي

إخوتي وأخواتي الأحباء

إلى من رافقتي دربي وقاسمني وقتي وساعدني حاجتي وأرشد وصوب قراري

زوجي العزيز

من رسمت هيكل حياة وأخذت لي قلبي وبعثت السرور في نفسي وأبهجتني

ابنتي الغالية

من لون رونق الحياة لي وزف الفرحة في قلبي و زهاني

ولدي الحبيب

أهدىهم ثمرة جهدي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، والحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى: الأستاذة المشرفة الدكتورة طوال هيبية على قبولها الإشراف على هذا العمل، والتي شرفنتني بإشرافها على هذه الأطروحة وملاحظاتها وتوجيهاتها المتواصلة، وحرصها الدائم لإتمام هذا العمل، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى المشرفة المساعدة الدكتورة معمر فطوم، التي لم تبخل علي بالتوجيهات والنصائح.

والشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع ومناقشته وإبدائهم لملاحظاتهم القيمة، كما أود أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كامل أعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه كل من الأساتذة الكرام: صديقي النعاس، كافي عبد الكريم، مسلم إبراهيم، جودي محمد علي، عزي الدين علي، يحيى عبد الحفيظ، حليس عبد القادر، سالت مصطفى، بن نبلي جميلة، قرن خيرة، بن علي إحسان.

بالإضافة إلى الأساتذة المحترمين بن علي محمد، غربي يسين سي لاخضر، قشام إسماعيل، حديدي أم، لعقاب محمد، مرزق سعد، مراد عبد القدر، نوي طه حسين، بن يحيى ناجي.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أعضاء مكتبة الكلية، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع حتى لو بكلمة تشجيع.

"حسبى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بتتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2030، بحيث تم التطرق إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين رصيده، ثم تم التطرق إلى الدراسة الاستشرافية، وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تطورات خلال فترة الدراسة، حيث لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما أظهرته النتائج بعد التحليل وذلك عند ارتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من المداخيل بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات ومنه خلصنا إلى القول أن الواردات خارج منطقة الأورو تحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، وتنويع الصادرات خارج المحروقات أمر حتمي للاقتصاد الجزائري لتجنب الأزمات النفطية المتسببة في انخفاض أسعار النفط. وذلك بالاستعانة بتجارب ناجحة من بعض الدول الشبيهة باقتصاد الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف - ميزان المدفوعات - الميزان التجاري - اقتصاد الجزائر - أنظمة الصرف - الدولار - اليورو.

Sommaire:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle du taux de change pour équilibrer la balance des paiements et cela fait en suivant les développement divers des balance extérieurs de l'Algérie durant la période de 2010 jusqu'à 2030, En Analysant le développement du taux de change du dinar algérien, Et son rôle pour équilibrer la balance des paiements et la développer puis on mentionne que la balance des paiements a connue plusieurs changements pendant la période de l'étude, Où la secteur des carburants a joué un grand rôle pour activer les équilibres extérieurs de l'Algérie, En parallèle avec les changements des prix du Pétrole dans les marches mondiales; En plus Où a remarqué qu'il y a une grande partie du revenue est perdue à cause de la différence entre les devises entre l'exportation et l'importation, Et comme conclusion on trouve que on doit diversifier les sources d'exportation hors le secteur des carburants ; Pour éviter les crises pétroliques comme il faut , En suivant quelques expériences nationale et mondial pour sauver l'économie de notre pays.

Les mots clés :

Taux de change – Balance des paiements – Balance commerciale – L'économie d'Algérie – Le secteur des carburants – Dollar – Euro.

Abstract:

This study aimed to show the role of exchange rate To realise the balance in the payments balance through following of the developments which had witnessed the Algerian external balance for the period between 2010 to 2030, where has been addressed to analyse the evolution of the Algerian dinar exchange rate and its role to realise the balance in the payments balance and improving its credit, Then, I was dealt with the prospective analysis, The study concluded that the Algerian payments balance were witnessed many evolutions during Study period where the fuel sector played an important role To move the Algeria's external balances, by the changes that happened in the fuel prices in the international markets, these what had seen through the results after the analysis therefore the fuel prices were increased, besides the great rate from the incomes by hard currency were lost as a result of the currencies difference that dealt with exports and imports and from that, we concluded To say that the imports Outside the euro area can limit exchange losses that resulting from exchanging the dollar in front of the euro and the exports diversification outside of the fuel is inevitable Thing for the Algerian economic in order To assoid any intended Oil crisis from some countries that caused decreasing in the Oil prices.

And that is based on successful experiences from some countries similar to the Algerian economy.

Key words:

Exchange rate –Payment balance – Commercial balance – Algerian economic– exchange Systems – Dollar – Euro.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	ملخص الدراسة باللغة العربية
VIII	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
VII	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
VIII	فهرس المحتويات
XVI	فهرس الجداول
XVII	فهرس الأشكال والمخططات
أ - ش	مقدمة
62 - 2	الفصل الأول: أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم الخاصة بسعر الصرف
3	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
3	1- تعريف سعر الصرف الأجنبي

4	2-أهمية سعر الصرف
4	3-خصائص سعر الصرف
5	4-الوظائف الأساسية لسعر الصرف
6	5-أهداف سعر الصرف
7	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف و أشكاله
7	أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
11	ثانياً: أشكال سعر الصرف
19	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي
19	1-مفهوم سياسة سعر الصرف
20	2-أهداف سياسة الصرف الأجنبي
22	3-أدوات سياسة سعر الصرف
23	4-أنواع سياسات سعر الصرف
28	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له
28	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز
29	1- أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب
29	2- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية
30	3- أسعار الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف

31	4- نظام استقرار أسعار الصرف
32	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز
32	1- أنظمة سعر الصرف الثابتة
32	2- نظام أسعار الصرف العائمة
33	3- التعويم النظيف
33	4- نظام سعر الصرف المتعدد
40	المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف
40	أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية
44	ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة
45	ثالثاً: نظرية الأرصدة
46	رابعاً: نظرية كفاءة السوق
47	خامساً: نظرية كمية النقود
48	سادساً: نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف
48	سابعاً: نظرية فقاعات المضاربة
49	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
49	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
49	1- تعريف سوق الصرف

52	2- أهمية الأسواق
52	3- بعض أسس و قواعد التعامل في سوق العملات
55	المطلب الثاني: تنظيم أسواق الصرف والأطراف المشاركة الرئيسية
55	1. البنوك و المؤسسات المالية
56	2. السماسرة
56	3. الوسطاء المعتمدين
56	4. البنك المركزي
57	المطلب الثالث: خطر الصرف وأثره على سوق العملات الأجنبية
57	أولاً: تعريف خطر الصرف
58	ثانياً: أثر خطر الصرف
60	خلاصة الفصل
88 – 62	الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
62	تمهيد
63	المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات
63	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و أهميته
63	أولاً: تعريف ميزان المدفوعات
64	ثانياً: الأهمية الاقتصادية والمالية لميزان المدفوعات

65	المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات وأرصده
72	المطلب الثالث: خصائص ميزان المدفوعات
73	المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه
73	المطلب الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات
73	أ- رصيد الميزان التجاري
73	ب- رصيد التجارة غير المنظورة
74	ج- رصيد المعاملات التجارية
74	د- رصيد معاملات الرأسمالية
74	هـ- رصيد التغيير في احتياطات الدولة
74	و- الرصيد الإجمالي
75	المطلب الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات
75	1) تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم
76	2) فوائد استخدام القيد المزدوج
76	3) المصادر الإحصائية المستعملة في وضع ميزان المدفوعات
76	المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
76	أ- التضخم
76	ب- معدل نمو الناتج المحلي

76	ت-سعر الفائدة الحقيقي
77	ث-سعر الصرف
77	المبحث الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات
77	المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
78	أ. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات
79	ب. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات
80	المطلب الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه
80	أولاً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات
82	ثانياً: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات
84	المطلب الثالث: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
84	1. التعديل الآلي بميزان المدفوعات
85	2. التدخل الحكومي في تعديل ميزان المعاملات
86	3. السياسات النقدية
87	خلاصة الفصل
150-90	الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري
90	تمهيد
91	المبحث الأول : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

91	المطلب الأول : أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
93	المطلب الثاني : تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
97	المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات
100	المبحث الثاني : آليات التسوية التلقائية لموازن المدفوعات
100	المطلب الأول : آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية
103	المطلب الثاني : آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية
105	المطلب الثالث: آلية التسوية في ظل نظام الصرف المتحكم فيه ونتيجة لتغيرات حجم الكتلة النقدية
108	المبحث الثالث: دراسة تحليلية استشرافية لتقلبات سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائر
108	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري
109	1-المرحلة الأولى :نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973)
110	2-المرحلة الثانية الربط بسلة من العملات (1974-1986)
111	3-المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986 - مارس 1987)
112	4-المرحلة الرابعة (نهاية 1987-1994)
113	5-المرحلة الخامسة (1994 وما بعدها)
117	المطلب الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري و أرصدة الميزان التجاري
119	المطلب الثالث: استشراف سعر الصرف في الجزائر

فهرس المحتويات

119	أولاً: تجارب ناجحة لبعض الدول الريعية
119	1- النموذج الكندي
123	2- التجربة البرازيلية
124	3- التجربة النرويجية
129	4- التجربة الاقتصادية الرواندية
142	5- تجربة الإمارات العربية المتحدة
148	ثانياً: قراءات وتحليل تقارير الهيئات الرسمية الجزائرية
150	خلاصة الفصل
152	الخاتمة العامة
157	قائمة المراجع

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
20	المصفوفة التقاطعية لأسعار صرف العملات	01
36	وصف عام لأنظمة سعر الصرف	02
39	المقارنة بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن	03
40	تطور أنظمة سعر الصرف عبر الحقب التاريخية	04
70	عناصر ميزان المدفوعات (صيغة صندوق النقد الدولي 2009)	05
83	أنواع الاختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات	06
112	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1974-1987)	07
113	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1988-1993)	08
114	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000)	09
116	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2001-2020)	10
117	تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات	11

فهرس الأشكال والمخططات

فهرس الأشكال والمخططات

الصفحة	العنوان	الرقم
22	الحلقة الفاصلة للعملة القوية	01
85	التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب	02
92	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	03
95	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	04
97	معدل الصرف للعرض و الطلب على الواردات	05
101	سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية في النظرية الكلاسيكية	06
102	سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية في النظرية الكلاسيكية	07
104	سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية	08
105	سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية	09
132	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	10
134	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	11
135	نمو الناتج المحلي الإجمالي	12
137	متوسط نصيب الفرد من GDP في الفترة 2018-1994	13
138	التضخم في رواندا خلال الفترة 2018-2000	14

مقدمة

تحتاج أغلب المعاملات الاقتصادية الدولية من عمليات تصدير واستيراد للسلع و الخدمات وتحويل رؤوس الأموال إلى النقد الأجنبي لغرض التسوية، باعتبار كل عملية ينتج عنها إما دخول للعملة الأجنبية أو خروجها، بحيث يتم تسجيل هذه العمليات في سجل ميزان المدفوعات و الذي يعطي صورة مفسرة عن هذه المعاملات والتي قد ينتج عنها اختلال في الميزان مما يستدعي تدخل الدولة لإعادة التوازن وذلك بانتهاج عدة سياسات، وشكلت سياسة سعر الصرف أهمها، باعتبارها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية ذات الفعالية في حماية الاقتصاد من الصدمات الممكنة التعرض لها. واختلفت الدول في تطبيق هذه السياسة وفقا لمميزاتها وظروفها الاقتصادية و الأهداف المرجوة منها، فتعددت بين الرقابة على الصرف والتحكم في المعروض النقدي وبين أسعار الصرف المتعددة باختلاف الأنشطة الاقتصادية ولكن معظمها اشتركت في سياسة تخفيض العملة كأداة لتصحيح الاختلال و إعادة التوازن لميزان المدفوعات، والجزائر كونها دولة نفطية شهدت أزمات كبيرة ناتجة من صدمات أسعار النفط ما دفعها لتبني مجموعة إصلاحات من شأنها إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت سياسة تخفيض العملة من أجل تحقيق التوازنات الخارجية، بهدف تشجيع ورفع حجم الصادرات والحد من الواردات.

ويعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول.

1. اشكالية الدراسة:

ما هو دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر؟

ولمعالجة الموضوع يفتح المجال لطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف؟ وكيف يتحدد في سوق الصرف الأجنبي؟

- ما هي أهم النظريات المحددة له؟

- ما هي العوامل المحدد لتقلبات أسعار الصرف؟

- ما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما هي الحلول المقترحة لعلاج اختلاله؟

- ما هو أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على العجز في ميزان المدفوعات؟

2. فرضيات الدراسة:

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- سعر الصرف هو ذلك السعر الذي من خلاله يتم تحويل عملة دولة ما إلى عملات دول أخرى.

- ميزان المدفوعات يعتبر سجل حسابي سنوي يتولى تسجيل وتقييد مختلف العمليات الدولية.

- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج

مختلف اختلالاته.

- تهدف الجزائر إلى تحسين وضعية المدفوعات الذي يتوقف بدرجة كبيرة على تحسين العمليات التجارية الخارجية،

من خلال انتهاجها سياسة الرقابة على الصرف.

- يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات .

3.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير ودور سعر الصرف وقوة الدينار الجزائري في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المصريح به.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، ومعرفة أهم أنواعه ومحدداته.

ب- معرفة وإبراز أهمية سعر الصرف كسياسة اقتصادية مستقلة بذاتها.

ج- معرفة معظم المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات وعناصره وأرصده.

د- إبراز دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

هـ- الوقوف على تقييم الدراسة التحليلية والاستشرافية .

4.أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف من بين العوامل الهامة التي تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإنعاش التنمية الاقتصادية، فتزايدت أهمية موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات والعلاقة بينهما، خاصة في الدول المتقدمة التي أدخلته ضمن خططها منذ فترة طويلة عبر مراحل تطور النظام النقدي الدولي، بحيث أصبح متغيرا هاما في السياسات الاقتصادية التي اعتمده كوسيلة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية بالنسبة لاقتصادياتها خاصة ميزان المدفوعات، فضلا عن ذلك فهو متغير اقتصادي جد هام نظرا للآثار التي تنجر عن تقلباته على مختلف التغيرات الاقتصادية للدول ومن بينها الاقتصاد الجزائري، كما أن أهمية سعر الصرف وتقلباته تؤثر أكثر وبوضوح

في القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية، إذ يؤثر سعر صرف عملة على جانبيين أساسيين هما تنافسية السلع والخدمات المصدرة للأسواق الخارجية، وكذا القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية، وذلك بمناسبة شراء المنتجات المستوردة عند دخولها السوق الوطنية.

5. مبررات اختيار الدراسة:

- جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من ميولنا الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع الذي يشكل المجال المهم في كثير من البحوث الجامعية والندوات والمؤتمرات العلمية حيث كان ولا يزال محورا بارزا في عدد من القضايا المعاصرة في الساحة الدولية.

- يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.

- رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري، وكذا تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلبي وعلاقتها بموضوع التجارة الدولية.

6. حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوروبي والدولار الأمريكي في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ب- الحدود الزمنية:

الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة ما بين (2010-2030).

ج- الحدود المكانية:

الإطار المكاني لهذه الدراسة فقد حددت لدراسة سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر.

7. المنهج المتبع:

وفقا لطبيعة الموضوع كان لزاما علينا اعتماد مناهج البحث العلمي الملائمة، وتمثل ذلك في استخدام المنهج الوصفي ، الذي تم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بالمفاهيم العامة وكل ما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات ، هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقط اعتمدنا على المنهج التحليلي، الذي يحلل البيانات والمعلومات وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة، وذلك بدراسة دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

8. صعوبات الدراسة:

من الجدير بالذكر في البداية أنه تقريبا لا يوجد بحث أكاديمي إلا ويعترضه شكل من أشكال الصعوبات العلمية على اختلاف درجاتها، وإن كانت الصعوبات العلمية تعتبر أحد مقاصد البحث العلمي وأهدافه للوصول إلى تذييلها أمام أي بحث في المستقبل، فإن واقع الصعوبات العملية هو الذي يعجز البحث إلى درجة كبيرة وفي أحيان كثيرة عن تجاوزها حتى بعد نهاية البحث.

9. الدراسات السابقة:

أ- دراسة: علي أحمد درج الدليمي وفيصل غازي فيصل الدليمي (2019)، مقال تحت عنوان:

العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار

للعلم والاقتصاد والادارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 11، العدد 24 ، سنة 2019، هدفت

هذه الدراسة إلى تحديد نوع العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي وفيما إذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد أو باتجاهين، حيث أظهرت نتائج العلاقة الديناميكية بين سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازي والميزان التجاري العراقي باستعمال اختبارات جذر الوحدة احتواء بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرين على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة عبر الزمن بالمستوى العام. وفي الأخير اوصت الدراسة بالاهتمام بتنوع الهيكل الاقتصادي العراقي من أجل تجنب آثار الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة لاعتماده على النفط كمصدر أساس لتمويل الموازنة العاملة للدولة، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي متنوع مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية.

ب- دراسة: غازي عبد المجيد الرقيبات، أحمد سالم الخزعلي (2018)، مقال تحت عنوان: أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (1990-2015)، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 38 ، العدد 3، سنة 2018، هدفت الدراسة إلى توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف وايضاح مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردنية وبيان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والعملات الأجنبية باستخدام عدة متغيرات مستقلة (عملات أجنبية) ومتغير تابع وهو حجم العجز في الميزان التجاري الأردني. وخلصت الدراسة إلى انخفاض حجم الصادرات الأردنية من سنة 2003 إلى سنة 2004 ، أما رصيد الميزان التجاري فعرف ارتفاع قيمة العجز في سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013 ، وبالنسبة لميزان المدفوعات فسجل تأثير إيجابي للتبادل التجاري باستخدام العملة الأوروبية والين الياباني مما أدى الى تقليل حجم العجز في الميزان التجاري.

ت- دراسة: عبد الحميد مرغيت (2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر بعنوان: إدارة سعر الصرف بالجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمية، اهتمت الدراسة بمعالجة إشكالية مدى فاعلية سياسة إدارة سعر الصرف بالجزائر في ضوء تحولها نحو نظام الصرف المرن وتبني خيار التعويم الموجه للدينار، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي دون الخوض في الجانب التجريبي، وقد انتهت الدراسة إلى أن التصنيفات الواقعية لنظام الصرف المرن في الجزائر تميزت بعدم مطابقة الأقوال بالأفعال فيما يخص النظام المعتمد فعليا، وهو ما انعكس على تصنيف الجزائر ضمن البلدان التي تتلاعب بسعر صرف عملتها الوطنية، داعيا إلى ضرورة تبني نظام الصرف البديل والملائم لوضع الاقتصاد الجزائري، ممثلا في النظام الوسيط الذي يركز على فكرة "المرونة المحدودة" التي تسمح للبلد بالحصول على منافع العملة المستقرة نسبيا مع الحفاظ على القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، كالربط إلى سلّة عملات أو تبني نظام أسعار الصرف المتحركة، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب لاسيما تعزيز الصادرات خارج المحروقات، مع بروز التضخم المستورد، انكماش الناتج غير النفطي، ارتفاع تكلفة الدعم وأقساط الدين الخارجي بسبب الانخفاض المستمر للعملة.

ث- دراسة: وليد بشيشي وسليم مجلخ وحمزة بعلي (2018)، مقال تحت عنوان "استخدام نماذج ARIMA للتنبؤ بسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة نماذج بوكس جينكيز، أي نماذج ARIMA (سميت نسبة للحروف الأولى التي يعتمد على درجة الانحدار الذاتي ودرجة التكامل ودرجة المتوسطات المتحركة) في التنبؤ بسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، وتم إعداد منهجية Box-Jenkins في بناء نموذج للسلسلة الزمنية، ومن ثم اختيار أفضل نموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية لسعر صرف الدولار الجزائري، وقد تم إجراء التنبؤ على السلسلة الزمنية الخاصة بأربع سنوات أي منذ سنة 2014 أي 52 شهرا (جانفي 2014 حتى أفريل 2018)، وأهم النتائج

المتحصل عليها من هذه الدراسة أن السلسلة الخاصة بسعر الصرف تعاني من مركبات موسمية لأن الطلب على العملة يتغير من موسم لموسم حسب الاحتياجات حيث يزداد الطلب في موسم الصيف وفي وقت الحج مثلا، لذا تم إزالة المركبات الموسمية كي لا يؤثر على نتائج التنبؤ، من خلال مراحل منهجية بوكس جينكيز تم تحديد الرتبة الخاصة بالتكامل بـ 1 وذلك لأن السلسلة مستقرة في الفروق الأولى، كما تم تحديد درجة الانحدار الذاتي بـ 2 ودرجة المتوسطات المتحركة بـ 4، أي كان النموذج المستخدم في الدراسة كالتالي (2,1,4) وهو أفضل نموذج للتنبؤ.

ج- دراسة: عادل عبد الله البلة عبد الله (2017)، تناولت أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (2005-2015) وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع وميزان المدفوعات كمتغير مستقل، فأى زيادة لميزان المدفوعات بوحدة واحدة تصاحبها زيادة بمقدار 0.94 في سعر الصرف، كما توجد علاقة عكسية بين معدل سعر الصرف ومعدلات التضخم، حيث ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. وفي الأخير أوصت الدراسة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد السوداني بالتركيز على المشروعات المتخصصة في انتاج الصادرات البترولية وغير البترولية، مع الاستمرار في المحافظة على سعر الصرف المرن المدار وفق آليات السوق وإدخال آلية للتنبؤ على المدى المتوسط.

ح- دراسة: عبود عبد المجيد (2017)، مقال تحت عنوان: (أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذات (VAR) خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017 ، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال معطيات سنوية تغطي الفترة (1990-2015) وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نماذج أشعة الانحدار الذاتي، تحليل التباين - ودوال الاستجابة لرد الفعل، واعتمدت الدراسة على متغيرين هما سعر

الصرف الرسمي وأسعار النفط في تفسير كل من رصيد الميزان التجاري و الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بينما اعتمدت على متغيري سعر الصرف وخدمة المديونية الخارجية في تفسير تحركات رصيد حساب رأس المال، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم وجود تأثير يذكر لتغيرات سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال، وبينت نتائج تحليل التباين أن مساهمة سعر الصرف متوسطة في تفسير خطأ التنبؤ برصيد الميزان التجاري والرصيد الكلي، عكس متغير أسعار النفط الذي له قدرة تنبؤية كبيرة في تفسير ذلك ومساهمة أكبر في استقرار ميزان المدفوعات، وهذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري و بصفة شبه كلية على عائدات المحروقات، و مع التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أدت إلى دخول الجزائر في أزمات اقتصادية و عرف ميزان المدفوعات عجزا مع مطلع التسعينات، وفي محاولة منها لتصحيح الاختلال و احتواء الأزمة قامت السلطات باعتماد مجموعة سياسات و إبرام اتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي كانت أهم شروطها تخفيض العملة الوطنية وتحرير الأسعار و التجارة الخارجية، ولم يكن هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار الصرف في تحسن رصيد الميزان التجاري في المدى القصير وإنما ظهر في المدى المتوسط. كما أنه لا توجد علاقة مباشرة بين تغيرات سعر الصرف ورصيد حساب رأس المال وهذا بسبب الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال.

خ- دراسة: بن طرية حرية (2017)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة بعنوان: " دراسة

تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2014 "

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات، وكانت نتائج هذه الدراسة أيضا أن الجزائر تمتلك قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية للقطاع المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لتستطيع الخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية، ولقد كان للإصلاحات التي اتخذتها الجزائر منذ بداية التسعينات الأثر البالغ في إحداث التوازنات الخارجية للدولة، إذ أنها عززت خيار الخروج من الاختلالات التي عان منها ميزان المدفوعات الجزائري .

د- دراسة: دوحة سلمى (2015) ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015/2014، بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف وهي محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري. وتحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري. أيضا الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

كما توصلت إلى نتائج وهي بينت الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964-1987) بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لإنهيار أسعار البترول عام 1699 أثر سلبي على الإقتصاد الوطني.

ذ- دراسة: مخازني الطيب (2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران، بعنوان: "دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وميزان المدفوعات أو دراسة سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان

المدفوعات، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، والنتائج التي يمكن أن تنجم عن إهمال وضعيته من مشاكل تعيق السير الحسن للاقتصاد خاصة في البلدان المتخلفة التي تتميز موازين مدفوعاتها اختلالات كبيرة.

وكانت نتائج البحث أن سعر الصرف يعتبر كركيزة اسمية وسياسية مناسبة للبلدان الانتقالية لضبط معدلات التضخم، والاهتمام باستقرار الاقتصاد الكلي عموماً وتحقيق استقرار سعر الصرف خاصة وتخفيض معدلات التضخم في ظل العولمة المالية يفرض التحلي عن التثبيت والاتجاه نحو التعويم، وهذا لتجنب الأزمات المالية. أما فيما يخص أهم الاقتراحات المطروحة هي:

- تطور النمذجة القياسية لصياغة نموذج هيكلية قياسي لسعر الصرف.
- وضع آليات حائية من أجل تحقيق استقرار ولو نسبي في سوق الصرف في المدى القصير والطويل، وبالتالي التحكم في متغيرات ميزان المدفوعات.
- إعادة النظر في العلاقة التي تربط بين سعر الصرف بالتضخم في ظل توفر ووجود متغيرات اقتصادية جديدة من العولمة المالية والتجارة الإلكترونية وتربط الأسواق.

ر- دراسة: **خليفة عزي (2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة بعنوان " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة"، حيث خلص الباحث إلى أن المنهج النقدي يعد الأمثل من بين المناهج التي توضح تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وأن نظم الصرف المعمومة الأنسب لخدمة الدول المتطورة ذات الاقتصاديات القوية وذات الأجهزة الإنتاجية المرنة والقادرة على مواجهة الصدمات.

ز- دراسة: **حنان لعروق (2005)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة بعنوان " سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر"، وكانت نتائج هذه الدراسة: أن سياسة التخفيض لم تؤدي إلى تحسن مباشر في الميزان التجاري والتوازن الخارجي إضافة إلى أن القطاع الخارجي للجزائر يتميز بالتنوع السلعي والجغرافي غير المتكافئ مما جعل صادرات الجزائر حساسة لتغيرات أسعار النفط.

س- دراسة: يوسف عبد الباقي (2001)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر بعنوان " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية"، حيث خلص الباحث إلى إيجابية التقريب سعر الصرف الاسمي من الحقيقي وتبين أهميته إضافة إلى إرجاع إعادة توازن ميزان المدفوعات بقدر كبير إلى انتعاش أسعار المحروقات.

دراسات باللغة الأجنبية:

ر- دراسة: **Gharbi Hanen**, "La gestion des taux de change dans les pays émergents: la leçon des expériences récentes", Document de travail, OFCE, No 06, 2005.

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية إدارة أسعار الصرف بالبلدان الناشئة، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي دون الخوض في الجانب التجريبي، وقد انتهت الدراسة بعد تحليل سياسات سعر الصرف لمجموعة من الدول الناشئة أن إدارة سعر الصرف هي نظام الصرف السائد على الرغم من الإعلانات الرسمية بمرونة سعر صرفها، بسبب التضخم المرتفع، الدولار بالدين والنظام المصرفي الهش، ونتيجة لذلك ليس لديهم خيار سوى إعلان بأن أنظمتهم عائمة ومواصلة إدارة أسعار صرف عملائهم بحكم الواقع، وهو ما يبرز الخوف من التعويم، والخوف من الإدارة ومن التقدير والانخفاض الذي يميز سياسات التبادل بالبلدان الناشئة في عالم غير مستقر.

فجاءت دراستي لتضيف جانب الدراسة الاستشرافية التي تتم من خلال التطرق إلى تجارب اقتصادية ناجحة لبعض الدول الشبيهة لاقتصاد الجزائر، بالإضافة إلى الدراسات السابقة، وأيضا قراءة وتحليل بعض تقارير لهيئات ومؤسسات مالية رسمية التي تطرقت إلى استشراف اقتصاد الدول منها الجزائر.

10. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- إذ تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف بما يلقي الضوء على مفردات موضوع الدراسة وذلك عن طريق تقسيم الفصل إلى أربعة عناصر بدءاً بأنظمة الصرف المختلفة ثم سياسات سعر الصرف مع التطرق لدراسة سعر الصرف الحقيقي وأخيراً تم عرض أثر سوق الصرف الموازية .

- أما الفصل الثاني بعنوان مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات فيتضمن ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي: المبحث الأول يحتوي على مدخل عام لميزان المدفوعات، والمبحث الثاني تحليل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات، كما نتعرض لدراسة أهم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

- ويأتي الفصل الثالث من الموضوع ليغطي الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال دراسة علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر من خلال المباحث الثلاثة التالية: المبحث الأول علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات والمبحث الثاني كيفية معالجة الخلل في الميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فيختص بالدراسة التحليلية والاستشرافية لتقلبات سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2030).

الفصل الأول:

أساسيات حول سعر الصرف

وأنظمته

تختلف المعاملات الاقتصادية باختلاف حجمها وطبيعتها، فهناك معاملات داخلية وأخرى خارجية، ويقصد بالمعاملات الداخلية التبادلات التي تحدث داخل الدولة الواحدة ويقوم بها السكان فيما بينهم ويتم تسويتها بالعملة المحلية، أما المعاملات الخارجية فهي التي يكون أحد أطرافها خارج الدولة وتسويتها تتطلب دفع كمية معينة من العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية، هذه الكمية تحدد وفق معدلات تبادل تدعى بسعر الصرف، وفي هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها، وهذا من خلال ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: المفاهيم الخاصة بسعر الصرف
- المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له
- المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

المبحث الأول : المفاهيم الخاصة بسعر الصرف

تعتمد التجارة الداخلية على نظام عملة واحدة بينما تتضمن التجارة الخارجية استخدام عملتين أو أكثر عملة البلد التي ينتمي إليها البائع وعملة البلد التي ينتمي إليها المشتري، ويوضح ميزان المدفوعات حجم العمليات التجارية التي تتم بين بلد ما والعالم الخارجي والعمليات تتضمن تبادل عملات أجنبية بعملة محلية. يتلقى المصدرون عملات خارجية سدادا لقيمة صادراتهم بينما يتطلب المستوردون عملات أجنبية لسداد قيمة مشترياتهم من العالم الخارجي، وسنتطرق في هذا المبحث ماهية سعر الصرف، و العوامل المؤثرة فيه وكذا أشكال سعر الصرف، وسياسات سعر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

1- تعريف سعر الصرف الأجنبي: يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية¹، ومن خلال المفهوم الحسابي لسعر الصرف الأجنبي يمكن تعريفه من وجهتين للنظر:

الأولى: أنه سعر وحدة العملة الأجنبية الواحدة بدلالة العملة المحلية، أي أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الأجنبية في فترة معينة، ويسمى بالسعر المباشر، وعليه فإنه عندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي فإن العملة المحلية تنخفض قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية، وعندما ينخفض سعر الصرف الأجنبي فإن العملة المحلية ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية².

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص103.

² Paul R Krugman, Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, Traduction de la 5^e édition américaine par Achille Hannequart et Fabienne Leloup, 3^e édition, Prémisses, P: 375

الثانية: يمكن تعريف سعر الصرف أيضا بالعبرة المعاكسة، أي أنه سعر الوحدة الواحدة من العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية، أي عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة المحلية، ويسمى بالسعر التبادلي.¹

فالتعريفان متعاكسان لكنهما متكافئان، وسعر الصرف يتغير من فترة لأخرى ارتفاعا وانخفاضاً تبعاً لمجموعة العوامل المؤثرة فيه.²

2- أهمية سعر الصرف: للصرف الأجنبي أهميته التأثيرية الكبيرة على مجمل متغيرات الاقتصاد الوطني، فعن طريق سعر الصرف يتم تقييم السلع والخدمات المحلية من قبل المتعاملين الأجانب، وعن طريقه يمكن للمتعاملين المحليين تقييم السلع والخدمات الأجنبية، وعن طريقه أيضا يمكن تقييم الأصول المالية والأجنبية في ما بين الدول، وعن طريقه تقاس ثروات واحتياطات البلدان ومدى أهميتها في الاقتصاد الدولي، وبالتالي فاستقرار سعر الصرف العملة المحلية يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد وثقة المتعاملين الأجانب في اقتصاده، فميزان المدفوعات مرتبط بسعر الصرف عن طريق التدفقات الداخلة والخارجة من السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال، وهو يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من ناتج داخلي إجمالي ودخل وطني وأسعار الفائدة وأسعار السلع المحلية وغير ذلك من المتغيرات، وبالتالي فتغير سعر الصرف ارتفاعا وانخفاضاً يؤثر على جميع تلك المتغيرات في اتجاهات مختلفة وينسب أيضا مختلفة.³

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص116.

² ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية. العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الأجيال، الأردن، 2004، ص207.

³ محمد راتول، مرجع سابق، ص117.

3- خصائص سعر الصرف:¹

- هو عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، لكن هذه المبادلة تختلف عن مبادلة السلع نظرا لأن كل سلعة يتحدد سعرها بالتكلفة وظرف العرض والطلب، بينما مبادلة العملة بالعملة يخضع للتكلفة أو الربح، أي لقيمة كل عملة؛
- تستند المبادلة بين العملات إلى المؤشرات والمقاييس الاقتصادية، والتي تتمثل بالقوة الشرائية لكل عملة؛
- يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي استنادا للعرض والطلب، فقد لا يرغب المضاربون بجيازة عملة بلد ما ويتوجهون للمضاربة بعملة دولة متقدمة، لذلك ترتفع العملة التي ازداد الطلب عليها وينخفض سعر صرف العملة التي نخفض الطلب عليها؛
- إن عملية المبادلة بين عملتين إنما تكون لهدفين:
 - أ- المضاربة في سوق الصرف بهدف تحقيق الأهداف العالية، وسوق الصرف يوجد في سوق البورصة.
 - ب- يقتني الأفراد العملات الأجنبية لتمويل الأنشطة الإنتاجية كسراء الآلات والمعدات، أو الأنشطة الخدمية أو الاستيراد والتصدير.

4- الوظائف الأساسية لسعر الصرف: لسعر الصرف وظائف أساسية تعكس أهميته منها:

- أ- وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.
- ب- وظيفة توزيعية: يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العاملة بين دول العالم فإذا افترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات

¹ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص491.

المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.¹

ت- وظيفة تطويرية: الوظيفة القياسية لسعر الصرف أيضا وظيفة تطويرية من خلال المقارنات ما بين مستويات الأسعار المحلية والأجنبية، حيث تسمح تلك المقارنات بتطوير قطاعات وصناعات ومجالات أنشطة مختلفة، لكونه يسمح بمعرفة الميزة النسبية للبلد في مختلف الأنشطة وبالتالي يسمح ذلك بتطوير هذه الأنشطة.²

5- أهداف سعر الصرف:

أ- مقاومة التضخم: إن التحسن في سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وفي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثرا إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية، وهو ما يسمى بالحلقة الفاضلة للعملة القوية.

ب- تخصيص الموارد: من أهداف سعر الصرف الحقيقي توسيع قاعدة السلع الدولية وهي السلع القابلة للتصدير من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا من خلال استراتيجية إحلال الواردات كما يؤثر سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، فانخفاضها يؤدي إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير.

¹ خيضر سفيان، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 202.

² محمد راتول، مرجع سابق، ص 116.

ت - **توزيع الدخل:** عند تحسن سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيها القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وبالتالي تخفض من حجم استثماراتها.

ث - **تنمية الصناعة المحلية:** من أجل دعم الصناعة المحلية وتنميتها يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض سعر الصرف مثلما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية سوقها المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات رغم أنها غيرت سياستها ما بين 1970 و1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم سعر الين إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف و أشكاله

أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل منها الفنية وأخرى الأساسية التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته والتي نستشفها من الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدث في العالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

العوامل الأساسية:

وتشتمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية:¹

- الاستيراد والتصدير فاستيراد السلع والخدمات هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- أرباح الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية وقد يكون الاستثمار مباشر كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات؛
- الحوالات دون مقابل وذلك بتحويل المواطنين المحليين غير المقيمين الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛

- المساعدات الخارجية فكثيراً ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية لكن غالباً ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق

¹ صالح أوباية وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط ، الجزائر، العدد 02، المجلد 15، جوان 2018، ص 166.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

الدولة المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها، وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية؛

– القروض الدولية المقدمة من دولة إلى أخرى، أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، فعند حصول دولة ما على قرض من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية؛

– تحويل الأموال بقصد المضاربة وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية.

العوامل الفنية:

1. التغير في نسبة الصادرات والواردات: يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات فعندما

ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب

عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات.¹

2. أسعار الفائدة: إن رؤوس الأموال والودائع المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة

إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيحفز

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص158.

رأس المال الأجنبي للانسياب إليها مؤديا إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس.¹

3. **التضخم المحلي والعالمي:** يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والنقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

4. **النفقات السياحية:** إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى.

5. **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تخلف السياسة المالية آثارا متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجمن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.

6. **الإشاعات والمعلومات الجديدة:** وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق musse و frenkel وقدم كل من العملة والأسواق الأخرى العادية

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص65.

الأصول وفقا لهذا يكون التغيير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغييرات المتوقعة وغير المتوقعة والناجحة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.¹

7. **الاضطرابات والحروب:** تعتبر الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحيانا في المدى البعيد، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءات الوحدات الإنتاجية بسبب التدمير أو التعطيل فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

8. **خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحوالهم بتحديد اتجاه أسعار الصرف وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناء على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن قوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة.

9. **السياسة الضريبية:** إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخول وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.

¹ بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2008، ص: 157-158.

ثانيا: أشكال سعر الصرف

1- **سعر الصرف الاسمي**: تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف

الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي)، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة

التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.¹

كما يتحدد المعدل الاسمي للصرف يوميا في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات

كتنطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية.²

كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي ينقسم بذاته إلى نوعين:

1- **سعر الصرف الرسمي**: وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية ويستند على أسعار معلنة

رسمية بالفعل، ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق

متوازنا توازنا فعالا.

2- **سعر الصرف الموازي**: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين

(البائع والمشتري)، وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى آخر، كما أنه سعر غير ثابت

وغير معلن رسميا بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في

نفس الوقت لنفس العملة في البلاد.

¹ الطاهر قانة، اقتصاديات النقود والعملات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 11.

² Bertrand Nezeys , **Les politiques de compétitivité** , édition Ecomonica , Paris , 1994 , page 12 .

3- **سعر الصرف الحقيقي**: يمثل قيمة العملة معبر عنها بالقوة الشرائية لسلع بلد آخر، أي مقدار

الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وعليه فهو يأخذ

بالاعتبار سعر الصرف الاسمي والتغيرات في الأسعار (التضخم) بين البلدين،¹ كما يعتبر مؤشرا

جيذا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي

ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي

يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة.²

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:³

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

فلو أخذنا على سبيل المثال الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي:⁴

$$ER = \frac{En .pdz}{pus} \dots (1)$$

حيث:

ER : يمثل سعر الصرف الحقيقي؛

En : يمثل سعر الصرف الاسمي؛

¹ زهير سعدي، محمود جم، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة (1970-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2017، جامعة أم البواقي، ص 331.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان، 2013، ص 25.

³ بربري محمد أمين، الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 25.

⁴ Gregory N Mankiw, **Macroéconomie**, édition de Boeck, France, 2003, p: 15.

Pus : مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بأمريكا (مؤشر الأسعار الأجنبية).

ولمعرفة آثار سياسة سعر الصرف، فإن من المهم التمييز بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين بلدين هو التغير في سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، والتغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الاسمي معدل للفروقات في معدل التضخم في كلا البلدين، وبالطبع فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتوجات البلد، وبالتالي على صادراتها واستيراداته.¹

4- **سعر الصرف الفعلي (الفعال):** هو السعر الفعلي الذي يدفعه التجار من الصرف الأجنبي

ويمكن تعريفه على أنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين أي إنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة تحت بلد شريك تجاري لذلك ومن ثم يقيس القدرة التنافسية لدولة ما مقارنة بالشركاء التجاريين. وهناك نوعان من أسعار الصرف الفعلية:

■ **سعر الصرف الفعال الاسمي:** والذي يعرف على أنه متوسط أسعار صرف اسمية ثنائية

محسوبا بالقياس إلى فترة معينة²، ويمكن قياس سعر الصرف الفعلي باستخدام مؤشر لاسبيرز

" LASPEYRES " للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p z_p x_0^p (e_1^p / e_1^r)}{\sum_p x_0^p (e_0^p / e_0^r)} \right\} \times 100$$

¹ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص130.

² سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 138-139

$$TCNE = \sum_p z_p \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث $(e^{pr})_t$ ، $(e^{pr})_0$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_t^p ، e_0^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_t^r ، e_0^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

x_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة في حساب مؤشر لاسبيرز.

z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية I مقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.¹

■ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: يقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، لكن حركات الأسعار الاسمية لا تنوي على أي شيء يرتبط القوة الشرائية للعملة لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الوقت نستعين بمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، ويمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي على ضوء حركة الأسعار النسبية، ومن المقاييس الشائعة لحساب (REER) هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المنخفضة للشريك التجاري.

والمعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي: $REER = \pi_{i=1}^n [R_i (P_j/P_i)]^{w_i}$

Pi/Pj : نسبة مؤشر الأسعار في البلد محل الدراسة إلى مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي (i)، في الفترة (t)

ونسبة الأساس هي نفسها سنة الأساس الخاصة (Ri).

Wi : الوزن الترجيحي لعملة الشريك التجاري رقم (i).

5- سعر الصرف التوازني:

إن تزايد تذبذبات سعر الصرف أدت إلى توجيه بحوث صندوق النقد الدولي نحو نماذج تحديد سعر الصرف التوازني، حيث تقدم هذه النماذج مزايا توضح المعالم الخاصة بتحليل الوضعيات المتعلقة باختلالات، إن سعر الصرف التوازني يقدم كذلك معايير في تعريف سياسات الصرف، وهذه البحوث

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

فرضت نفسها نتيجة الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي على وجه الخصوص، والتي كان سببها التقدير غير الحقيقي لمجموعة من العملات، والتي كان هدفها خلق أرباح تنافسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن عوامل الاقتصاد الجزئي، وخصوصا تأثيرات توقعات المتعاملين في سوق الصرف التي تم إدخالها مع حالة قوية للتأكد بالنظر إلى تطور أسعار الصرف، وهو الأمر الذي أدى إلى تطايره، ومنه فإن حسابات سعر الصرف التوازني إذا لم تكن دقيقة، فإنها تؤدي لتحديد هوامش المتعاملين في مستويات منخفضة.¹

وسعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستخدم لميزان المدفوعات.

والملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و تفسير تغيراته.²

وهناك مجموعة من التعريفات التي تتعلق بسعر الصرف التوازني نوجزها فيما يلي:

-سعر الصرف التوازني النقدي: وهو السعر الموافق لنقطة تقاطع منحني مردودية الودائع مثلا المحررة بالدولار مع منحني مردودية الودائع المحررة باليورو عند هذا السعر تتساوى مردودية الودائع بالدولار مع الودائع باليورو بحيث يتحقق سعر تعادل معدلات الفائدة.

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص99.

² دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص12.

-سعر الصرف التوازني الأساسي: يمكن القول بأن توازن سعر الصرف سوف يتحدد وبشكل مستمر في أسواق الصرف الأجنبي، فهو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات في ظل غياب التدخل الرسمي من قبل السلطات النقدية وتمثل نقطة التقاطع بين العرض والطلب قيمته التوازنية .

-سعر الصرف الحقيقي التوازني: يعرفه البعض بأنه عبارة عن السعر النسبي للأسعار القابلة للتبادل إلى السلع غير القابلة للتبادل.¹

6- السعر الفوري (الآني) والسعر الآجل (المستقبلي) للصرف:

عندما تتم أي صفقة في السوق العالمي يتطلب تنفيذها مبادلة كمية معينة من عملة ما مقابل سداد قيمتها بعملة أخرى طبقا للسعر السائد وقت الصفقة، تسمى تلك المعاملة "معاملة آنية" Spot Transaction ويسمى ذلك بالسعر الحالي والذي عادة يتم التسليم خلال يومين أقل. يعرض تاجر العملة عادة سعرا يشتري به وهو سعر الشراء لأي كمية كما يطلب سعرا معيناً يكون على استعداد للبيع به والفارق بين السعرين، سعر الشراء وسعر البيع هو هامش الربح الذي يحوزه، وتعلن هذه الأسعار عادة في البنوك للبيع والشراء الآني.²

أما السعر الآجل والمستقبلي هو السعر الذي يكون فيه المشتري ملتزماً بشراء عملة أجنبية في تاريخ لاحق مهما حدث للأسعار في السوق أثناء تلك الفترة، كذلك سعر البيع المستقبلي هو السعر الذي يلتزم الصراف ببيع مبلغ معين على أساسه في فترة زمنية لاحقة، بعد ثلاثة أشهر مثلاً، ارتفعت أسعار العملة أو انخفضت عن السعر المتفق عليه خلال ذلك.

¹ غربي يسين سي لاختصر، علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019/2018، ص 9.
² زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 265.

والسعر المستقبلي يختلف عن السعر الآني وفقا لتوقعات السوق بالنسبة للعملة المتعامل بها فإذا كان المتوقع هو ارتفاع قيمة عملة ما سيميل السعر المستقبلي لهذه العملة إلى الارتفاع فوق السعر الحالي والعكس بالعكس والفارق بين السعرين الحالي والمستقبلي. مصدره التنبؤات القائمة على العوامل الاقتصادية الداخلية (في كل قطر) والعوامل العالمية التي تؤثر في تلك العملة، وكذلك أسباب غير اقتصادية أحيانا.¹

7- أسعار الصرف المتقاطعة:

يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل فشكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية.

إن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني الذي يعرف بأنه المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل أخرى وتنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح، ووجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض معينة (بإفتراض إهمال تكلفة الصفقات).

فلو افترضنا وجود أربعة عملات فقط: الدولار، الجنيه الاسترليني، المارك الألماني والين الياباني، فإن كل عملة سوف يكون لديها ثلاثة أسعار صرف وعدد هذه الأسعار يخضع للقاعدة:

ن (ن - 1) حيث يمكن وضع مصفوفة الأسعار التقاطعية كما يلي:

¹ زاهد محمد ديري، مرجع سابق، بتصرف، ص 266.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

يمكن القراءة من المصفوفة أن واحد دولار يباع بـ 228,200 ين في نفس المصفوفة فإن واحد ين يباع بمقلوب القيمة 228,200 أي 0,0043 دولار والمضاربون في الغالب يحولون عملاتهم إلى عملات أخرى لتحقيق

الأرباح.¹

الجدول رقم (01) : المصفوفة التقاطعية لأسعار صرف العملات

العملة المباعة	دولار	جنيه	مارك	ين
دولار	1	1,8930	0,4530	0,0043
جنيه	0,5260	1	0,2390	0,0023
مارك	2,2050	4,1200	1	0,0096
ين	228,200	433,500	103,50	1

المصدر: سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص97.

¹ سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص95.

المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف الأجنبي

أضحت سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية قائمة بذاتها، تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (نظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات)، بل وأصبحت آلية تنتهجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها شروط التبادل التجاري.

1. مفهوم سياسة سعر الصرف : تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ

أنها تعبر عن مجموع توجهات وتصرفات السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف. كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.¹

2. أهداف سياسة الصرف الأجنبي :

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

1.2. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى

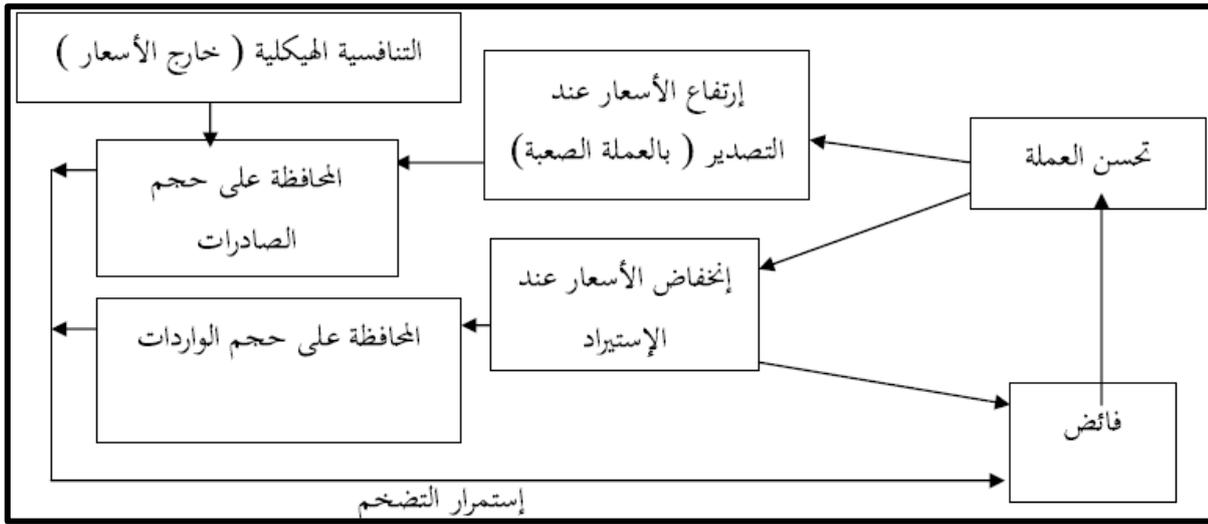
تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

¹ بن شلاط مصطفى، إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في الدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016، ص 189.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

ففي المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاصلة للعملة القوية وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

الشكل رقم (01) : الحلقة الفاصلة للعملة القوية



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:132.

2.2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي تم استيرادها. ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3.2. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها. وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

4.2. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات. وما بين 1970-1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.¹

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 131-133.

3. أدوات سياسة سعر الصرف:

السلطات النقدية في كل دولة من الدول لديها العديد من الأدوات والسياسات تقوم باستخدامها من أجل تنفيذ سياسة سعر الصرف ومن هذه الأدوات نذكر ما يلي:¹

1.3. تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم . بتخفيض العملة او اعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائِم فتعمل على التأثير على تحسين او تدهور قيمة العملة.

2.3. استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام اسعار صرف ثابتة او شبه مدارة تلجأ السلطات الى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما اذا واجهت عملتها ازمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء الى تخفيض العملة.

3.3. استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

4.3. مراقبة الصرف: وهي مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الاجنبي بغرض الحد من خروج رؤوس الاموال و المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

5.3. إقامة سعر صرف متعدد: تسعى السلطات النقدية من اتباع نظام سعر صرف متعدد الى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة

¹ عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الوادي، 2017 ، ص ص: 177-178.

اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.¹

4- أنواع سياسات سعر الصرف:

4-1- سياسة تعديل سعر صرف العملة: تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض لسعر صرفها من أجل تحقيق أهداف معينة وبتحقيق مجموعة من الشروط كذلك لنجاحها، وفيما يلي تفصيلها:

أ- عملية التخفيض في قيمة العملة: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا أقل من قبل من هذه العملات، وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة.

❖ أسباب اللجوء إلى التخفيض: إن عملية تخفيض العملة لا يكون أمرا عابرا أو قرارا ارتجاليا ولكن هناك

أسباب قصوى تدعو إلى انتهاج مثل هكذا عمليات وهي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات: ويقصد بالعجز أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه وهو بدوره ينتقل من الميزان التجاري، نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج.

- ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة: يقصد بهذه العبارة ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغير يحصل على العملات الإرتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة.

¹ حللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 126-127.

❖ شروط نجاح عملية التخفيض: لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لا بد من توفر مجموعة

من الشروط وهي:

- وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض؛
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة لعمليات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد؛
- أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.

ب- عملية الرفع في قيمة العملة:

تهدف هذه العملية أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.¹

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 293.

ج- أسباب الرفع من القيمة الخارجية للعملة:

لرفع كذلك من القيمة الخارجية للعملة أسباب نذكر منها:

- فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الإستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة

الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.

- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا واليابان من رفع لقيمة عملتيهما عندما رفضت أمريكا

تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها.

4-2- سياسة الرقابة على الصرف: تتبع العديد من الدول سابقا نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب

والأزمات الاقتصادية خاصة فيما بين الحربين العالميتين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد بمراقبة الصرف أو

مراقبة النقد هي كل تدخل من جانب السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف، وفي ظل هذا النظام

تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد

الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق

عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض والطلب.¹

وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك

المركزي، الذي يقوم بدوره بتخصيص هذه المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، ويقوم البنك المركزي

كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 130.

أ- قواعد الرقابة على الصرف: للرقابة على الصرف عدة قواعد لتجسيدها أهمها:¹

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.

- وجود أكثر من سعر صرف، أي تعدد أسعار الصرف.

- إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية، وكذلك إلزام

المستورد أن يشتري العملة التي يريدتها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان

الدولة وضع رخص التصدير وفرض رخص الاستيراد.

- تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال، أو أن تلجأ أحيانا إلى ما

يعرف بتجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة

المحلية.

أهداف الرقابة على الصرف: إن الدول التي تطبق سياسة الرقابة على الصرف تتطلع من خلالها إلى تحقيق

أهداف بالغة الأهمية والتأثير على اقتصادياتها الخارجية ومن أهم هذه الأهداف:²

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات

والواردات وكذا رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء

العملة الأجنبية.

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير، الدار اللبنانية المصرية، 1994، ص 68.

² محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق، الطبعة 7، 1995، ص 115.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى.
- تستخدم الرقابة على الصرف كأحد أدوات القيود التجارية، بهدف حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد استيراد السلع غير الضرورية من خلال تقييد التحويل لاستيراد هذه السلع وهذا يصب في صالح الميزان التجاري، ومن الممكن أن تمتد الفائدة إلى ميزان الخدمات عندما يتم تقييد بيع العملات الأجنبية لأغراض السياحة أو العلاج في الخارج.
- تعمل الرقابة على الصرف على دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية والمحافظة على احتياطي البلد من العملات الأجنبية.
- تعمل الرقابة على الصرف على منع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والحد من ظاهرة غسل الأموال غير المشروعة والتي شاعت في الآونة الأخيرة.
- الحد من اتساع ظاهرة الدولار من خلال إزاحة العملة الوطنية واستخدام الدولار في المعاملات الداخلية إلا أنه تجدر الإشارة هنا أن أي استخدام غير كفؤ لإجراءات الرقابة على الصرف من الممكن أن يعطي نتائج معاكسة بتفاقم ظاهرة الدولار من خلال عدم السيطرة على التعامل بالباطن في تداول العملات.
- تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية بين الدول من خلال تجميد الأرصدة المصرفية، وقد مورست هذه الأداة على نطاق واسع وفي أماكن مختلفة من العالم.

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له

عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره، بدءاً من قاعدة الذهب وانتهاءً إلى النظام العائم، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحاً " انظم إلى قاعدة الذهب، فلقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك"، وفي بداية القرن الواحد والعشرين أصبح الاختيار كذلك واضحاً " اختر أسعار الصرف العائمة فلقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك".¹

وسيتم خلال هذا المبحث استعراض مفهوم وتطور أنظمة سعر الصرف، مختلف أنواع أنظمة سعر الصرف ومن ثم المقارنة بينهما. وأهم النظريات المفسرة لأنظمة سعر الصرف.

المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز

نعني بأنظمة الصرف الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات وقد تنوعت أنظمة الصرف عبر التاريخ بسبب تعدد الانظمة النقدية الدولية، ويمكننا اختصار أنظمة الصرف قبل إهيار نظام بريتن وودز كالاتي:

1- أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب: ظهر هذا النظام في أواخر القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية

الأولى ويتم بمقتضاه ربط قيمة العملة المحلية لكل دولة منضمة فيه بوزن معني من الذهب والعملات

الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة

بالذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول

والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت ويتطلب شروط أساسية هي:

- وضع قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

- قابلية تصريف العملة بالذهب أو العكس دون شروط.

¹ نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017، ص 17.

- حرية تصدير استيراد الذهب و هو غير محقق دوما.

وأن يكون سعر شراء وبيع الذهب نفسه في كل الدول.¹

2- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية: بعد الحرب العالمية الأولى بدأ يزيد استخدام العملات

الورقية بعد انهيار قاعدة الذهب وانحصر الذهب لغرض الاستيرادات العسكرية.

ومن مميزات قاعدة العملات الورقية:²

- لا يمكن تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس؛

- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية؛

- تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي؛

- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة؛

- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات و هي ذات قوة إبراء قانونية.

تتحدد أسعار الصرف على أساس تفاعل العرض والطلب يعني خضوع الطلب الأجنبي وعرضه لأحكام القواعد

العامة المتعلقة بالطلب والعرض، ولأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولة فإن ثباتها واستقرارها أمر

حتمي يلزم على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.³

3- أسعار الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية

قيود تنظم التعامل في النقد الاجنبي وتحويل العملات يكون بشروط وظهر في 1929 لما بدأت ألمانيا

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص135.

² عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص137.

³ سلمى دوحى، مرجع سابق، ص19.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقه ويقصد بالرقابة على الصرف " مجموع الإجراءات والقرارات والقوانين التي تصدرها الدول بغرض توجيه معاملات أفرادها مع العالم الخارجي طبقا لما تراه مناسبا لظروف اقتصادها القومي وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية".¹

وأهمية نظام الرقابة على الصرف يكمل في تدخل السلطات النقدية للتأثير على ظروف عرض والطلب على الصرف الاجنبي، حيث لا يمكن للمقيمين فيها بحرية شراء وبيع النقد الأجنبي بدون قيد وهو الطلب من السلطات النقدية الترخيص له بذلك ثم يشتري منها ما قد يصرح له به في مقابل العملة الوطنية وما يحصل عليه من الخارج يجب بيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وبالتالي تتجمع إيرادات الدولة في مجمع رئيسي حيث تقوم بتوزيع هذه الإيرادات على شتى وجوه الطلب الممكنة وتتلخص أهم القواعد التي يقوم عليها هذا النظام:

- لا يمكن تحويل العملة الوطنية إلا في ظل القواعد المنظمة لها.

- إخضاع حركية تصدير واستيراد الصرف الاجنبي لقواعد معينة.

- في ظل هذا النظام فإنه يوجد أكثر من سعر صرف.

ويعتبر نظام الرقابة على الصرف وسيلة تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض كوقف خروج رؤوس الأموال من الدولة والحد من الواردات غير الضرورية هذا بالإضافة إلى عزل الإقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل في الداخل دون الخشية من الإختلال في التوازن الخارجي للدولة.

4- نظام استقرار أسعار الصرف: بظهور صندوق النقد الدولي جاء نظام بريتن وودز بنظام نقدي دولي

جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف. ويتمثل فحواه كون هذا النظام جعل أسعار الصرف مستقرة

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 123.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

عند أسعار التعادل للعملات حيث تحدد كل دولة سعر الصرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الذهب حيث يعادل واحد دولار ما قيمته 0.88867 غرام من الذهب، مع تقيد كل دولة في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل بإتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق سعر التعادل بشرط مسايرتها مع أحكام الصندوق، وقد سمح الصندوق إمكانية زيادة أو نقص سعر صرف الذي حددته الدولة لعملتها بحدود 1 % عن سعر التعادل. ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود سعر التعادل وعدم قابليته للتغيير فقد أقر اتفاق بريتن وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقا لقواعد محددة ففي أوت 1968 قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها بمعدل 11.1 % كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9% واشترط صندوق النقد الدولي موافقته للحصول على تخفيض في قيمة العملة للدول الراغبة في التخفيض بنسبة تتجاوز 10 % من سعر التعادل الأصلي.

وقد شهد هذا النظام في السنوات الأولى من السبعينات تحولا جذريا عندما تخلت البنوك المركزية سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليها في السوق ولعل قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بتاريخ 15 أوت 1971 بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته بنسبة 8% كان كفيلا بإحداث فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي حيث تم توسيع هامش التغيرات المباحة في قيمة العملات إلى 2.25 % ارتفاعا وانخفاضا عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار من خلال اتفاقية سميتوثبان سنة 1971 ، ثم أتبعها اتفاقية بال سنة 1972 والتي أقرت تنظيم نقدي جديد باسم الثعبان الأوروبي وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق. وفي ظل عدم استقرار الأوضاع النقدية الدولية و إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض ثاب للدولار الأمريكي سنة 1973 بنسبة 10% و عدم إمكانية بعض الدول بالإلتزام بالهامش المحدد أعلنت الدول تعويم عملاتها.

المطلب الثاني : أنظمة سعر الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز

لما إنهار نظام بريتون وودز تنوعت أنظمة الصرف و تلخص في ما يلي:

1- أنظمة سعر الصرف الثابتة: تحت هذه الأنظمة نستطيع تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ - عملة واحدة: تربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية قوية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والإستقرار والمكانة.

ب - سلة من العملات: و يتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات قد تكون لعملات قوية أو عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ج - سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف مع تحديد مجال التقلب المسموح به.

2- نظام أسعار الصرف العائمة: تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدل الثابت ونظام الرقابة لتزايد المبادلات وحركة رؤوس الاموال فهو نظام قابل للتعديل تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن أن تمييز بين:¹

أ- التعويم الموجه أو المدار: يتميز التعويم المدار بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الاجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال بيع العملة الوطنية بهدف زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها أو شراء العملة من أجل الطلب عليها و ارتفاع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الاموال.²

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص116.

² محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007 ، ص68.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

ويمكن التمييز بين التعويم النظيف و الذي تقوم السلطات النقدية في ظلّه بترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الاجنبي و تنشئ في ذات الوقت ما يعرف بأموال موازنة الصرف وذلك بتخصيص أرصدة كافية من الذهب والإحتياطيات النقدية تسمح للسلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف بائعة او مشتريّة لحماية قيمة عملتها الخارجية.

3- التعويم النظيف: تترك السلطات النقدية سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ليبقى سعر الصرف خاضعاً للسوق.

4- نظام سعر الصرف المتعدد: له وجهين، فبالنسبة للنقد الأجنبي (البيع) ، تلجأ السلطات النقدية لفرض سعر صرف مرتفع بالنسبة للواردات من أجل حماية الصناعة المحلية من المنافسة، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبئ ديونها الأجنبية أما من حيث شراء النقد الأجنبي يمكن للسلطات النقدية تبني سعر صرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات، وللحصول على دخل يمكنها رفع سعر صرف عملتها لمشاركة الشركات الاجنبية المستغلة لموارد طبيعية كالبتروول نظراً لما تحققه هذه الشركات من أرباح.

وهناك تقسيمات أخرى لأنظمة سعر الصرف منها أنظمة الصرف الثابتة والوسيطية والمرنة، وسيتم وصف عام لأنظمة سعر الصرف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): وصف عام لأنظمة سعر الصرف

الملاحظات	الوصف	النظام
رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عمليا من النادر استمراره لفترة طويلة، حيث يرغب البنك المركزي كالعادة في التدخل بدرجة محدودة.	حرية كاملة لقوى السوق	التعويم الحر Free Float
شائع الوجود، إلا أن المشكلة هي أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي.	يتدخل البنك المركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط.	التعويم المدار Managed Float
موجود بصورة أكثر شيوعا ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، ويمكن أن تكون الإصلاحات وفقا لصيغة ما، مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو العكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المتنافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى.	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف، وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة.	الربط مع الزحف Crawling Peg
مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح ما بين حدي 10.5% و15%،	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش، ولكن يتدخل البنك	ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

<p>فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات أو تحديات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.</p>	<p>المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش.</p>	<p>Fixed With margin or target zone</p>
<p>نظام "بريتون وودز" حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبان 1% على أي من جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-1972.</p>	<p>ثابت (ويتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، وإن كان في حدود هامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.</p>	<p>ثابت ولكن قابل للتعديل Fixed but ajustable</p>
<p>يقصد الثبات الدائم "Indefinite Fixity" ولكن لا يمكن ضمانه، فقد يكون الإصلاح ضروريا حتى وأن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافا لذلك يحصل التدخل نادرا هذه الأيام ولكن قد يظهر كمقدمة الاتحاد النقدي الأوروبي، بعض الأمثلة التاريخية لإجراء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال. مثال: الجنيه البريطاني والجنيه الإيرلندي حتى 1979.</p>	<p>يعد نسخة أكثر صرامة وأشد من النظام الثابت، ولكن قابل للتعديل.</p>	<p>ثابت من قبل البنك المركزي Fixed by central bank</p>

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

<p>نظام آلي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم بالمراجعة أو الموازنة "Arbitrage" يضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثلا: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد.</p>	<p>النقود الأساسية = العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي، ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت.</p>	<p>ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب) Fixed by currency board or gold standard</p>
<p>وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة.</p>	<p>التنازل عن العملة المستقلة واتباع عملة أخرى.</p>	<p>عملة موحدة Unified currency</p>

المصدر: بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات

شمال افريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 43.

من خلال ما سبق يتضح أن نظام سعر الصرف الوسيط يمكن اعتباره مزيجا من نظام سعر الصرف الثابت و نظام

سعر الصرف المرن، وعليه سيتم التركيز على الفروق الموجودة بين النظامين الرئيسيين (ثابت، مرن)، وهو ما يمكن

توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03): المقارنة بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن

التعيين	نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
الأسس	<ul style="list-style-type: none"> - يكون البنك المركزي مستعدا لتوفير النقد الأجنبي. - يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلفا. 	<ul style="list-style-type: none"> - لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي. - قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.
المزايا	<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض تقلبات أسعار الصرف. - توفير ركيزة للأسعار الاسمية، وبالتالي تخفيف التوقعات التضخمية. - دعم سياسات حكيمة لتعزيز استمرارية الربط. - تعزيز الموثوقية. 	<ul style="list-style-type: none"> - يعزل النظام النقدي المحلي عن الصدمات الخارجية. - يسمح باستقلال السياسة النقدية وإمكانية قرض آخر المطاف. - يوفر مرونة أكبر للسياسات، في مواجهة الصدمات. - يتيح مجالا محدودا للهجمات المضاربية. - تشجيع تغطية مخاطر الصرف.
	<ul style="list-style-type: none"> - تسهيل الهجمات المضاربية. - عدم القدرة على تهدئة التقلبات القصيرة المدى في أسعار الفائدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - خطر التقلب الكبير لسعر الصرف. - فقدان الركيزة (أداة التثبيت الاسمية). - تزايد الحاجة إلى خبرة السلطات النقدية

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمته

<p>لتطبيق ركيزة اسمية بديلة وإطار نقدي ملائم.</p>	<p>- يشجع المخاطرة غير المغطاة والخطر المعنوي.</p> <p>- تضارب بين التثبيت الاقتصادي والقدرة التنافسية.</p> <p>- الحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطات ملائمة من النقد الأجنبي.</p>	<p>السلبيات</p>
---	--	-----------------

المصدر: أمين صيد، مرجع سابق، ص: 55.

وقد تطورت أنظمة سعر الصرف عبر حقبة تاريخية متتابعة بناء على الخصائص، الميزة لكل منها، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور أنظمة سعر الصرف عبر الحقبة التاريخية

<p>قاعدة الذهب ثنائية المعدن، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم</p>	<p>1917-1880</p>
<p>قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة.</p>	<p>1945-1919</p>
<p>الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم، أسعار صرف ثنائية، أسعار صرف متعددة.</p>	<p>1971-1946</p>
<p>تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثنائية، اتحادات العملة.</p>	<p>2002-1971</p>

المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص: 131.

الملاحظ من خلال هذا الجدول هو أن اختيار نظم سعر الصرف، تطور بشكل كبير في القرن الماضي، حيث يسرد هذا الجدول تواريخ أنظمة سعر الصرف التي شهدتها العالم منذ سنة 1880، فقد اتسعت هذه الأنظمة

كثيرا، من خيار بسيط بين قاعدة الذهب والعملية الورقية إلى أكثر من 15 نظاما، والملاحظ تجريبيا أن هناك تباعدا بين السياسات المعلنة والسياسات الفعلية المطبقة لسعر الصرف.

المطلب الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف

تعددت النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات أسعار الصرف بين الدول ولكل منها فرضيات ومتطلبات تختلف عن الأخرى، ومن أهمها ما يلي:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف.¹ وتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج. أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.²

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل **Gustav Cassel**، حيث حاول أن يبحث على أسس جديدة لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية"، والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.³

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص129.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص167.

³ شعيب بونوة، وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص124.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

خلاصة هذه النظرية إن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين **Gustav Cassel** في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتين، هما:

1. **الصورة المطلقة:** تعتبر هذه الصيغة امتداد لقانون السعر الوحيد، والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية، إضافة إلى ذلك تفترض أن السوق تامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان. كما تبين أن سعر الصرف التوازني بعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر الصرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين، فرضا أن:

▪ رمز سعر الصرف هو \mathcal{L}

▪ مؤشر الأسعار المحلية P

▪ مؤشر الأسعار الأجنبية P^*

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$\mathcal{L} = P / P^* \dots\dots\dots (1)$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي: " توجد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان " وهذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي:¹

$$P = \text{£} . P^* \dots\dots\dots (2)$$

2. الصورة النسبية: على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس فرضية الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل، لقد اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغيير في النسبة بين الأسعار.

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع معدل التغيير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإ، سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، أما في المدى القصير فأسعار الصرف هي أكثر تطاير من مستوى أسعار السلع والخدمات.²

كما أن هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمية سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، وبالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس ارتفاع الأسعار، بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص: 129-130.

² جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات "بانل" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 14.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات، خاصة منها ما يتعلق بأنه:

❖ يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني ولا تؤثر في سعر

الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دولياً ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية؛¹

❖ قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى الزيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث

أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية؛²

❖ تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات

الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا

الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز؛³

❖ إن هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية وليس ميزان المدفوعات ككل.⁴

ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين، حيث حاولت

تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في

الدول المختلفة بدرجة كبيرة، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

¹ دوحى سلمى، مرجع سابق، ص32.

² جبوري محمد، مرجع سابق، ص117.

³ مدحت صادق، مرجع سابق، ص131-132.

⁴ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص189.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

وتعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف، حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة. أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

فالقاعدة العامة تقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح".¹

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

وحسب هذه النظرية أيضا، لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلية عند توظيفهم لأموالهم في لدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل.

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص52.

العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها على المدى الطويل.

ثالثا: نظرية الأرصدة

يتحدد سعر صرف عملة دولة ما، في ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات وفقا لحالة رصيد الميزان الكلي، فإذا حقق الميزان عجزا بمعنى رسيدا سالبا (قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات) فهذا يعني زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، وعندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا أي رسيدا موجبا (زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات)، فهذا يدل على ارتفاع الطلب على العملة المحلية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.¹ وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.²

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع اتجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز. ونستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب وهو من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

¹ بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 125.

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3، الأردن، 2013، ص 116.

رابعاً: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي إجان " Eugene Francis Fama " مفهوم السوق الكفاءة في بداية السبعينات، فالسوق الكفاءة أو الفعالة هي تلك السوق التي تعكس فيها الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيمة المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاءة تتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.¹

وحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعاملات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختبارات: اختبار **Dufey** و **Giddy** على التوالي في (1975 - 1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات **Hunt** عام 1986 ودراسات **Kearney** و **Macdoland** (1989) التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.²

خلاصة القول أن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضاً المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضاً ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية.

¹ دوحى سلمى، مرجع سابق، ص40.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص:122-123.

خامسا: نظرية كمية النقود

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعا رئيسيا لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظيت بتعديلات مستمرة، في ظل المذاهب المسماة بأنصار المدرسة النقدية الحديثة والمنتمية إلى مؤسسات رسمية، ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلة المشهورة للاقتصادي فيشر "Irving Fisher"، بحيث ينطلق من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات، وكلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا بها أكثر، فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات، وحسب فيشر يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود على النحو التالي:¹

$$M V = P T$$

حيث:

M: كمية النقود

T: حجم المعاملات؛

V: سرعة تداول النقود؛

P : مستوى الأسعار.

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وهو ما يعني انخفاض الطلب على العملة الوطنية، ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية.

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص139.

أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، انعكس ذلك على انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها قوية من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، ومنه ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

لكن من الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي وهو المتسبب الرئيسي في إحداث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات.

سادسا: نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف

هذه النظرية قدمت من طرف رجل الاقتصاد الألماني " دور نبوش " Dornbusch " سنة 1936، لتفسير عدم توازن سعر الصرف وكذلك التركيبة الحقيقية والمالية لتحديد سعر الصرف.

وحسب " دور نبوش " إن ردة الفعل فوق العادية حيال أزمة نقدية (على سبيل المثال ارتفاع شديد في كمية النقد قيد التداول)، يتضح من خلال كون مختلف الأسعار في إطار الاقتصاد، لا تصحح جميعها بنفس السرعة عقب اضطراب معين، فأسواق الصرف والأصول المالية تصحح بوتيرة أسرع من أسواق السلع، كما أن تغيرات سعر الصرف حسب " دور نبوش " تخضع لسعر الفائدة في المدى القصير ولتساوي القوى الشرائية في المدى الطويل.

سابعا: نظرية فقاعات المضاربة

إن الأزمة المالية التي حدثت سنة 1981 كشفت الغطاء عن مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين، الفكرة المبدئية لهذه النظرية هو إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلقة بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، تضخم، سعر الفائدة...) وهذا الفارق يسمى " فقاع المضاربة " ويمكن أن نصيغه رياضيا كالتالي:

$$S = S^{EQ} + B$$

حيث:

S : سعر الصرف في السوق.

S^{EQ} : سعر الصرف التوازني.

B : فقاع المضاربة، معبرا عنها بالانحراف أو الفجوة عن القيم الضمنية أو التوازنية.

إن آلية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف، حيث إن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلبا أو إيجابا على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة.

إلا أنه يجب أن نفرق بين فقاعات المضاربة العقلانية وغير العقلانية، ذلك إن لهذه الأخيرة تأثير جد خطير على وضعية الصرف وكذا على عودته إلى وضع التوازن، وهو ما يسمى بسلوكيات المتعاملين الاقتصاديين.¹

¹ نوفل بعلول، مرجع سابق، ص ص: 39-41.

المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تداول العملات سواء بتسليم حاضر أو آجل بين مجموعة من المتعاملين كالبنوك التجارية والمؤسسات المالية والسماسرة، ويتميز هذا السوق عن بقية الأسواق بمجموعة من الخصائص المتعلقة بمكان وزمان افتتاحه والأصل محل التداول.

سنتناول في هذا المبحث ماهية سوق الصرف الأجنبي وتنظيم أسواق الصرف، والأطراف المشاركة الرئيسية ومخاطر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تداول العملات سواء بتسليم حاضر أو آجل بين مجموعة من المتعاملين كالبنوك التجارية والمؤسسات المالية والسماسرة، ويتميز هذا السوق عن بقية الأسواق بمجموعة من الخصائص المتعلقة بمكان وزمان افتتاحه والأصل محل التداول.

1- تعريف سوق الصرف: يمكن تعريف سوق الصرف بشكل عام بأنه الإطار التنظيمي الذي فيه يقوم

الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي¹، كما يمكن تعريفه بأنه سوق

نقدي لا يتوقف، حيث يتم المتاجرة في العملات العالمية في المعتاد من خلال سماسرة، ويتم شراء وبيع

العملات الأجنبية بشكل دائم وفي آن واحد من خلال الأسواق المحلية والعالمية وتزداد استثمارات التجار

أو تقل في قيمتها حسب تحركات العملة.²

¹ دومينيك سالفدور، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 146.

² خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 86.

وخلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سوق الصرف بأنه سوق نقدي ذو طابع عالمي يتم فيه مبادلة العملات بعضها ببعض بدون توقف وباستخدام وسائل الاتصال التقليدية والحديثة، ويتميز سوق الصرف عن بقية الأسواق بما يلي:

أ- **مكان سوق الصرف:** إن مدلول المكان الذي يعتبر عنصر أساسي في قيام أي سوق ونجاحه تدعونا للتوقف عندم يرتبط ذلك بسوق الصرف، فواقع الحال يدل على أن سوق الصرف لا مكان معلوم له ولا يحتل حيز جغرافي كما هو حاصل في بقية الأسواق، وإنما تواجهه يكون في الاتصالات التي تحدث بين المتعاملين والفاعلين سواء كانوا بنوك، سماسرة، أفراد أو شركاء. وهذه الاتصالات تحدث للإستعلام عن الأسعار، ومن أجل إعطاء الأوامر. وتتمثل وسائل الاتصال في كل من الهاتف، التلكس، الفاكس والشبكات المعلوماتية التي تربط المتعاملين في هذا السوق، ويتم من خلالها تبادل المعلومات والتعليمات وتخلق التعليمات المرسله عبر هذه الوسائل العرض والطلب في سوق الصرف.

ب- **الأصل محل التبادل:** يعتبر الأصل محل التبادل في سوق الصرف ركنا أساسيا، له من الخصوصيات في هذا السوق ما يجعله مختلف جذريا عن بقية المنتجات المتداولة في الأسواق الأخرى فعلى سبيل المقارنة نجد أن في سوق السيارات يتم شراء وبيع هذا المنتج مقابل النقود، فالسلعة المتمثلة في السيارات لها قيمة تتمثل في عدد الوحدات النقدية الواجب دفعها للحصول عليها، فعلى خلاف ذلك، نجد أن في سوق الصرف يتم تبادل عملتين كتبادل الدولار مقابل اليورو أو الدولار مقابل الين أو الين مقابل الجنيه... الخ من حالات التبادل، والإشكال يتعلق بتعيين السلعة محل التبادل وثمنها أو قيمتها.

وعليه فإن القاعدة في تحديد السلعة والثنم في سوق الصرف هي سلوك المتعامل، فإذا أردت أن تشتري الدولار مثلا في سوق الصرف، وكنت تملك اليورو، فهنا السلعة سوف تكون الدولار أما الثمن فهو

اليورو، وبالتالي فسيتم تحديد قيمة وحدة واحدة من الدولار بقدر متغير من اليورو. على العكس من ذلك، إذا أردت أن تشتري اليورو وكنت تشتري الدولار سوف تلاحظ تبادل الدورين السابقين، بحيث يصبح اليورو السلعة والدولار ثمنها. وباعتبار أن لكل عملة قيمة شرائية معينة في اقتصادها فإن تحديد معدل التبادل والتغيرات التي تحدث عليه سوف تعتمد على التعادل الحاصل والتغير الذي يحدث على القيمة الشرائية لكل عملة.¹

ب- **زمن افتتاح السوق:** بعد أن قمنا بالتعقيب عن البعد الجغرافي لسوق الصرف، وماهية السلعة وثنها، نصل الآن إلى البعد الزمني لسوق الصرف، ونقصد بهذا البعد الفترة الزمنية التي يستمر ضمنها النشاط في سوق الصرف. فالمعلوم أن لكل سوق فترة معينة تعرض فيها السلع للتبادل، وله ساعة تتوقف فيها المتاجرة، الأمر مختلف تماما في سوق الصرف حيث أن هذا السوق يعمل " بشكل دائم ومستمر" والمعاملات فيه تتم على مدار الساعة " 24 ساعة على 24 ساعة". والسبب وراء استمرارية النشاط في سوق الصرف، هو التفاوت الزمني الموجود بين الدول المحتضنة لسوق الصرف، فعلى سبيل التوضيح ، عندما يكون سوق الصرف في أوج نشاطه في أوروبا يكون هذا السوق في نهاية الدوام في الأسواق الآسيوية ومغلق في الأسواق الأمريكية. وبمجرد فتور النشاط في أوروبا، نجد أنه يكون في أوج نشاطه في أمريكا ومغلق في آسيا، وهكذا دواليك.

إن التحليل السابق يعبر بوضوح عن عالمية سوق الصرف، ولعل أحسن دليل يمكن تقديمه حول ذلك أن البنوك الدولية غالبا ما تقوم بإدارة العديد من غرف الصرف في أهم المراكز المالية، حتى تتمكن من متابعة الحاجات التجارية لزيائنها بدون توقف، فالعمليات في سوق الصرف تنجز محليا، ولكن في إطار دولي عالمي، لهذا يصعب كثيرا التفريق بين مثلا سوق صرف فرنسا وسوق صرف إنجلترا أو حتى بين

¹ خليل أحمد الكايد، مرجع سابق، ص 87.

السوقين السابقين وأسواق الصرف الآسيوية، نتيجة لذلك فقد كان سوق الصرف من أوائل الأسواق تأثراً بالعملة ويعتبر أحسن مجال لاستبيان مظاهر العملة واستنباط مقاصدها وآثارها.

2- بعض أسس و قواعد التعامل في سوق العملات :

يتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية خلال أيام الأسبوع ماعدا يومي السبت و الأحد ، وذلك خلال ثمانية ساعات في اليوم ،أي من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الرابعة بعد ظهر ص يوم العمل ،أما بالنسبة للغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الانجليزية ،و هناك بعض المصطلحات الانجليزية مثل: هي (Hedging- Outright - Swap - Forward –Sport) المستعملة دوليا حتى مع استعمال لغات أخرى

و من الأمور التي يجب على المتعاملين الحرص عليها ما يلي :¹

1) إنهاء العملية والاتفاق على السعر بسرعة، حيث أن أي تأخير في تنفيذها قد يسبب بعض الخسائر للأطراف المتعاملة فيه.

2) أن يبقى المتعاملون على معرفة بكل تقلبات الأسعار وظروف السوق، حتى يكون بمقدرتهم إجراء التعديلات المستمرة للأسعار وفق متطلبات السوق.

3) أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع وخاصة في أيام التذبذب الشديد في أسعار العملات.

4) إعطاء المتعاملين أسعار ملزمة لا يعني إلزامها بأية مبالغ تفرض عليهم إذا كانت تقل أو تزيد عن الحدود المتعارف عليها لكل عملية منفردة.

¹ توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن ، الإدارة المالية والدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 55.

5) يقدم المتعاملون أسعاراً للعلم فقط، وعدم الالتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عمليات مؤكدة ويجب التعامل بسرعة كبيرة وعلى المتعاملين التفكير السريع في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى أنه يتوجب عليهم الاتصال الدائم مع السوق.

6) لا يوجد حد أدنى للصفقة الواحدة في سوق العملات إلا أن بعض بنوك لندن الكبيرة تعتبر مبلغ 100 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى بينما تعتبر البنوك الصغيرة مبلغ 50 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى.

هناك قانون غير مكتوب في السوق ينص على أنه يتم الاتفاق على سعر معين فإن هذا السعر يكون ملزماً ولا يمكن التراجع عنه.

المطلب الثاني : تنظيم أسواق الصرف والأطراف المشاركة الرئيسية

تعتبر البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المركزية، والمؤسسات التجارية، وصناديق التحوط، الشركات، والأشخاص وافري الثراء، والمستثمر الفرد من أهم المشاركين في سوق العملة، كما تعمل أسواق الصرف على مدار الساعة بواسطة التلفون و التلكس، وأي طرف يتدخل في سوق الصرف سواء كان بائع أو مشتري يعتبر عضواً مشاركاً فيه، وفيما يلي دور كل منها:

1. البنوك و المؤسسات المالية :

البنوك هي التي تجمع أوامر الزبائن لبيع وشراء العملات، ولها أن تختار المكان و الزمان، سوق محلي أو خارجي تتعامل هذه البنوك و المؤسسات مع سوق الصرف إما كوسيط لعملائها الراغبين في التعامل مع السوق، حيث تقوم بشراء و بيع العملات الأجنبية بالنيابة عنهم، أو أن تتعامل هذه المؤسسات مع هذا السوق لحسابها الخاص وذلك لأنه في الوقت الذي تشتري فيه عملات أجنبية من عملائها أو تبيع لهم، فإن أوضاعها من هذه العملات

تتأثر فما يترتب عليه القيام بعمليات الشراء و البيع اللازمة لتصحيح أوضاعها بما يتناسب و السياسات الموضوعة لها فهي بذلك تعد جزء لا يتجزأ من عمليات إدارة احتياطاتها وتغذية حساباتها.

2. السماسرة :

تدخلهم ليس إجباري و لكن يسهل عملية تكامل الأوامر، يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملاء الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين ، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات، إذن فالسمسار يقوم بدور الوسيط بين طرفي التعامل .

3. الوسطاء المعتمدين :

هي تلك المنشآت المالية التي تسمح لها السلطات النقدية بالقيام لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها بعمليات على العملات الصعبة.

4. البنك المركزي :

من أبسط وأهم العملاء في سوق العملات الأجنبية البنوك المركزية حيث أن تعاملها يكون كالتالي : فتكون إما بائعة أو مشتريّة للعملات الأجنبية فهو بذلك يقوم بتنفيذ بعض السياسات المتعلقة بعملة بلده أي يقوم بعمليات السوق المفتوحة من جهة وينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة، وكل هذا قصد حماية مركز العملة المحلية.

المطلب الثالث : خطر الصرف وأثره على سوق العملات الأجنبية

يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية من أكثر العمليات المصرفية خطورة حيث يؤدي التعامل بالعملات الأجنبية في بعض الأحيان إلى إفلاس الشركة، ويعود السبب الرئيسي لذلك هو الاعتقاد الخاطئ بتحركات أسعار العملات.

أولاً: تعريف خطر الصرف

أعطى لخطر الصرف العديد من التعريفات من بينها التعريف الذي قدمه كل من Olivier و Bernard Marois و L.Seigneur ويرون فيه أن خطر الصرف هو التأثير المالي للتغيرات النقدية على صفقة أو الوضعية الإجمالية للمؤسسة ونتائجها. ما يؤخذ على هذا التعريف، عدم دقته في تحديد طبيعة التغيرات النقدية، إلى جانب تركيزه على الآثار دون التطرق للعمليات التي تجعل المؤسسة معرضة لهذا الخطر.¹

والتعريف الثاني الذي سنعرضه قدمه Laurence Abadie أعتبر فيه أن خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبط بتغير أسعار الصرف وهذه التغيرات لها أثر (إيجابي أو سلبي) على نفقات وإيرادات الشركة (تكلفة المواد الأولية، الإيرادات المتأتية من بيع المنتجات وأيضاً التدفقات المالية المتعلقة بعمليات الإقراض والتوظيف بالعملة الأجنبية)، وعلى مردودية الشركة وعلى قيمتها المحاسبية.²

¹ زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2017/2016، ص96.

² Laurence Abadie et catherine Mercier-Suissa, "Finance Internationale, Marchés des Changes et Gestion des Risques Financiers", édition Armand Colin, Paris, France, 2011, p86_95.

الفصل الأول : أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها

حاول التعريف السابق تبيين أسباب نشأة خطر الصرف، والعمليات التي تجعل الشركة معرضة له وأخيرا آثاره، فبالنسبة لأسباب ظهور هذا الخطر، نجد أنه حددها بدقة كغيره من التعاريف من خلال ربط خطر الصرف بحركة الأسعار وعدم استقرار الأسواق، فيصبح ظهور الخطر نتيجة حتمية لهذه التغيرات، كما بين ظروف تعرض المؤسسة لهذا الخطر من خلال تعاملها بعملة أجنبية سواء في نشاطها التجاري أو المالي.

ثانيا: أثر خطر الصرف

إن دراسة أثر خطر الصرف يعني في حقيقة الأمر دراسة أثر حالة عدم التأكد التي زادت مع تعويم أسعار الصرف، بمعنى آخر محاولة معرفة السلوك الجديد للمتعاملين الاقتصاديين والعمليات الجديدة التي زادت أهميتها في سوق الصرف. ويظهر أثر خطر الصرف على الشركات وعلى البنوك وعلى سوق الصرف.¹

وهنا نفصل أكثر على مخاطر الصرف في سوق الصرف الأجنبي فبالرغم من المزايا الكثيرة لأسواق العملات الدولية، إلا أن بعض الدول لا زالت تتخوف من آثارها السلبية على سياستها النقدية والمالية المحلية بصورة خاصة وعلى النظام النقدي الدولي بصورة عامة، ويمكن تلخيص أهم مخاطر أسواق العملات هذه فيما يلي:²

أ- تركزت ردود الفعل وانتقادات بعض الدول المعارضة لعمل هذه الأسواق على سلوكية بعض المصارف المركزية الأوروبية بسبب تصعيدها لظاهرة التضخم في هذه الأسواق، وذلك بإيداعها جزءا من احتياطياتها في سوق العملات بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، عن طريق بنك التسويات الدولية، مما ساعد كثيرا على توسيع القاعدة الائتمانية لهذه الأسواق، ذلك أن عمليات إعادة الإقراض لهذه الاحتياطيات قد ولد مضاعف / مكاثرات الودائع ذو الحجم الكبير؛

$$\left(\frac{\text{الوديعة الأصلية}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} = \text{مكاثرات الودائع} \right)$$

¹ زيات عادل، مرجع سابق، ص 96-99.
² ميثم عجام، علي سعيد، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 109.

- ب- إن وجود مراكز أو تجمعات مصرفية كبيرة لإستقطاب رؤوس الأموال غير الخاضعة لسيطرة أي من السلطات النقدية، قد ساعد على سرعة تحريك هذه الأموال من مكان لآخر، ومن عملة لأخرى مما أوجد إختلالا في أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات؛
- ت- مخاطر هذه الأسواق تظهر بسبب التقديرات والسياسات الخاطئة والمتبعة من قبل بعض الدول وخاصة النامية منها، بحيث أنها توافق على شروط إقتراض، ليس بمقدورها الوفاء بها وتنفيذها حسب العقد، مما يزيد من تكبيلها في المستقبل بصورة أكبر؛
- ث- إن سرعة وحرية انتقال رؤوس الأموال تجعل السلطات النقدية المحلية غير قادرة على السيطرة عليها مما يؤدي بالتالي إلى آثار سلبية وخيمة على الاقتصاد الوطني. فإذا كانت أسعار صرف العملة المحلية في حالة اضطراب مستمر فإن هروب رؤوس الأموال وانتقالها بسهولة للخارج، يؤدي إلى قيام المضاربات النقدية.
- ولكن بالرغم من هذه المخاطر فإن هناك من يعتقد بأن عملية السيطرة عليها وتنظيمها ممكنة، في حالة حصرها عن طريق التعاون والتنسيق الدولي المستمر من جهة، وموافقة جميع الدول والأنظمة على سياسات موحدة منسقة فيما بينها من جهة ثانية.¹

¹ ميثم عجام، علي سعيد، مرجع سابق، ص110.

خلاصة الفصل:

بعد أن استعرضنا الملامح والاتجاهات الأساسية لفكرة مبادلة العملات فيما بينها على سبيل تسعير وحدة من عملة بلد ما بوحدة من عملة بلد آخر تحت صورة يعبر عنها بسعر الصرف، وعلى خطى ما تم التطرق في هذا الفصل لوحظ أن سعر الصرف هو بحق أمر يتطلب كثيرا من الاهتمام لما يشغله من حيز لا يستهان به في مختلف العلاقات والمعاملات الاقتصادية الراهنة.

ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (الطلب والعرض) ويسمى سوق الصرف، وهذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، ونظريات سعر الصرف هو الجانب التحليلي لسعر الصرف الذي تم التطرق إليه، كما تمت عملية استنباط المحددات التي سيتم انطلاقا منها تحديد سعر الصرف، وعليه يمكن اعتبار سعر الصرف سلعة كباقي السلع كونه يتأثر بعوامل اقتصادية مختلفة كالتضخم ومعدل الفائدة والدخل.

حيث خلصنا إلى أن سعر الصرف هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة على تلك الوحدات النقدية التي تبادلت به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة، بعد معرفة كل ما يتعلق بسعر الصرف نتقل إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول ميزان

المدفوعات

تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية، في واقع الحياة اليومية بين الهيئات والأفراد التابعين للدولة (ابتداءً من معيار الإقامة كـمعيار عام) وأفراد وهيئات تابعة للدول الأخرى. وتقوم هذه العلاقات يومياً على مدار فترة النشاط الاقتصادي السنة عادة، وعبر الفترات الزمنية المتتالية، ويجري رصدها احصائياً ومحاسبياً. ويتم إجمال الأرقام المعبرة عن قدر المعاملات التي تبلور العلاقات الاقتصادية بأنواعها المختلفة بين بلد معين وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي خلال فترة معينة فائتة في سجل احصائي محاسبي يطلق عليه اسم ميزان المدفوعات.

في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على الإطار النظري لميزان المدفوعات، والذي يعبر عن الوضعية الداخلية والخارجية لاقتصاد أي دولة، وهذا من خلال ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** مدخل عام لميزان المدفوعات
- **المبحث الثاني:** تحليل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه
- **المبحث الثالث:** التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول : مدخل عام لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس الوضعية الداخلية والخارجية لاقتصاد أي دولة وذلك لاحتوائه على كافة المعاملات الاقتصادية بين بلد معين وبقية دول العالم، إذ يحتوي على سجل ذو جانبيين جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية وبالتالي فهو يعكس لنا درجة التقدم والآداء الاقتصادي لهذا البلد، كما يعد من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات و أهميته

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات نذكر بعض منها:

- يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه: " سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" .

ويعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه : " سجل" يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم¹.

- ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان ويسمى ميزان المدفوعات.²

¹ محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجما، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، اسكندرية، 2009، ص197.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص92.

- ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.¹

ومن خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكن إعطاء التعريف التالي: ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية والمالية لميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية اقتصادية ومالية ومحاسبية وتحليلية بالغة الأهمية، لذلك فهو يحظى بالاهتمام والرصد والمراقبة الدائمة من طرف السلطات الاقتصادية والسياسية في أي بلد.

فهو يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، فهو يساعد على تخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية للبلد، كما تعتبر المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية، ومن بين استخداماته على وجه التحديد ما يلي:²

- أ- يمكن للبلد من معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصادية بقية دول العالم وذلك بالنسبة لكل عنصر من عناصره.
- ب- أنه يساعد السلطات الاقتصادية والسياسية في البلد في تحديد مختلف السياسات الاقتصادية التي ينبغي انتهاجها.
- ت- يمكن السلطات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص البنك المركزي من التحكم والتنبؤ في تطور سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.
- ث- يمكن المتعاملين الأجانب من معرفة مركز البلد الاقتصادي وبالتالي يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

¹ أحمد عبد الرحمن يسرى، و آخرون، الاقتصاد الدولي، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2005، ص 323.

² محمد راتول، مرجع سابق، ص 47.

ج- أنه يمكن السلطات الاقتصادية من معرفة مركزها التجاري وصافي مركزها كمقرض أو مقترض دولي، كما يمكنها من معرفة احتياطياته من وسائل الدفع الخارجي سواء كانت عملات صعبة أو ذهب نقدي أو حقوق السحب الخاصة أو غيرها.

ح- يعتبر أداة جد مهمة في التقييم والتحليل والتفسير كما يعتبر من العناصر الأساسية الأربعة المتحكمة في التوازن الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات وأرصده

يقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد.

ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعية، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقاً هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيراً حساب السهو والخطأ.¹

وفيما يلي شرح مفصل لمكونات ميزان المدفوعات:

كما قلنا سابقاً أن ميزان المدفوعات يقسم إلى حسابات وموازن فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية و المالية و المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض إلا أن جميعها يخضع نظرياً لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن و المدين).²

فينقسم ميزان المدفوعات عمودياً إلى قسمين أساسيين هما:

● الجانب الدائن : وتسجيل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملية الأجنبية.

¹ محمود يونس محمد، و علي عبد الوهاب نجار، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص: 206-207.
² نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة 01، الجزائر، 2011، ص 213.

- **الجانب المدين** : و تسجيل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو إلتزام بالدفع للدول الأخرى.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات ألي الموازين أو الحسابات التالية:

1- حساب العمليات الجارية : يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) و المعاملات الغير المنظورة

(ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

أ- ميزان التجاري: يعبر على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات و الواردات.

ب- ميزان الخدمات: يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التامين، دخول العمال،

عوائد رأس المال).

ج- حساب التحويلات من جانب واحد: يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض

المساعدة مثل: الهبات والهدايا أو تحويل العاملين في الخارج إلى أوطانهم، قد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول

أو المنظمات الدولية.

وهي نوعان:

- **تحويلات خاصة**: تشمل الهدايا والهبات والإعانات والتبرعات (عينية ونقدية)، والمقدمة أو المستلمة من

الأفراد والمؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية،....).

- **تحويلات رسمية**: تشمل المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية أو عينية)، والمقدمة أو المستلمة من

الحكومات، مثال المنح التي تقدم لتعزيد برنامج للتنمية الاقتصادية، أو الإغاثة من الكوارث

الطبيعية.... الخ.¹

2- حساب رأس المال:

يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين

هي كالتالي:

أ- حساب رأس المال طويل الأجل: ويقصد به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد

عن السنة ومن أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية.

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 347.

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: يقصد به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس التي تقل عن السنة، تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

3- حساب السهو والخطأ: إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا ولكن قد يحدث وأن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.¹

4- حساب صافي الاحتياطات الرسمية: يطلق عليه بالميزان الكلي، وهو القسم الأخير من ميزان المدفوعات يعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان، وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة. أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية. وبتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية، أو أية بنود مالية ذات صلة.²

ويعرف الميزان الكلي بأنه " ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها " ³. ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي:

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص298.

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 294.

³ صندوق النقد العربي، تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2000، عدد 16، أبو ظبي، 2002، ص7.

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

رصيد المعاملات الجارية	+ 1200	(م دج)
رصيد التحويلات	+ 100	
رصيد المعاملات الرأسمالية	- 1000	
الميزان الكلي	+ 300	
الاحتياطات الرسمية	- 300	

وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات لدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن أي في حالة فائض، ودائنا عندما يكون الميزان الكلي لدينا، وعليه فإن الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض، وهذه الاحتياطات الدولية تتكون من:¹

أ- **الذهب النقدي**: على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة. ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، والفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي، مصوغات، سبائك) أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الأفراد، المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلاً كدولة جنوب إفريقيا، حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأبي سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

ب- **الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية**: تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية. بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

ت- **الأصول قصيرة الأجل**: وهي تتمثل في:

- أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل هذه الأصول في أدونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.

¹ عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص ص: 184-185.

-الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، بعكس الأصول الأجنبية، ويتم تقييد العنصرين (الودائع والأرصدة والأصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة، حيث تسجل الأصول السائلة للسلطات النقدية، أي الودائع في البنوك الأجنبية، أو العملات القابلة للتحويل، والتخفيض في أذونات الخزانة الأجنبية في الجانب الدائن، على أساس أنها صادرات، يترتب عنها نقص في الأصول. في حين أن زيادة الأصول عند التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأذونات الأجنبية، فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها مدفوعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدائن للميزان.

أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب للأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة لودائعهم في البنوك الوطنية، كلما أدى إلى تدفقات نقدية للداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن. في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودايعهم لدى البنوك الوطنية، يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحو الخارج، أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين.

ث- موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي: وتمثل في أرصدة الدولة من حقوق

السحب الخاصة (DTs)* والاحتياطيات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق، أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مساءلة منه. وتقييد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين. بالإضافة إلى كل الاحتياطيات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.¹

¹ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة 2، بدون دار نشر، 1999، ص 76.

*DTs: هي وحدة محاسبية تضم سلة من عملات الدول التي تتمتع بتعامل كبير وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الين الياباني، والجنه الاسترليني، بحيث يمكن للدولة تسديد إلتزاماتها باستعمال هذه الوحدة وتوزع في صورة حصص على الدول الأعضاء حسب حجم تجارتها الخارجية.

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

جدول رقم (05) : عناصر ميزان المدفوعات (صيغة صندوق النقد الدولي 2009)

البنود	دائن	مدين	الرصيد
الحسابات الجارية			
1-السلع	462	392	
2-الخدمات	78	107	
السلع والخدمات	540	499	41
3-حساب الدخل الأولي			
-تعويضات أو أجور الموظفين	6	2	
-الفائدة	13	21	
-الدخل الموزع للشركات	17	17	
-الدخول من الاستثمارات	14	0	
حساب الدخل الأولي:	50	40	10
السلع والخدمات والدخل الأولي	590	539	51
4-حساب الدخل الثانوي			
-الضرائب الجارية على الدخل والثروة، الخ	1	0	
-صافي أقساط تأمين الأضرار	2	11	
-مطالبات تأمين الأضرار	12	3	
-التحويلات الدولية الجارية	1	31	
-التحويلات الجارية المتفرقة	1	10	
حساب الدخل الثانوي:	17	55	38-
رصيد الحساب الجاري			13
5-حساب رأس المال			
-حيازة أو التصرف في الأصول غير المنتجة	0	0	
-التحويلات الرأسمالية	1	4	
رصيد حساب رأس المال			3-
صافي الإقراض (+) أو صافي الإقتراض (-)			10
6-الحساب المالي (بحسب الفئة الوظيفية)			

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

	11	8	-الاستثمار المباشر
	14	18	-الاستثمار في محفظة الأوراق المالية
	0	3	-المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطات) وخيارات الموظفين
	22	20	-الاستثمارات الأخرى
	-	8	-الأصول الاحتياطية
	47	57	المجموع الكلي للتغيرات في الأصول أو الخصوم
10			صافي الإقراض (+) أو صافي الإقتراض (-)
0			7- صافي الخطأ والسهو

المصدر: الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لعام 2008، ص 697.

المطلب الثالث : خصائص ميزان المدفوعات

إن لفقرات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد لذلك فإن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، كذلك راجع للأسباب التالية:¹

1. إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة نتائج سياساتها الاقتصادية؛

2. إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف؛

3. يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

4. إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

مما سبق نستنتج أن ميزان المدفوعات يعبر عن مجموعة من الحسابات التي تشمل كل التدفقات والمعاملات

الاقتصادية الوافدة والخارجة سواء كانت حقيقية سلعية أو خدمية أو في شكل رؤوس أموال... الخ، مما يقدم بيان كامل وشامل عن الوضعية الخارجية للبلد سواء عجز أو فائض أو حالة توازن في أرصده، وبالتالي فهو مدلول كافي لقياس الوضعية والحالة الاقتصادية لأي بلد وتقييمها.

¹ عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص43.

المبحث الثاني : تحليل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي تقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذلك المبادئ الواجب في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة بإضافة المؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفائها من الميزان.

المطلب الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات

التقدم السابق لميزان المدفوعات كان في شكل مجموعة بنود التي تترتب عن عمليات الدائبة ومدنية، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعة كبيرة ومتجانسة ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز الفائض التوازن ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة أكثر أهمية هي:

أ- **رصيد الميزان التجاري:** الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في سلع بكل أنواعها وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد من إيراداته، أو يكون تطور سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداته، ويمكن تقسم الميزان التجاري حسب:

- **المنتج:** منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.

- **المنطقة الجغرافية:** المجموعة الأوروبية، شمال إفريقيا... إلخ.

ويحسب رصيد الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج أو حسب منطقة بنسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}^1$$

ب- **رصيد التجارة غير المنظورة:** يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنه يهتم بالخدمات المرفقة للعمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى وهو يمثل فارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها على الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة العجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات أو فائض الذي تحقق العجز.

¹ السيد محمد أحمد السيريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المعمورة، 2007، ص16.

ج- رصيد المعاملات التجارية: هو الأكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالاً في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي لأن المعاملات التجارية تحتل حجم كبير مقارنة بالمعاملات الأخرى ولأنها تتعلق بدخل الوطن من كل نواحيه، أي ما أنفق وأستهلك وأنتج ويعني أن أي تغيير في الرصيد يكون مسحوب في الإنتاج وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي.

د- رصيد معاملات الرأسمالية: وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال والاستثمارات الأخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل الخارجية من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلية، وتجدر الإشارة أن التعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغيت التقسيم رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل وقد برز ذلك بالاختلاف الغير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل فمثلاً لم يصبح الاستثمار في محافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف ويكون العجز إذا فاقت التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال التدفقات الداخلية، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

هـ- رصيد التغيير في احتياطات الدولة: وهو يمثل فيما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صافي ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق سحب الخاصة.

و- الرصيد الإجمالي: وهو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا الرصيد التغيير في الاحتياطات الدولية، وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كانت في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلاً أو تصحيحاً أو يكون في حالة التوازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

المطلب الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جهة الدائن والمدين في آخر سنة الميزان وبالتالي يعرف بمبادئ محاسبة تقوم على أساس القيد المزدوج الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج، يتم طرفها في شكلين أو جهتين، شكل اقتصادي وشكل نقدي مثلا :عملية على السلع أو الخدمات لما شكل اقتصادي أو تجاري وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج.¹

مثال 1 : قام مصدر جزائر بتصدير ما قيمته xxx و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية.

البيان	د	م
صادرات (سلعة)	xxx	
أصول أجنبية ق.أ في الخارج (أ.م.ق.أ)		xxx

دخول القيمة (ثمن الصادرات).

حالة استيراد منتج بقيمة xxx و.ن أجنبية.

البيان	د	م
واردات (سلعة)		xxx
رأس المال قصير الأجل	xxx	

حيث الاسترداد يسجل في بند السلع، وقيمتها تسجيل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الالتزامات والأرصدة، وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

1 (تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم: في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملة وقت تحققها الفعلي، ليس وقت عقد الصفقة، أي وقت الذي يتم تحويل الملكية بين المقيم وغير المقيم.

¹ بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص139.

2 (فوائد استخدام القيد المزدوج: إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت، ويمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشتيها الحقيقي والمالي، وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي بالإضافة أن من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي يقع فيها المحاسب.

3 (المصادر الإحصائية المستعملة في وضع ميزان: لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي يتم مع الخارج وأهم هذه المصادر هي المصادر الجمركية التي يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنها تعطي إحصاءات عن السلع التي تدخل أو تخرج من وإلى البلد. والمصدر البنكي أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين.

المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

من بين العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر أهمها:

أ-التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

ب-معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية. كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

ت-سعر الفائدة الحقيقي: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

ث- **سعر الصرف**: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى عكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثالث : توازن واختلال ميزان المدفوعات

يحدث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عندما يحصل تباين بين المدفوعات والمستلمات والناجمة عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويمكن قياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات من خلال تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى جزئين يفصل بينهما خط أفقي، الجزء الأول يشمل بنودا فوق الخط تمثل البنود التلقائية وهي البنود التي ينجم عنها إما فائض أو عجز في ميزان المدفوعات والجزء الثاني يشمل البنود تحت الخط وهي البنود التي يعول عليها في تسوية الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

التوازن أو الاختلال يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، وهي تلك التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط.

فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها، أو تنقص، المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة. ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل من المنطقي أن يحدث من عام لآخر اختلال بين جانبي الميزان، تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان، بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنية والمديونية يتلاشى على مدى فترة طويلة نسبيا أو يكاد يعوض خلالها الفرق الموجب، الفائض، الفرق السالب العجز، عندئذ يمكن القول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن خارجي. فالتوازن الحقيقي يسمح بدرجة من الاختلال يتأرجح فيه ميزان المدفوعات حول نقطة التوازن وهي تعادل جانبي الدائنية والمديونية تعادلا لا يستلزم دفع «مدفوعات موازنة» بذلك المعنى، وعلى الرغم من أن التوازن السنوي في ميزان المدفوعات حالة مثالية نظرية بحتة لا تتحقق، خاصة في مجتمعات الحركة والديناميكية والتنمية، إلا أنها هدف مطلوب وإن لم يتحقق. وتبدو أهميته في أن الانحراف عنه مقياس دقيق للحالة الاقتصادية الخارجية، والداخلية أيضا، لكل دولة خصوصا إذا عرفنا

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

حجم هذا الانحراف في كل سنة، وعلى مدى عدد من السنين، وكذلك اتجاه هذا الانحراف فائضا أو عجزا، ثم الأسباب التي أدت إلى حدوثه، وكيف تمت معالجته.¹

وعلى ذلك يجب التفرقة بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم في ميزان المدفوعات. فالأول لا يثير مشكلات كبيرة لأنه لا بد وأن يختفي ولا يدعو إلى اتخاذ أي إجراء خاص لمكافحته. أما الثاني فإنه يدعو إلى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كلية. ويرجع السبب في هذا إلى أن مثل هذا الاختلال إنما يعني نقصا أو زيادة، مستمرا في أصول الدولة قصير الأجل، وزيادة أو نقصان، مستمرة في خصومها من هذا النوع. وقد يبدو أن الدولة التي تحقق فائضا في ميزان المدفوعات هي في أفضل الأوضاع ولكن الواقع على خلاف هذا، فتحقيق فائض كبير ومستمر إنما يخلق بدوره مشكلات وإن كانت أقل إلحاحا وخطورة من تلك التي يخلقها عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عند الحكم على توازن ميزان المدفوعات أو اختلاله، أن ننتعمق بعض الشيء في حساب رأس المال طويل الأجل وفي طبيعة مختلف البنود فيه. مثلا إذا ما دلت بيانات ميزان المدفوعات لدولة ما عن تحقيق عجزا، فإن البيانات في الواقع لا معنى لها إلا إذا عرفنا هل العجز في ميزان التجارة السلعية؟ أو في كل من التبادل السلعي وغير السلعي؟ أو أنه عجز في الحساب الجاري؟ وفضلا عن ذلك فإن الأمر الهام بالنسبة للعجز التجاري هو معرفة كيفية تمويله سواء عن طريق الاقتراض طويل الأجل أو الاقتراض قصير الأجل أو الانفاق النقدي. وعموما فإنه يجب على الحكومات أن تقدر بعناية أقسام موازين مدفوعاتها لكي تحدد ما إذا كان هناك مشكلة فائض تجاري يزيد عن الحد، والذي ممكن أن يكون مشكلة خطيرة جدا، أو عجز تجاري أكبر مما يلزم، أو صورة شديدة الخطورة من صور تمويل العجز أو تمويل الاستثمارات الأجنبية، إلى غير ذلك من المشكلات.²

ويرتكز تحديد توازن على اختيار الحساب الذي يشكل أهمية في تقييم التوازن، وينقسم إلى نوعين:

أ. **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:** إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 20.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، اسكندرية، 2003، ص 105-107.

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه، يتم تقسيم البنود إلى قسمين:

1 (المعاملات الاقتصادية فوق الخطأ تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو عجز أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخطأ فيما إذا كانت في حالة فائض أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدد الحالة التي تتعرض إلى المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

ب. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

1 . إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبالقائمة نفسها.

2 . إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن تكون في حالة عجز وبالقائمة نفسها.

3 . إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة توازن أيضاً، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر.¹

¹ شوتري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، عمان، ص ص: 201-202.

المطلب الثاني : أسباب اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه

في الواقع هناك عدة أسباب التي تجعل ميزان المدفوعات يختل اقتصاديا أو محاسبيا وذلك لأسباب وظروف تحدث للاقتصاد في أي دولة.

أولا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

قد يحدث أن تمر الدولة أو بالخارج ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض، هذا الاختلال يتخذ صوراً مختلفة، فيقسم البعض أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات إلى اختلال عرضي وهو الناشئ عن حدث عارض مصيره التلاشي بانتهاء سببه، واختلال موسمي ويتوقف على مجرد اختيار الفترة التي يحتسب خلالها ميزان المدفوعات ويظهر خاصة في الدول الزراعية، واختلال دوري نتيجة لتناوب فترات الرخاء والكساد التي تصيب الاقتصادات الرأسمالية، واختلال اتجاهي نتيجة للنمو طويل الأجل الذي يخضع له الاقتصاد القومي، واختلال نقدي ناتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه رغم تغير القوة الشرائية للعملة الوطنية في الداخل، واختلال هيكلية ناتج عن تغير أساسي في ظروف العرض أو الطلب في الداخل والخارج. ويرجع البعض أسباب الاختلالات في موازين المدفوعات إلى سبب أو أكثر من مجموعة كبيرة من الأسباب بعضها اقتصادية وبعضها غير اقتصادية، التي ينشأ عنها وأهمها:

- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناجم عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول كإكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية الوطنية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كليهما معا، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة لصادرات دول أخرى... الخ.
- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية، كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات إليها، وأيضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

أخرى وتنقل آثاره عن طريق مضاعف التجارة الخارجية من بلد لآخر، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

- إقدام الدول المتخلفة على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا، وتمولها قروض طويلة الأجل معقودة مقدما. وعموما يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدولة، وبصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل، بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي المختلفة وانتقاله من مرحلة اقتصاد متخلف إلى مرحلة اقتصاد متقدم. وهكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان المدفوعات للدولة.
- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة. فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.
- التغيير في ظروف العرض ولطب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروع مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية. مثال ذلك تحول الطلب من النترات الطبيعي إلى النترات الصناعي تحولا أصاب تجارة شيلي بعجز شديد، كذلك ظهور البترول في عديد من الدول العربية الأمر الذي أتاح لها تحقيق فائض في ميزانها الخارجي، أو تدهور مركز الدولة من حيث إنتاجية فروعها الصناعية في الأسواق العالمية، كذلك تدهور قدة الدولة على المنافسة الخارجية لارتفاع نفقات الإنتاج نتيجة لانتهاجها سياسة اجتماعية تعالي في رفع الأجور أو على العكس ازدياد تلك القدرة نتيجة انخفاض في النفقات يعتمد على سوق مرن للقوى العاملة، ولمواجهة تلك الاختلالات الهيكلية قد يتطلب الأمر إعادة توزيع موارد الدولة ونقلها من الفروع الكاسدة إلى فروع جديدة أو تجديدا شاملا لطاقتها الإنتاجية تدعيما لقدرتها على المنافسة أو تغييرا في سياستها الاجتماعية كل بحسب نوع الاختلال الهيكلية ذاته.¹

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 107-109.

ثانيا: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات عادة للاختلالات حيث نميز بين أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي، اختلال دوري و اختلال هيكلية :

■ **الاختلال العرضي** : ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.

■ **الاختلال الموسمي**: ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.

■ **الاختلال الدوري**: يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

■ **الاختلال الهيكلية** : وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ، ولهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع لها اقتصاد ما ؛ يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وهذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر ، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع للقطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها وكذلك توجد أسباب هيكلية وتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى أسباب دورية تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة و هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول و تدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا، فهي لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة، فهي تتفاوت من حيث أوقات بدايتها وحدتها وأخيرا الظروف الطارئة حيث تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى حدوث اختلال كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية وفي حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فهذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات الدولة المعنية، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.¹

والجدول التالي يلخص أهم الاختلالات الاقتصادية والمقارنة بينهم من ناحية السبب والعلاج:

جدول رقم (06): أنواع الاختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات

نوع الاختلال الاقتصادي وجه المقارنة	الاختلال العرضي أو العشوائي	الاختلال الموسمي	الاختلال الدوري	الاختلال المزمّن أو الاتجاهي أو طويل الأمد	الاختلال النقدي أو المتصل بالأسعار	الاختلال الهيكلي
سببه	يحدث نتيجة ظروف عارضة، مؤقتة، وطارئة مثل: الكوارث الطبيعية، آفات زراعية، انتشار أوبئة، و الاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها.	يحدث لتلك الدول التي تعتمد على المواسم في صادراتها مثل الدول الزراعية وعادة لا يتجاوز السنة.	يحدث نتيجة الدورات الاقتصادية من رواج وكساد.	يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة أقل نمو إلى الأكثر نموا.	نظرا لاختلاف أسعار السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، نتيجة الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لعملة دولة أسعار خدماتها وسلعتها أعلى من باقي الدول، وهذا يؤثر على سعر صرف عملتها إذا أصرت الحكومة على الإحتفاظ على سعر صرف عملتها على ما هو عليه.	بسبب تغير في العرض أو الطلب، ويرجع إلى عوامل مختلفة.
	هذا الخلل قابل للزوال	التعويض - في	باستخدام	بواسطة	تخفيض سعر صرف العملة	رفع الكفاءة

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 96.

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

علاجه	بمجرد زوال السبب عاجلا أم آجلا، دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل أو السياسات الاقتصادية للدولة.	حال كان الأثر سلبي - في مواسم أخرى قد تكون أفضل.	السياسات النقدية والمالية المناسبة لصد الأسباب المؤدية للحالة السلبية للاقتصاد.	حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.	المحلية وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسة انكماشية مناسبة.	الإنتاجية وتحسين الإدارة.
-------	---	--	---	---	--	---------------------------

المصدر: نوفل بعلول، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2018، ص71.

المطلب الثالث : طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك العديد من الطرق والآليات لإعادة التوازن ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، نذكر أهم الطرق وهي:

1. التعديل الآلي بميزان المدفوعات:

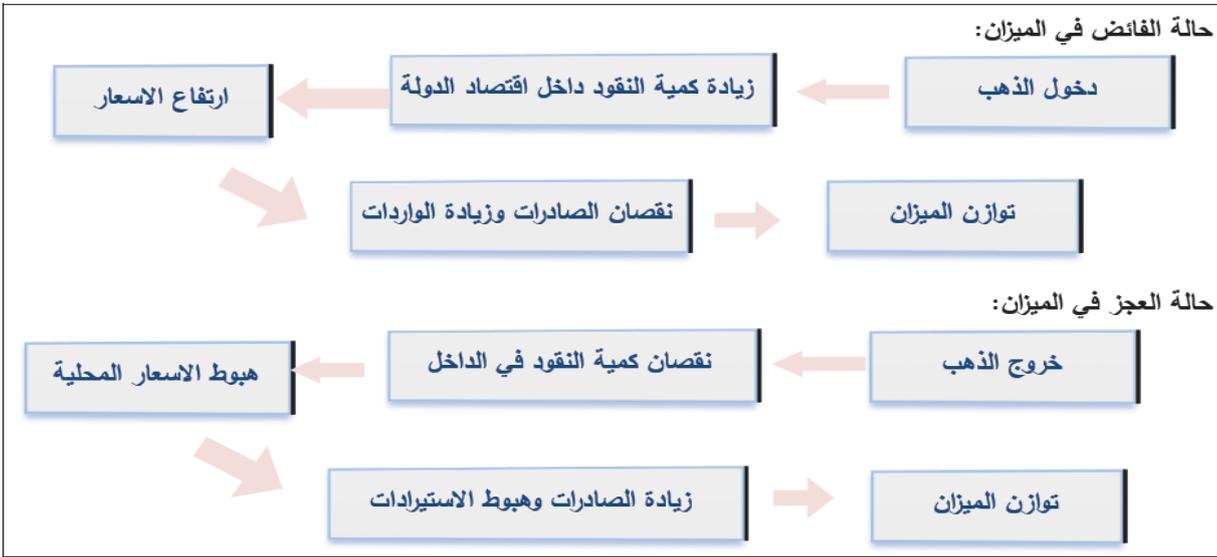
إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا. ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفرض أن ميزان المدفوعات الجزائري يعاني من عجز وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المستلمات التلقائية وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي يميل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض وبالتالي تصبح السلع الجزائرية أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات الجزائرية وهذا الطلب على السلع والخدمات على الجزائرية يرافقه طلبا متزايدا على الدينار الجزائري وعرضا متزايدا لعملات الدول الأخرى، وبسبب هذا الطلب المتزايد على الدينار الجزائري يرتفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى ويستمر هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار حتى يصبح توازينا مع العملات الأخرى وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات. ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الجزائر من السلع والخدمات، وأن العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من وجهة نظر الجزائريين وبالتالي يقلل ذلك من حجم الاستيراد وبنفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات.¹

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، بتصرف، ص 22.

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات الجزائري لأن المستلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف الدينار الجزائري سوف يميل إلى الارتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات الجزائرية سوف تكون مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين كما أن المستوردات الجزائرية من الخارج سوف تزداد. لذا فإن زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية يزيد من عرض الدينار الجزائري وبنفس الوقت يزيد من الطلب على العملات الأجنبية الأخرى، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري حتى يصبح سعر صرف توازني وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات تلقائيا.

شكل رقم (02): التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب



المصدر: أمين رشيد كنوننة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، العراق، 1980، ص: 186.

2. التدخل الحكومي في تعديل ميزان المعاملات:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير أحدها يؤدي إلى تغير الآخر، أن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات. وعلى العكس من ذلك فإن مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات. وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين. فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

3. السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة. في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مثلا مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتجدد الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.¹

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، ص 23.

خلاصة الفصل:

استعرضنا من خلال هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيم العامة لميزان المدفوعات، فهو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.

ويقسم ميزان المدفوعات إلى الحساب الجاري وحساب رأس المال ويشمل الحساب الجاري الحساب التجاري

و التحويلات النقدية الصافية.

ومما سبق نجد أن :

- ميزان المدفوعات في حالة توازن مستمر من الناحية المحاسبية، وهي حالة حقيقية، لكن صعب الوصول إليها.

- المستلمات التلقائية تشمل الصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى التحويلات النقدية الداخلة وحساب

رأس المال طويل الأجل المستثمر داخل الدولة، أما المدفوعات التلقائية تشمل الواردات من السلع والخدمات

بالإضافة إلى التحويلات النقدية الخارجة وحساب رأس المال طويل الأجل المستثمر خارج الدولة، ويحدث العجز

أو الفائض في ميزان المدفوعات عندما لا تتساوى المستلمات التلقائية مع المدفوعات التلقائية.

كما يعبر ميزان المدفوعات عن الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية ويظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية

العالم، وقد يتعرض هذا الميزان إلى الاختلال مؤقتا كان أم دائما، وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة

الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال اتباع التدخل سواء كان

التدخل المباشر أو اتباع وسائل التدخل غير المباشرة وآليات التصحيح التي تتمثل في مدخل المرونات ومدخل

الامتصاص والمدخل النقدي.

إن ميزان المدفوعات في الجزائري لا يختلف في هيكله عن غيره من الموازين في مختلف دول العالم إلا من خلال ما

يعكسه هذا الأخير من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، فقد كانت وضعية التوازنات الخارجية الجزائرية دائما وثيقة

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية حيث اتسم بعدة اختلالات في موازين المدفوعات وثقل عبئ المديونية للدولة مع انخفاض أسعار البترول الشيء الذي دفعها إلى انتهاج سياسة تقشفية مما انعكس سلبا على أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية، وعليه اتجهت نحو اقتصاد السوق متبينة الإصلاحات المسيرة للقوانين والمبادئ التي يقوم عليها وبعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بمرافقة المؤسسات الدولية وصندوق النقد الدولي حققت نتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية ومن بين المعايير التي أكدت على ذلك هي تحسن ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف والتحكم في المديونية الخارجية خلال السنوات الأخيرة، أما في الفصل الموالي فسنستطرق إلى علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري من خلال المباحث التالية : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات، كيفية معالجة الخلل في الميزان المدفوعات ودراسة تحليلية استشرافية لتقلبات سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائري.

الفصل الثالث:

علاقة ودور سعر الصرف في

تحقيق توازن ميزان

المدفوعات الجزائري

لقد استعرضنا في الفصلين السابقين مختلف الجوانب النظرية فيما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث أشرنا إلى العلاقة التفاعلية التي تربط بين هذين المؤشرين الهامين وكيف أن أسعار الصرف تعتبر عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسر الصرف الأجنبي هو أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق يسمى سوق الصرف، وهذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

وبناء على هذا فقد تعددت المداخل النظرية التي تربط بين تقلبات أسعار الصرف ووضعية ميزان المدفوعات، وقد تطورت هذه المداخل تبعا للظروف التي سادت وتسود الواقع الاقتصادي، فظهر مدخل المرونات ليواكب مرحلة الكساد التي مر بها العالم خلال الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، ويعكس طروحات الفكر الكلاسيكي في هذا المجال ليتبعه مدخل الاستيعاب أو الامتصاص خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ويكون متوافقا مع الفكر الكينزي، وأخيرا تم تبني المدخل النقدي كمقاربة نظرية لتفسير أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات موازاة مع تطور الأفكار النقدية.

ولقد ركزت مختلف هذه المداخل النظرية على سياسة تخفيض قيمة العملة نظرا لأهميتها في التأثير على ميزان المدفوعات وبإعتبارها أداة هامة لتحقيق التوازن على مستوى هذا الميزان.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال دراسة علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: آليات التسوية التلقائية لموازن المدفوعات.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية استشرافية لتقلبات سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائر.

المبحث الأول : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

يمثل الطلب على العملة الأجنبية عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجاني المدين لميزان المدفوعات، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحر إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بالأرصدة الدولية، حيث يمثل العجز فائض عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها و يعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك على الصادرات و يقلل الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز، و العكس في حالة الفائض.¹

المطلب الأول : أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي :

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B . نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعا للكميات من عملة البلد B

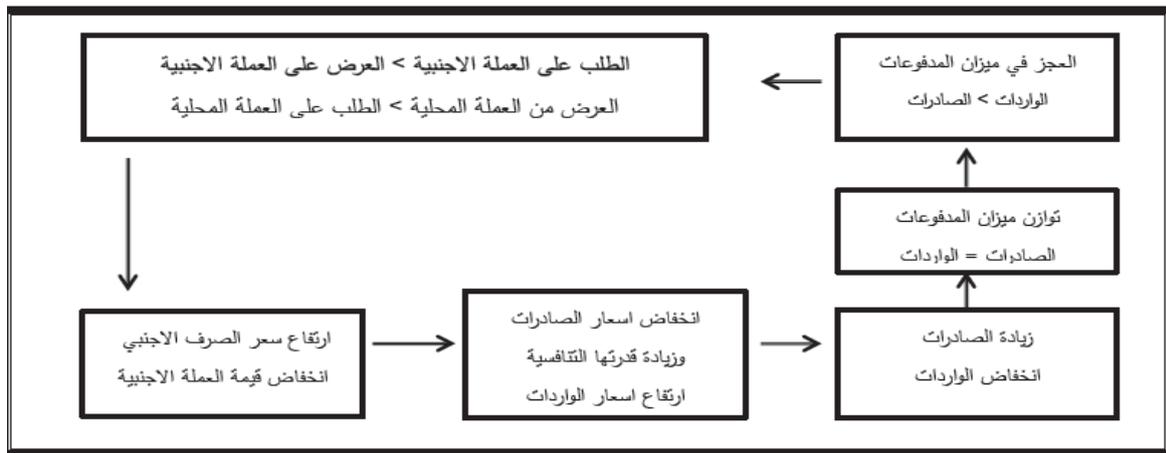
¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ، ص 331.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

المعرضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس.¹

ويتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني لذا أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد منها سعر الصرف فيؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل اسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. وفي الشكل التالي، يمكن توضيح كيفية عمل آلية سعر الصرف كمحدد لميزان المدفوعات.²

شكل رقم (03) : العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 332.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002 ، ص ص: 161-162.

² صرامة عبد الوحيد، بعلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة

2000-2016، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، المجلد2، العدد2، ديسمبر 2018، ص50.

المطلب الثاني : تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلباً أو إيجابياً، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.¹

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخلياً وذلك للأسباب التالية:²

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 128.

² محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:¹

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

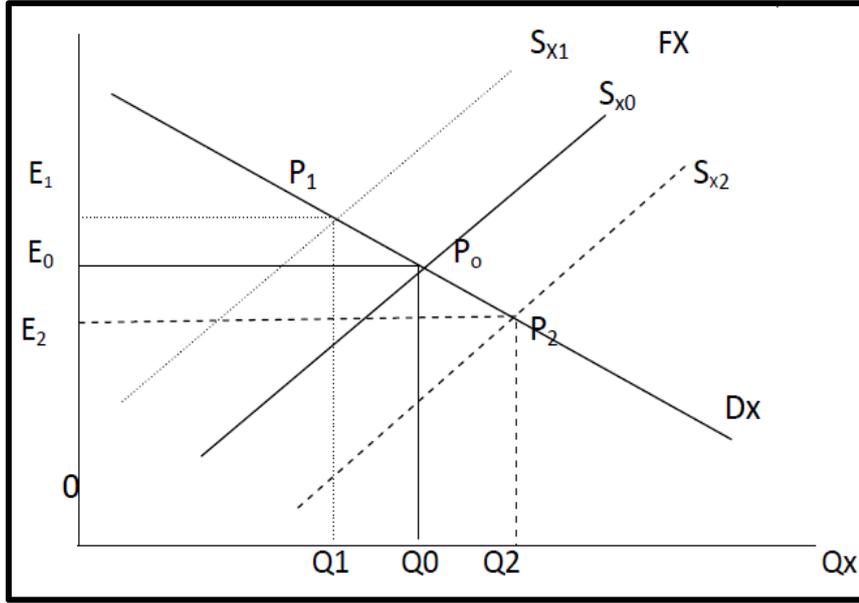
ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10.000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 900.000 دج، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000 دج ستتنخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو إلى 100 دج مقابل 1 أورو . هذا في حالة رفع سعر الصرف أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتنخفض الأسعار.

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 267.

الشكل رقم (04) : معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (04) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلاً) يتحدد بدالة طلب ثابتة Dx لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات Sx تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Qx : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة).

Fx : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك اتجاه اليسار لتصل إلى S_{x1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 مما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك اتجاه اليمين لتصبح S_{x2} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، مما يؤدي إلى زيادة كمية

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

الصادرات من Q_0 إلى Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن

تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_0 ، E_1 ، E_2 ، كما هو موضح فيما يلي:¹

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = (كمية الصادرات) × (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية).

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة، وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

¹ نشأت نبيل الوكيل، مرجع سابق، ص.6.

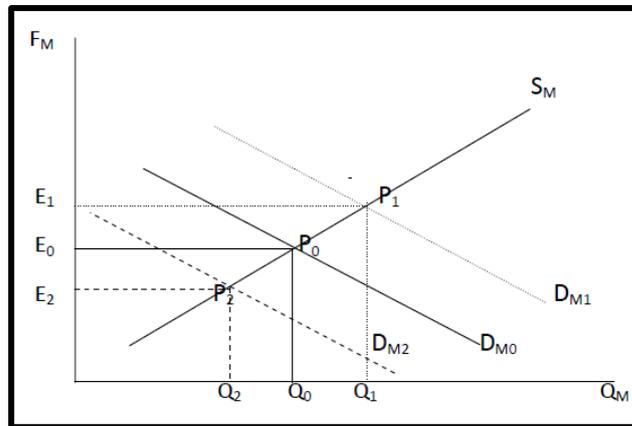
المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتخفف الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع فتخفيض قيمة العملة يخفف الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): معدل الصرف للعرض و الطلب على الواردات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

من خلال الشكل رقم (05) وبافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم (05) أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الايرادات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0 ، E_1 ، E_2 كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = (كمية الواردات) × (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية).

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي)، كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.¹

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص: 132-134.

المبحث الثاني : آليات التسوية التلقائية لموازن المدفوعات

يقصد بآليات التسوية مجموعة الميكانيزمات التي يجب على الدولة توفيرها بغية توجيه ميزان المدفوعات الذي كان يكاد يقتصر على الميزان التجاري إلى التوازن، ويتم ذلك بالتأثير على مجموعة المتغيرات الاقتصادية سواء ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالميزان.

وسوف نتطرق فيما يلي إلى آليات التسوية من خلال مجموعة من النظريات الأساسية نوردها مرتبة حسب تدرج الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول : آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

هي آلية تجري في إطار ما يسمى بقاعدة أو نظام الذهب الذي كان سائدا في مرحلة المدرسة الكلاسيكية، والذي يتميز بما يلي:¹

- وجود نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب؛
- توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة ضئيلة؛
- توافر حرية كاملة لتحويل مختلف العملات إلى ذهب بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
- وجود حرية كاملة لاستيراد وتصدير الذهب.

وتعود آلية التسوية في ظل قاعدة الذهب إلى الفيلسوف الاقتصادي الإنجليزي دافيد هيوم " David Hume"، في القرن التاسع عشر²، حيث ترى هذه النظرية أنه إضافة إلى أن الذهب هو أساس النظام النقدي الداخلي، فإن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني تتناسب طرديا مع كمية الذهب، فكلما زادت كمية الذهب كلما زادت تبعا لذلك كمية النقود المتداولة والعكس صحيح. كما تفترض هذه النظرية أيضا سريان مفعول النظرية الكمية للنقود والتي مفادها أن أي تغير في كمية النقود لابد وأن يصاحبه تغير في مستوى الأسعار في نفس الاتجاه، أي زيادة كمية النقود تنجر عنها ارتفاع الأسعار وانخفاض كمية النقود ينجر عنها انخفاض الأسعار.

ووفقا لهذه النظرية فإن حدوث فائض في الميزان يستوجب التسوية بدخول الذهب من خارج البلد إلى داخلها، وبناء على النظرية الكمية للنقود فإن دخول الذهب إلى البلد يؤدي إلى زيادة كمية النقود

¹ محمد راتول ، مرجع سابق، ص 81.

² علي حافظ منصور، أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1996 ، ص 429.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

تلقياً، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل البلد بنفس نسبة ارتفاع كمية النقود¹. أما في بلدان العجز فتتم التسوية بخروج الذهب فتقل بذلك كمية النقود المتداولة داخلها وبالتالي تنخفض الأسعار، إن ارتفاع الأسعار في الداخل وانخفاضها في الخارج سوف يؤدي إلى انخفاض الصادرات لكون غير المقيمين يرون بأن الأسعار داخل بلد الفائض مرتفعة نسبياً وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات لكون المقيمين يرون أن الأسعار خارج بلدهم منخفضة نسبياً.

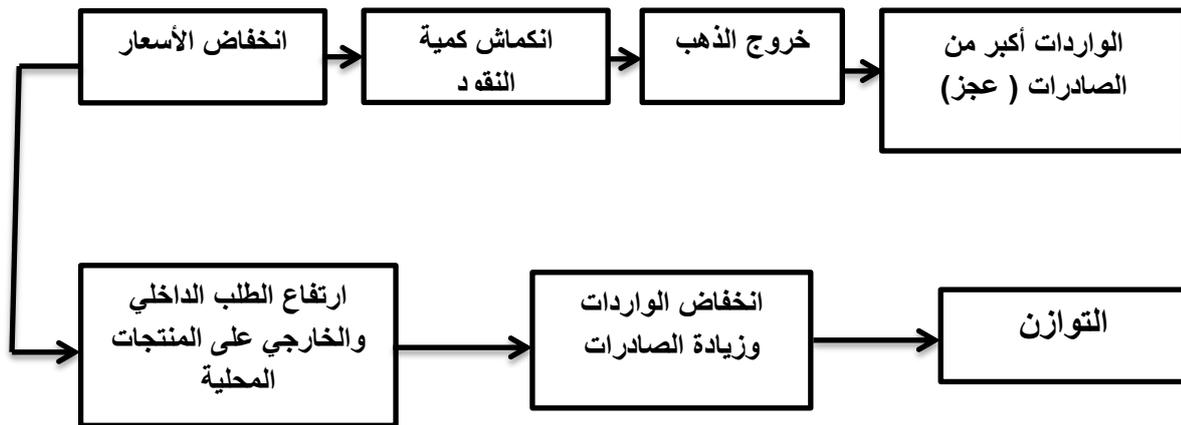
والنتيجة هي إذن ارتفاع واردات البلد صاحب الفائض وانخفاض صادراته، وازدياد صادرات بلدان العجز وانخفاض وارداتهم، ويستمر هذا المد والجزر إلى أن يتحقق التوازن في موازين المدفوعات الداخلة في التبادل. ولا يختلف الوضع فيما لو أن الدولة تستخدم نقود ورقية لها غطاء ذهبي غير كامل، إذ تكون عملية التسوية مشابهة تماماً للحالة التي يكون فيها الغطاء الذهبي كاملاً.

غير أنه في حالة ما إذا كانت للدولة ذات العجز أرصدة ذهبية أكبر من الحد الأدنى للغطاء الذهبي المطلوب، فإن خروج الذهب بسبب ذلك العجز لن يؤدي بالضرورة إلى نقص كمية النقود المتداولة وتبدأ عملية التسوية بمجرد أن تنخفض أرصدة الدولة الذهبية إلى الحد الأدنى اللازم لغطاء النقود المتداولة.

ويمكن تلخيص ذلك في المخططين التاليين:

• حالة العجز:

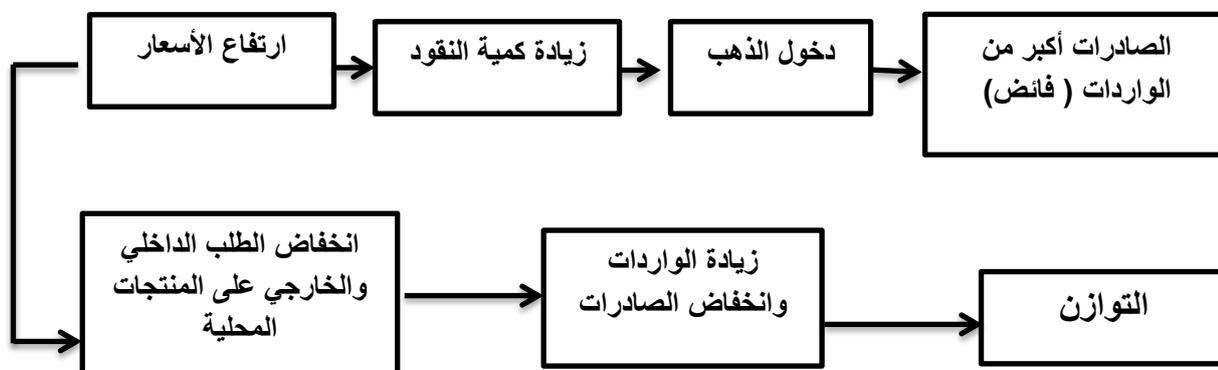
مخطط رقم 06: سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية في النظرية الكلاسيكية



¹ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من التبادل اللامتكافئ إلى المزايا النسبية، دار النهضة العربية، 1992، ص142.

• حالة الفائض:

مخطط رقم 07: سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية في النظرية الكلاسيكية



فالنظرية الكلاسيكية تتضمن " وجود آليات تلقائية تتكفل بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عند حدوثه، وهذا هو مضمون فكرة اليد الخفية التي أطلقها آدم سميث"، ولا يتم ذلك إلا في ظل الفرضيات المشار إليها، وهي فرضيات غير محققة واقعا في الاقتصاد المعاصر. إضافة إلى الفرضيات الأخرى التالية التي تعتمد عليها المدرسة في آلية التوازن:¹

- التشغيل الكامل للموارد وهو ما يعني أن مستوى الدخل المتولد في الاقتصاد هو أعظم مستوى يمكن الوصول إليه، ويترتب على ذلك أن أية زيادة في الإنفاق لا يمكن أن يترتب عليها إلا زيادة في الدخل النقدي وليس الحقيقي لكونه في أعظم مستوى. وهذه الفرضية مردة في الاقتصاد المعاصر أيضا، لكون أن التشغيل الكامل غير محقق ميدانيا.
- وجود مرونة كافية في أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، بحيث إذا ارتفع الإنفاق الوطني على مستوى التشغيل الكامل ترتفع الأسعار. وإذا انخفض الإنفاق على مستوى التشغيل الكامل تنخفض الأسعار وهو أمر لا يتحقق إلا في وجود المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- حياد النقود مما يعني أن كمية النقود لا تؤثر إلا على المستوى المطلق للأسعار ولا تزاول أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وواقع اليوم يدل أن للنقود تأثيرا على معظم المتغيرات الاقتصادية.

¹ جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص: 143-144.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

وإذا أضفنا إلى ذلك فرضية التغطية الكاملة للنقود وفرضية حرية تحويل العملات إلى ذهب والذهب إلى عملات وثبات سعر الصرف، وهي فرضيات يخالفها الواقع اليوم، فإنه يمكننا القول أن النظرية الكلاسيكية في تسوية ميزان المدفوعات لا يمكنها أن تكون اليوم إلا نظرية مجردة.

المطلب الثاني : آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية

تنطلق النظرية الكينزية في التسوية من الدخل الوطني وتعتبره المحرك الأساسي في اتجاه التسوية، وهي تنطلق في ذلك من فرضيتين أساسيتين هما:

- على عكس النظرية الكلاسيكية حيث تفترض التشغيل الكامل، فإن النظرية الكينزية تفترض أن الدخل الوطني يمكن أن يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد خصوصا العمل.
- أن الأسعار بما فيها سعر العمل مرنة في اتجاه صعودي فقط، بحيث يمكن لها أن ترتفع، لكن لا يمكنها أن تنخفض.

وهتني الفرضيتين واقعتين إلى حد كبير في الاقتصاديات المعاصرة، فمعظم الدول هي دون التشغيل الكامل لمواردها وتوجد بها نسبة عالية من البطالة، كما أن تغير الأسعار في اتجاه الصعود فقط أمر مسلم به في معظم الاقتصاديات.

وانطلاقا من العلاقة بين الدخل والانفاق، فإن النظرية الكينزية تعتبر أن العلاقة بين تغيرات الانفاق وتغيرات الدخل تلعب دورا أساسيا في تشكيل آلية التسوية عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، حيث تنطلق النظرية الكينزية في تفسير كيفية حدوث التسوية من الوضع اللاتوازني.¹

● حالة الفائض:

إن وجود فائض في ميزان المدفوعات يعني أن الصادرات أكبر من الواردات، وهذا يعني زيادة الانفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا، وبما أن زيادة الانفاق هذه تعتبر دخلا للقطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات المحلية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، حيث أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي بمقدار

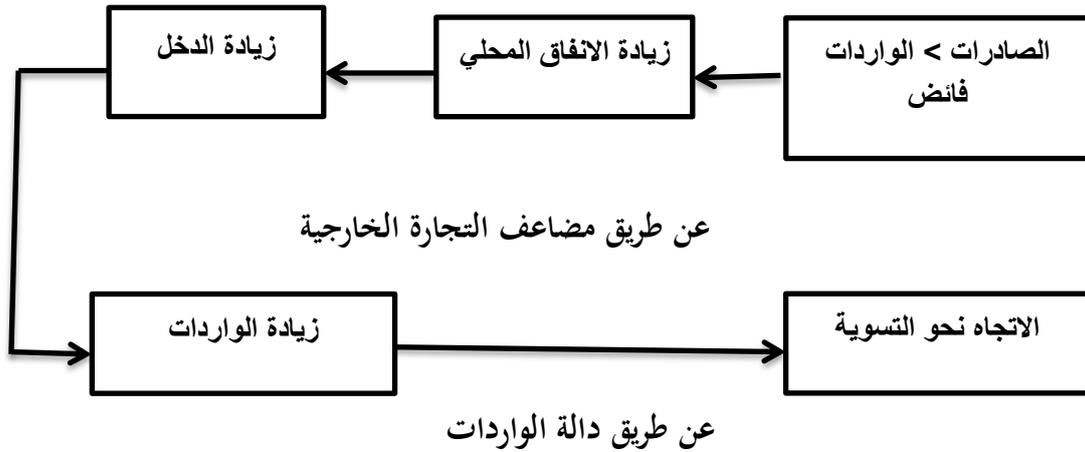
¹ محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص 46.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

يساوي الزيادة في الصادرات مضروبة في مضاعف التجارة الخارجية¹. وبما أن الواردات هي دالة طردية في الدخل لذلك فزيادة الدخل تؤدي حسب هذه النظرية إلى زيادة الواردات.

وعندما تزداد الواردات ينخفض الفائض في الميزان طبقا للميل الحدي للاستيراد، وقد يتلاشى وتحقق بذلك وبشكل آلي التسوية في الميزان.

مخطط رقم 08: سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية

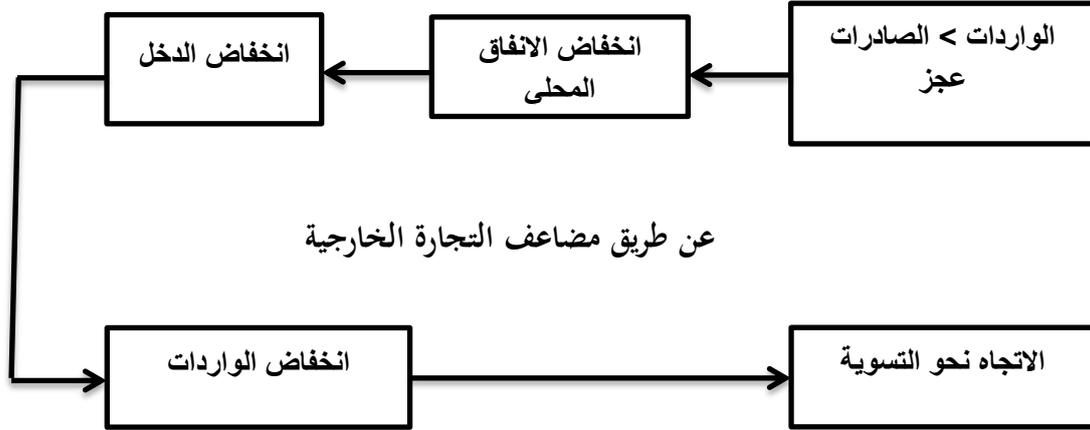


• حالة العجز:

في هذه الحالة تكون الواردات أكبر من الصادرات، ويعني ذلك أن هناك انخفاض في الانفاق على السلع والخدمات المحلية، ويعني ذلك أيضا انخفاض مداخل القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات، وبما أن مداخل هذه القطاعات هي جزء من الدخل الوطني لذلك ينخفض الدخل الوطني تبعا لذلك، وطبقا للميل الحدي للاستيراد وبنفس الآلية المشار إليها سابقا، حيث أن الواردات هي دالة في الدخل الوطني، لذلك فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقليص العجز تدريجيا لحد الوصول إلى التعادل في الميزان وتحقق التسوية بذلك.

¹ دومينيك سالفادور، الاقتصاد الدولي، نظريات ومسائل، سلسلة وملخصات شوم، دار ماكجر وهيل للنشر، 1984، ص167.

مخطط رقم 09: سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية



عن طريق دالة الواردات

المطلب الثالث: آلية التسوية في ظل نظام الصرف المتحكم فيه ونتيجة لتغيرات حجم الكتلة النقدية

إن التحكم في سعر الصرف يقصد به تثبيته عند مستوى معين عن طريق تدخل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، وهذا لحماية العملة من الارتفاع أو الانخفاض عن طريق استخدام وسائل الدفع الخارجي من عملات أجنبية أو أرصدة ذهبية إما بالبيع أو الشراء حسب ما تقتضيه الحالة للحيلولة دون تغير سعر العملة الوطنية. ففي حالة ارتفاع سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية فإن السلطة النقدية تقوم بطرح كمية من العملة الوطنية في السوق عن طريق بيعها مقابل العملات الأجنبية والذهب فتزداد بذلك الكميات المتداولة منها في السوق ويعود سعرها بذلك إلى السعر الرسمي المحدد. أما في الحالة المعاكسة حينما ينخفض سعر العملة الوطنية عن السعر الرسمي فإن السلطة النقدية تفسر ذلك بارتفاع الكميات النقدية الوطنية في السوق لذلك فلأجل إعادة سعرها إلى أصله تقوم بامتصاص جزء منها من السوق عن طريق بيع العملات الأجنبية والذهب في مقابل العملة الوطنية فيقل عرضها في السوق حينئذ وتقل الكميات المتداولة منها إلى الحد الذي يضمن استعادة سعرها الرسمي المحدد. فسعر العملة في هذا النظام يكون ثابتا ولو نسبيا بفعل التدخل المستمر للسلطة النقدية المراقبة.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

كما أن التسوية في هذا النظام تتم بصفة تلقائية وموازية مع عملية إعادة سعر العملة إلى السعر الرسمي وفي الحالة التي يكون فيها البنك المركزي محتفظا بوسائل الدفع الخارجي لدى بنوك الدول الأجنبية التي يجري التعامل معها، فإنه عندما يقوم بشراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لمنع سعر العملة المحلية من الانخفاض فإنه يترتب على ذلك انخفاض كمية النقود المتداولة في البلد وزيادة كميات النقود في البلدان صاحبة العملات الأجنبية والنتيجة هي انخفاض الأسعار في الدولة صاحبة الميزان وارتفاع الأسعار في الدول الأخرى وبالتالي تزداد صادرات الدولة صاحبة الميزان وتنخفض وارداتها ويعود بذلك الميزان إلى التوازن. وقد يساعد ذلك أيضا ارتفاع سعر الفائدة في الدولة صاحبة الميزان وانخفاضه في بقية الدول، الشيء الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة.¹

وفي الحالة المعاكسة عندما يقوم ببيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لمنع سعر العملة المحلية من الارتفاع فإنه يترتب على ذلك زيادة كمية النقود المتداولة في البلد وانخفاض كميات النقود في البلدان صاحبة العملات الأجنبية والنتيجة هي ارتفاع الأسعار في الدولة صاحبة الميزان وانخفاض الأسعار في الدول الأخرى وبالتالي تنخفض صادرات الدولة صاحبة الميزان وتزداد وارداتها ويعود بذلك الميزان إلى التوازن.

كما أن الكتلة النقدية تؤثر على العديد من المتغيرات منها الأسعار المحلية، أسعار الفائدة المحلية، حجم الأرصدة النقدية المحتفظة لدى الجمهور. ويعتبر كل متغير من هذه المتغيرات آلية ذاتية للتسوية منجزة عن التغير في حجم الكتلة النقدية.

و يقوم الأساس النظري للمنهج النقدي على تأكيد قاعدة أساسها انه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات إلى على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق² ، وعليه فان الاختلال ما هو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي يبين ظاهرة عدم التوازن

¹ علي حافظ منصور، أحمد الصفتي، مرجع سابق، ص 436.

² Carlos A. Végh , **The Monetary Approach to the Balance of Payments, Chapter 6**, University of Maryland and NBER August 2012 , p 2-3.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

بين طلب وعرض النقود.¹ حيث يركز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري ويعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات ويسعى لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري²، عليه فإن أي تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري ويشكل توازن هذا الميزان نقطة البداية في تحليل منهج المرونات في ضوء شرط مارشال - ليزنر. ومنهج الاستيعاب عرف على انه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار ووفق مفهوم الامتصاص الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين³، بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما و تزامن ظهور منهج استيعاب مع ظهور فكر الكينزي أين انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الاقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

¹E.J. van der Merwe, **The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy**, Prepared by the South African Reserve Bank, Fifteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Canberra, Australia, October 21–25, 2002, p 3 .

²Study Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, **BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN - MONETARY ZONE EXPERIENCE**, Vol. 10, No.2, Journal of Monetary and Economic Integration, P: 103.

³ عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 149.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية استشرافية لتقلبات سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائر

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية و النظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، فخلال نظام بريتون وودز كان النظام المعمول به هو نظام ثبات أسعار الصرف فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة. ولقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري، و تم تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 ومرة ثانية سنة 1994، ومحاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها و بكل أنواعه لتسوية ميزان مدفوعاتها.

المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري

سعت الجزائر الى تحقيق توازن خارجي و ذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءات واستخدام الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر فقامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات مثل نهج تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوات الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ما يلي:¹

1-1 المرحلة الأولى : نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 4894 مسيرا باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا، عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي و الذي يتطلب استقرار سعر الصرف، و يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي :

*دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنك فرنسي.

أو فرنك فرنسي واحد = 0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص ص: 154-155.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

أمام هذه الوضعية التي اقتزنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعومة)، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

1-2 المرحلة الثانية: الربط بسلة من العملات (1974-1986)

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بروتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانماركي ، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي)،

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية :

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي .
- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار .
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى اتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة استراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية و المالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها : الاجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة. كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974 ، فهو عبارة عن سوق حر أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة.

1-3 المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986 - مارس 1987)

أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

الجدول رقم 07: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1974-1987)

الوحدة: دج

السنوات	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987
سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84

المصدر: بيانات بنك الجزائر

1-4 المرحلة الرابعة (نهاية 1987-1994)

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشرين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لا بد أن تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

1-4-1 الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، وطبق خلال فترة طويلة

نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4.9 دج/ \$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/ \$ في نهاية مارس 1991.

1-4-2 التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991

قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ، و لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 %، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك، أو ما تسمى "منطقة الفرنك" ابتداء من 1964 إلى 1973 ، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994.¹

الجدول رقم 08: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1988-1993)

الوحدة: دج

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	5.93	7.61	8.96	19	21.82	23.36

المصدر: بيانات بنك الجزائر

1-5 المرحلة الخامسة (1994 وما بعدها)

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 . إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عملي العرض والطلب. وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 217.

الجدول رقم 09: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000)

الوحدة: دج

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	36.05	47.66	54.74	57.70	58.37	66.57	75.25

المصدر: بيانات بنك الجزائر

وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002 ، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية فيع السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب : 7,5 % وفي سنة 2006 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,6464 بالنسبة للدولار لكن في سنة 2007 ارتفع سعر صرف الدينار إلى 69,29 وواصل الانخفاض سنة 2008 وفي سنة 2009 عاود الارتفاع ليصل إلى 72.64 دج في سنة 2010 مقابل واحد دولار ليصل إلى 77.53 دج للدولار الواحد في سنة 2012، هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك. كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد سنة 2014 حيث وصل إلى 80.57 دج للدولار الواحد، وبين سنتي 2015 و2016 انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100.69 دينار للدولار الواحد في سنة 2015 إلى 109.44 دينار في سنة 2016، أي تراجع بنسبة 8%، حيث بقي هذا التراجع في قيمة الدينار الجزائري طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

الجزائر وشركائها التجاريين وتراجع أسعار البترول، وذلك بالتزامن مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

أما سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو سجل ارتفاع مستمر تدريجيا ماعدا سنة 2011 سجل 72.93، وسبب هذا الارتفاع هو نتيجة انخفاض لقيمة الدينار الجزائري، ويلاحظ أيضا أن وضعية ميزان المدفوعات ما بين الفترة 2010 و2012، حالة عدم الاستقرار قد تكون ناجمة عن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تذبذب أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف. أين بدأ يتراجع الرصيد من سنة 2013 ليلعب عجزا بقيمة 26.03 مليار دولار سنة 2016، وهذا يرجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري للميزان التجاري إضافة إلى وجود مؤشرات تدل على دخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف لتغطية ارتفاع فاتورة الواردات في ظل تراجع حجم الصادرات في السنوات الأخيرة إلى غاية سنة 2020، مما يدل على أن السياسات الاقتصادية المنتهجة غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات.

كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2001-2020)

السنوات	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار
2001	77.21
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.27
2006	72.64
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.64
2010	74.38
2011	72.93
2012	77.53
2013	79.36
2014	80.57
2015	100.69
2016	109.44
2017	110.97
2018	116.59
2019	119.35
2020	126.77

المصدر: بيانات البنك الدولي

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

المطلب الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري و أرصدة الميزان التجاري

يبين الجدول أدناه تطور سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2010-2020).

جدول رقم (11): تطور سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: بملايير الدولارات الأمريكية

السنوات	سعر الصرف DA/\$	سعر البترول للبرميل	سعر الصرف DA/€	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات BOP
2010	74.31	80.15	98.52	16.58	15,58
2011	72.85	112.94	101.4	29.24	20,24
2012	77.55	111,045	99.62	21.49	12,06
2013	79.38	108,971	105.4	9.94	0,133
2014	80.06	100,234	106.91	4.30	-5,881
2015	100.46	53,066	111.44	-13.17	-27,537
2016	109.47	45,005	121.18	-17.06	-26,031
2017	110.96	54.05	125.32	-10.86	-21,762
2018	116.62	71.520	137.69	-5.02	-15,82
2019	119.36	65	133.71	6.11	-17,2
2020	126.82	41.8	144.85	10.6	-16,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، و DGD.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية فإننا نعي قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنا بما يقارب نسبة 97% من الصادرات الإجمالية، مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحويل إلى اقتصاد ما وراء النفط حيث بقيت الصادرات تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 112.94 دولار للبرميل في عام 2011 مقابل 80.15 دولار في عام 2010 مما ساهم ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، وجاء هذا التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية مقارنة بالسنوات الماضية.

وما نلاحظه عن قيم رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة هو في تزايد مستمر في العجز، لذلك نقول أنه من الضروري تطوير الإنتاج وتنويعه من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد في حصيلة الواردات التي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا أن رصيد ميزان المدفوعات قد شهد ارتفاعا في السنوات الأولى من الدراسة ويعود ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار البترول، مع حالة عدم الاستقرار قد تكون ناجمة عن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تذبذب أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف، سجلت زيادات متتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2010، أما في سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.14 مليار دولار، لكنه انخفض الرصيد إلى 0.13 مليار دولار في سنة 2013، أما سنتي 2014-2015 فقد سجل عجزا بقيمة 7.78 و 13.71 على التوالي، ليسجل أيضا عجزا بقيمة 26.03 مليار دولار سنة 2016، وهذا راجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري)، إضافة إلى وجود مؤشرات تدل على دخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف لتغطية ارتفاع فاتورة الواردات في ظل تراجع حجم الصادرات، مما يدلي بأن السياسات الاقتصادية المنتهجة غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: استشراف سعر الصرف في الجزائر

أولاً: تجارب ناجحة لبعض الدول الربعية

1-النموذج الكندي:

إن واقع السياسة الاقتصادية في كندا وباعتبار أن الاقتصاد الكندي يعتمد بشكل كبير على صادراته لذلك فقد تضرر البلد نتيجة هبوط أسعار النفط وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وبلغ معدل البطالة 7% في نوفمبر 2017، بينما معدلات التوظيف في كيبك وأونتاريو انخفضت بشكل حاد أعقاب الركود في الرمال النفطية واختيار أسعار النفط، ومع ذلك ظل معدل التضخم منخفضاً في عام 2017 بـ 1.2% وقد استفادت الأسر من انخفاض أسعار البنزين لكنها بقيت مثقلة بالديون. أما سعر الصرف كان في حده الأدنى \$0.75 مقابل الدولار الكندي في نوفمبر 2017، مقابل ارتفاعه إلى \$0.97 للدولار الكندي في عام 2016.

تم مؤخراً توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية ولكن لم يتم تنفيذها حتى الآن، كالاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2013 والشراكة عبر المحيط الهادئ الذي تم توقيعها في أكتوبر 2015 والاتفاق الثنائي مع أوكرانيا. كما أن متوسط التجارة الخارجية 62.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2016 و 2018، حيث امتصت الولايات المتحدة نحو 80% من الصادرات الكندية. وتحت تأثير الركود العالمي تراجعت الصادرات الكندية بوتيرة أسرع من الواردات، مما حقق عجز تجاري في عام 2016 نتيجة لتعثر الاقتصاد الأمريكي والصعوبات التي واجهتها منطقة اليورو.

كما سجل الاقتصاد الكندي انكماشاً بنسبة 1.6% خلال الربع الثاني من سنة 2018، ويرجع هذا الانكماش عن تراجع الصادرات السلعية خاصة في مجال الطاقة.¹

¹ لباس يابسي، واقع واستشراف السياسات الاقتصادية المطبقة في كندا واقتراحات تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 16، العدد 1، جوان 2019، ص: 174.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

واستفادت الصادرات الكندية من انخفاض قيمة الدولار الكندي بعد 2016، وبدأت التجارة الخارجية تعاني من انخفاض أسعار النفط بعد 2014، وبالتالي من المحتمل أن تستمر معاناة عجزها تجاريا طالما أسعار النفط تستمر في الانخفاض، أما في سبتمبر 2017، وتماشيا مع توقعات السوق، كذلك تم الحفاظ على معدل البنك عند 0.755% وسعر الفائدة على الودائع عند 0.25%، وقد تركت السلطة النقدية الكندية سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير بعد القطع المفاجئ لـ 25 نقطة أساس في جويلية 2017.

وفي ظل استشراق السياسة الاقتصادية للاقتصاد الكندي الذي يكافح للتعافي من الركود وتباطؤ النمو العالمي منذ 2015، وأنه من غير المرجح أن يتحسن قبل 2020 وفقا للتقديرات الأخيرة، وقد بين رئيس الوزراء الجديد في تقريره أن كندا تسعى لتكثيف الاستثمار قصد تطوير البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد، وتقليص العجز في الميزانية العامة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، كما أنه يعطي دفعة للطبقة الوسطى من خلال تخفيض الضرائب. ويمكن إبراز أهم ما جاء في هذا التقرير للجنة السياسة النقدية في النقاط الآتية:

- من المتوقع انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكندا في نهاية 2019 بنسبة 0.6%؛
- انخفاض توقعات النمو العالمي من 33% إلى 32% خلال عام 2021 عند 35%؛
- يتوقع البنك تلاشي الآثار السلبية الناجمة عن تراجع إنفاق الاستثمارات في قطاع الطاقة؛
- من المتوقع في عامي 2020 و 2021 أن يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك مدعوما بتخفيف الضغوط الهبوطية لأسعار الوقود على التضخم؛
- وضع البنك المخاطر التي ستؤثر على التضخم في السنوات المقبلة أهمها ضعف إجمالي الناتج المحلي الخام في الولايات المتحدة، انخفاض أسعار النفط، ضعف الاستثمارات في كندا، وضعف النمو في الأسواق الناشئة وضعف معدل نمو الأسر؛

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

■ أشار بنك كندا أنه من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد العالمي زخمه في النصف الثاني من عام 2019 و2020؛

■ كما تتربق التوقعات أن يعود الاقتصاد الكندي لكامل كفاءته القصوى في منتصف عام 2019؛

■ توقع نمو الاقتصاد الكندي بزيادة بنسبة 2% في كل من 2019 و2020؛

■ تباطؤ في نشاط قطاع الإسكان على المدى القريب بالإضافة إلى انخفاض مسار الصادرات من قطاع البناء؛

حيث يتوقع أن يعود معدل التضخم إلى 2% في مطلع 2019؛ احتمال نمو سلمي لصافي الصادرات

ب 0.1- % ومن المتوقع أن يرتفع سنة 2020 إلى 0.5% كما أن مؤشر أسعار الاستهلاك نلاحظ أنه في تزايد مستمر خصوصا نتيجة ارتفاع الأسعار الأساسية للسلع والخدمات التي وصلت إلى نسبة 1.9% في سنة 2020.

كما يتوقع المحللون أنه بحلول عام 2025 يمكن لموارد النفط غير التقليدية أي موارد الحدود الشمالية والبحرية، والنفط الخام الثقيل في الغرب أن يضع كندا في أعلى المراتب بين الدول المصدرة والمنتجة للنفط.¹

يمكن تطبيق نموذج الاقتصاد الكندي على الاقتصاد الجزائري للخروج من طبيعته من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، ومن أجل ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

➤ الجزائر أصبحت في حاجة أكبر إلى انتهاج سياسات دعم وتنويع القطاع غير النفطي، وعلى اعتبار أن

الثروة النفطية هي ثروة زائلة لامناس من تعويضها، إلا من خلال إيجاد البدائل لهذه الثروة، كتحفيز

المستثمرين المحليين، محاربة الفساد بأنواعه، محاربة البيروقراطية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ لياس يابيسي، مرجع سابق، ص:175.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

➤ مراقبة الشركات النفطية الأجنبية من أجل الحفاظ على ثروة النفط لفترة أطول، تشجيع القطاع الخاص والنهوض بالقطاع السياحي والفلاحي والتركيز على القطاع الصناعي من خلال تزويد المصانع بالأجهزة الإنتاجية الحديثة، وتحويل توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الخدمي إلى القطاع الإنتاجي؛

➤ مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري خارجيا كسياسة لتدعيم الإنتاج المحلي من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية وتحسين جودة المنتوجات وتنويعها، والمسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند الاندماج في المبادلات الإقليمية هو الانضمام لمنظمة التجارة الحرة العربية ؛

➤ اختيار نظام صرف ديناميكي يتماشى مع الظروف الاقتصادية للبلد في كل فترة، والتركيز على نظام التعويم الموجه مع إضافات، الذي يكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لسعر الصرف، مع حصر وتحديد نطاق التدخل ومحاولة الدمج بين استقلالية السياسة النقدية التي توفرها المرونة والمصدقية التي توفرها الأنظمة الجامدة، مع السعي من خلاله لاستهداف التضخم، ومنح قدر من الاستقلالية للبنك المركزي من أجل ممارسة مهامه وتجنب الضغوطات السياسية؛

➤ تبني إصلاحات هيكلية جريئة وضرورية على الاقتصاد تركز أساسا على السعي لخلق قطاعات بديلة للمحروقات التي أصبحت مهددة بالنفاد ومرهونة بتقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى، وذلك قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل وضمان التنمية المستدامة.

2- التجربة البرازيلية:

في أوائل عام 2006، أصبحت حالة الاقتصاد البرازيلي أكثر استقرارا مما كانت عليه في بداية عام 2001، حين جرى تقديم التقرير السابق، فلم تعد البرازيل في حالة إلى اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي، ولم يعد الدين العام ينمو في مقابل الناتج المحلي الإجمالي، ولم يعد الاقتصاد راكدا وفي عام 2005 سجلت البرازيل أعلى معدل نمو اقتصادي لها منذ 1990-1996، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.9 % في عام 2004، و 2.3 % في عام 2005.

وأصبح التضخم تحت السيطرة حيث حقق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي بلغ 5.6 % في عام 2005 أدنى مستوياته منذ عام 1999، وبما أن توقعات التضخم لعام 2006 تبلغ عن الربع الثاني من هذه السنة أقل من المستهلك الذي حدده مجلس النقد الوطني، وهو 4.5 %، فقد خفض البنك المركزي سعر فائدة النظام الخاص للتسوية والتعهد إلى 15.25 %، وتشجع تخفيضات سعر الفائدة على زيادة الاستثمارات المحلية والطلب، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي، ووفقا للتوقعات الحالية يقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يتراوح بين 3 و 4 %¹.

وفي عامي 2004 و 2005 أتاح انخفاض الدولار في مقابل الريال وقيام البنك المركزي بشراء الدولارات تسوية الديون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتبكير بتسوية الدين الخارجي، وبحلول أواخر عام 2005 استقر الدين الخارجي الصافي للبرازيل عند أدنى مستوى له بقيمته الدولارية منذ عام 1996: 115 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد سنوات من النمو القوي، بدأ الدين الصافي للقطاع العام في مقابل الناتج المحلي الإجمالي ينخفض أيضا خلال العامين الماضيين، واستقر في نهاية عام 2003 عند 57.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نهاية عام 2005 عند 51.6 % وقد تحقق هذا التخفيض عبر الترشيد الشديد

¹Central Bank of Brazil, Market Report, May 26, 2006 .

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

لنفقات الدولة وتحقيق أول الفوائض السنوية منذ عام 1999، ولا سيما فائض بلغت نسبته 4.48 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، ورغم ذلك ارتفع نصيب الفرد من النفقات الاجتماعية الأساسية.¹

3- التجربة النرويجية:

اقتصاد النرويج هو اقتصاد مختلط متطور حيث تتركز ملكية الدولة في القطاعات الاستراتيجية. على الرغم من حساسيته لدورات الأعمال العالمية، إلا أن اقتصاد النرويج قد أظهر نمواً قوياً منذ بدء الحقبة الصناعية. يعتمد نظام التصنيع والرفاه الحديث في النرويج على الاحتياطات المالية المنتجة من استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة نפט بحر الشمال. تبعاً لبيانات الأمم المتحدة لعام 2016، النرويج ولوكسمبورغ وسويسرا (دول صغيرة) هي البلدان الثلاثة فقط في العالم التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد بها عن 70.000 دولار، وليست دول جزر أو دول مجهرية، وفي أوت 2019، سحبت النرويج بشكل مفاجئ 3.6 بليون كرونة (أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي). اضطرت النرويج التي تعتبر أكبر منتج للغاز والنفط في غرب أوروبا إلى إجراء أول عملية سحب لها من صندوق الثروة السيادي الذي بنته من ثرواتها النفطية في عام 2016، بعد انهيار أسعار النفط الخام. وبعد تعافي السوق تمكنت النرويج من العودة إلى إيداع إيرادات النفط في الصندوق اعتباراً من جويلية 2018، ومنذ ذلك الحين كانت تشهد تدفقات إيجابية شهرية.

وتأتي هذه الخطوة كمفاجأة لأن الحكومة قالت في ميزانيتها المعدلة في ماي 2019 أنها تتوقع إيداع 34 مليار كرونة في الصندوق خلال عام 2019. ويؤدي هذا السحب إلى وصول الودائع الصافية خلال شهر أوت إلى 19.9 مليار كرونة، مما يضع الحكومة خارج المسار للوصول إلى الهدف لهذا العام، ولم يتضح بعد سبب قيام الحكومة بعملية السحب، ولم تتمكن وزارة المالية من التعليق. لكن خام برنت القياسي سجل أدنى مستوى في

¹ تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام 2008، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - البرازيل -، الدورة الثانية، 6 أوت 2008.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

سبعة أشهر بنحو 56 دولاراً للبرميل في أوائل أوت 2019 وسط مخاوف بشأن تأثير الحروب التجارية وتباطؤ النمو العالمي على الطلب على النفط. وهذا أقل بكثير من تقديرات الحكومة في الميزانية المعدلة، والتي افترضت أن أسعار النفط تتراوح ما بين 67 دولاراً و70 دولاراً أمريكياً للبرميل بين أوت وبقية العام، مما يرفع توقعات متوسط السعر السنوي إلى 559 كرونة للبرميل أو حوالي 51 دولاراً أمريكياً للبرميل.

تمارس النرويج اقتصاداً مختلطاً مع كل من المؤسسات الخاصة والعامة. يعتمد معظم الاقتصاد على استغلال الموارد الطبيعية ، بما في ذلك صيد الأسماك والنفط والطاقة الكهرومائية.¹

في عام 2014 ، بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد النرويجي 499 مليار دولار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 والبالغ 70,000 دولار. تساهم صناعة الخدمات بنسبة 52.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، تليها الصناعة (45.1٪) والزراعة (2.2٪). من بين 2.8 مليون شخص من القوى العاملة يعمل ما يقرب من 76٪ في قطاع الخدمات ، و 21.1٪ في قطاع الصناعة ، و 2.9٪ في قطاع الزراعة. القطاعات المهمة الأخرى في الاقتصاد هنا هي معالجة الأغذية ، وبناء السفن ، والشحن ، والمواد الكيميائية والمنتجات الورقية ، والمعادن ، والأخشاب ، والمنسوجات. النرويج لديها معدل بطالة 4.3٪. بالإضافة إلى ذلك لديها 55 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية.

• الصناعات الرائدة في النرويج:

تساهم صادرات النفط والغاز الطبيعي بنسبة 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وأكبر شركة نفط في البلاد هي شركة "شتات أويل" التي تملك الحكومة ثلثها.

وتصدر النرويج ما قيمته 149 مليار دولار من البضائع سنوياً. وتشمل سلع التصدير الرئيسية: البترول الخام (45.1 مليار دولار) ، الغاز النفطي (43.6 مليار دولار) ، البترول المكرر (6.5 مليار دولار) ، السمك

¹ <https://www.marefa.org>, Economy of Norway, 22/01/2022 , 23:15.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

الطازح غير المشوي (4.94 مليار دولار) ، الألمنيوم الخام (3.14 مليار دولار). تذهب غالبية هذه الصادرات إلى البلدان التالية: المملكة المتحدة (28 مليار دولار)، ألمانيا (26 مليار دولار)، هولندا (20.8 مليار دولار) السويد (10.1 مليار دولار) وفرنسا (9.1 مليار دولار)، كما تستورد هذه الدولة ما قيمته 90.7 مليار دولار من البضائع كل عام. بالنظر إلى الواردات والصادرات، حققت النرويج عائدات إيجابية بلغت 59.1 مليار دولار. غالبية وارداتها هي السيارات (5.54 مليار دولار)، والنفط المكرر (2.81 مليار دولار)، والحواسيب (2.06 مليار دولار) ، وسفن الركاب والشحن (2.03 مليار دولار). أكبر شركاء الاستيراد هم السويد (11.4 مليار دولار) وألمانيا (10.9 مليار دولار) والصين (8.23 مليار دولار) والمملكة المتحدة (5.86 مليار دولار) والدنمارك (5.53 مليار دولار).

● الخطط الاقتصادية المستقبلية:

في سبعينيات القرن العشرين ، شهد العالم زيادة في أسعار النفط مما أفاد الاقتصاد النرويجي. ولهذا السبب، لم يكن لدى الحكومة أي سبب للاستثمار وتشجيع نمو الأعمال التجارية الخاصة. على مدار الأعوام القليلة الماضية تعمل كل من الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية على زيادة الصناعات الخاصة التي لا تركز على إنتاج النفط واستغلاله. التركيز الرئيسي هو على صناعة التكنولوجيا الفائقة. تم إجراء استثمارات عامة في مراكز الخبرة لاسيما في التكنولوجيا الحيوية للسرطان في أوسلو.¹

تعتبر دولة النرويج بحسب بعض التقارير الصادرة لعام 2018 أنها الدولة الرابعة على مستوى العالم، من حيث معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

¹ [https://history-hub.com, economy of Norway, 22/01/2022, 23:46.](https://history-hub.com, economy of Norway, 22/01/2022, 23:46)

• مقومات اقتصاد النرويج:

يعتبر اقتصاد النرويج من أقوى اقتصادات العالم، حيث تعتبر مملكة النرويج من الدول المصدرة للنفط في العالم وهناك العديد من المقومات والعوامل الحيوية التي يحتوي عليها الاقتصاد في النرويج والتي مكنته من الوصول إلى مرحلة الازدهار والنمو المستمر، الأمر الذي أدى إلى التطور الصناعي الكبير. ومن أهم مقومات اقتصاد مملكة النرويج ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 54,947 مليار دولار في عام 2018، حيث يعتبر من أهم المؤشرات والمعدلات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فكلما زادت معدلات الناتج المحلي الإجمالي تحسّن وازدهر اقتصاد البلد، فهو رقم كبير وجيد جداً مقارنة مع الدول المجاورة. الآبار النفطية المتوفرة بداخل البلاد التي تعود على الدولة بالعديد من الإيرادات المالية وتجعلها دولة معتمدة على ذاتها، حيث توفر العديد من فرص العمل للأفراد، كذلك توفر العديد من المنتجات الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة.
- القطاع الصناعي المميز والذي يعود على الدولة بالعديد من الفوائد، أهمها توفير فرص عمل للعديد من الأفراد المحليين وتقليل مستويات البطالة وتحسين مستوى المعيشة لهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- نسبة المواد التي تصدرها الدولة للدول الأخرى تعود عليها بالعديد من الفوائد المالية والإيرادات، حيث تعمل على جذب المستثمرين للاستثمار بداخل البلاد، لما توفره لهم من فرصة لعرض منتجاتهم في العالم الخارجي.
- تعتمد مملكة النرويج في اقتصادها على الموارد الطبيعية والغاز الطبيعي والذي تصدره للخارج وتستغل هذه الفرصة للحصول على الإيرادات.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

- القطاع السياحي المميز والذي يعود على الدولة بالعديد من الإيرادات المالية، كما يجذب الكثير من السياح من مختلف مناطق العالم، كذلك تعتبر مركز جذب للمستثمرين للاستثمار بداخل البلاد، فكلما زادت نسبة الاستثمارات الخارجية زادت نسبة الإيرادات المالية وتحسن اقتصاد الدولة بشكل عام.

• التحديات التي يواجهها اقتصاد النرويج:

على الرغم من أن اقتصاد النرويج يعتبر متطوراً ومنتامياً، إلا أنه يواجه بعض التحديات الخطيرة. هذا البلد لديه ارتفاع تكلفة المعيشة. تتركز معظم القوى العاملة في صناعة البترول، الأمر الذي يركز على العمالة غير الماهرة. نظراً لاعتمادها على النفط، لن تتمكن النرويج من الحفاظ على جودتها المعيشية والنجاح الاقتصادي بمجرد نفاذ الاحتياطات. بسبب هذا الاعتماد على الموارد غير المتجددة والعمالة غير الماهرة، فإن النمو الاقتصادي عرضة لأي ركود في السوق العالمية.

ونظراً للظروف الأخيرة التي تواجه العالم بأكمله من انتشار فيروس كورونا والذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد، فإن مملكة النرويج تعتبر من الدول المتضررة نتيجة انتشار الفيروس فيها، وذلك بسبب توقف أغلب عمليات الإنتاج في معظم المصانع وتم خفض معدلات التصدير التي تعود على الدولة بالعديد من الإيرادات.¹

جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي بالإحصائيات التالية:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي 362 مليار دولار سنة 2020، والدخل القومي الإجمالي 355.2 مليار (تعادل القوى الشرائية بالدولار) سنة 2020، وبلغ الناتج المحلي لكل فرد USD 67294.48 سنة 2020، أما نصيب الفرد من الدخل القومي فبلغ 66020 وتعادل القوى الشرائية بالدولار سنة 2020، كما أن نسبة

¹ حنين العتوم، اقتصاد النرويج، 18 ماي 2020، متوفر على الموقع <https://e3arabi.com>، 17/01/2022، على الساعة 23:36

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

البطالة في أوت من سنة 2020 بلغت 5.2% ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي -0.8% التغيير السنوي من سنة 2020.¹

4-التجربة الاقتصادية الرواندية:

أ- التعريف باقتصاد دولة رواندا:

مرت رواندا بظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة من جراء الاستعمار البلجيكي ثم الانتداب الألماني، الذي استنزف خيراتها واستعبد مواطنيها وهدد وحدتها وفرق بين شعبها المكون من قبيلتي الهوتو والتوتسي، لدرجة نشوب حرب إبادة جماعية بينهما خلفت مقتل حوالي مليون رواندي وهرب أكثر من مليون إلى دول الجوار، إلى غاية وصول الرئيس بول كاغامي إلى الحكم بعد نهاية الحرب الأهلية، والذي يعتبر رئيس نهضة رواندا ومنقذها، ليعرف الاقتصاد الرواندي تطورا ونمو متسارعا وصل إلى 10.9% في تسعة أشهر الأولى من سنة 2019، هذا النمو ممزوج بين القطاعين العام والخاص مما يعكس قوة النشاط الاقتصادي في كل من القطاعات الثلاثة: الزراعة، الخدمات، الصناعة.²

ولمواجهة مشاكلها قامت الحكومة الرواندية بإصلاحات اقتصادية أولية تمثلت في:

- استقلالية البنك المركزي للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛
- إصلاح النظام الضريبي من خلال إنشاء وكالة مستقلة لتحصيل الضرائب، وإدخال الضريبة على القيمة المضافة؛

- خصخصة المؤسسات العمومية وتنشيط سوق العمل؛

- تحرير التجارة عن طريق إزالة ضوابط الأسعار؛

¹ Datatopics.worldbank.org, 2020/08/28, 11:07.

² بن عيسى ريم، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية: من حرب أهلية إلى نهضة اقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 03، جامعة بشار، ديسمبر 2021، ص646.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

وقد حققت رواندا مستوى معقولا من استقرار في الاقتصاد الكلي والانضباط المالي، وظهر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان إيجابيا في كل السنوات بعد 1994، بالرغم من اعتمادها الكبير على المدخرات الأجنبية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لتحقيق التغيير الإيجابي في رواندا، لعدم وجود السلام والاستقرار وانعدام الديمقراطية ووجود العنصرية، لذلك استوجب إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية لتكون داعمة للإصلاحات الاقتصادية.

وبحلول سنة 2000 تغيرت السلطة الحاكمة في رواندا، واعتمدت جملة من الإجراءات تهدف إلى تطوير الاقتصاد الرواندي بتوسيع الصناعات القائمة وتحويل الاقتصاد القائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات، في إطار ما يسمى رؤية 2020، تشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لرؤية 2020 تحويل رواندا إلى بلد متوسط الدخل بحوالي 900 دولار للفرد، وتحويل الهيكل الاقتصادي لقطاع الصناعة والخدمات بدل الزراعة بحلول 2020، ومن المتوقع أن تساهم الخدمات بنسبة 42%، والصناعة بنسبة 26%، والزراعة بنسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أيضا أن ينخفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 77.2% في سنة 2000 إلى 25% بحلول سنة 2020، أي معدل السكان سوف ينمو بنسبة 2.6% سنويا حتى سنة 2020، وبالفعل أصبحت رواندا أكثر استقرارا وعرفت معدل نمو قياسي بلغ 13.2% في سنة 2002 نتيجة وفرة الأمطار والحصاد الاستثنائي للمحاصيل الزراعية، لكن تبعتها نكسة في سنة 2003 بسبب الجفاف الذي أثر على الزراعة بشكل كبير لينخفض النمو إلى 2.2%، ليتعافى بعدها مباشرة سنة 2004 إلى غاية يومنا هذا، ويعرف النمو الاقتصادي في رواندا استقرارا نسبيا مستداما تتراوح معدلاته بين 6 و 8%، ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الرئيس بول كاغامي على مدار خمس سنوات الأولى من حكمه لرواندا كانت كافية كي تؤهلها لمسح ديونها تحت تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحصلت رواندا على ما يقدر بـ 1.4 مليار دولار أمريكي من أصل 1.5 مليار دولار أمريكي

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

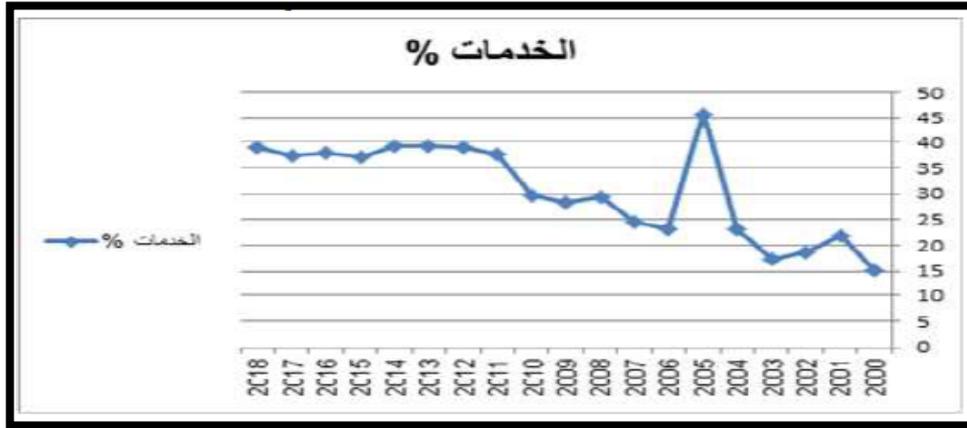
ليطلق عليها رواندا المعجزة الاقتصادية، كما اتفق عليها العديد من المراقبين للاقتصادات الإفريقية، ومن الواضح أن النمو الاقتصادي الذي عرفته رواندا نتج عن التطورات في قطاعي الصناعة والخدمات وهذا يتوافق مع رؤية حكومة رواندا للتحويل الهيكلي، فمن بين القوى المحركة للاقتصاد الرواندي هو القطاع الزراعي الذي يعتبر العمود الفقري والركيزة الأساسية في قوة الاقتصاد الرواندي، فهي تمتلك إمكانيات زراعية ضخمة ناهيك عن تلك الموجودة في المناطق الجبلية التي تتميز ببرودة المناخ وغزارة الأمطار وتتناسب جيدا مع زراعة مجموعة واسعة من المحاصيل بدءا بالقهوة والشاي إلى البطاطس والموز، فبعد الحرب الأهلية قامت الدولة بوضع خطة استراتيجية تهدف إلى تطوير الزراعة وانعاشها، فجلبت العديد من المهندسين الزراعيين الأجانب لدراسة الوضعية الزراعية والارتقاء بها، كما عملت على إنشاء شبكة خاصة للمعلومات الزراعية ومكتبا للتصدير ونقل المحاصيل، ووفرت الأسمدة كما ونوعا، وشجعت على تأجير المعدات الزراعية من خلال توفيرها وتنويعها بالإضافة إلى منح قروض ميسرة للمزارعين، كل هذه الإجراءات ظهرت نتائجها جليا في النسبة المرتفعة لإيرادات القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

أما في قطاع الخدمات فعملت رواندا على تنميتها منذ فترة طويلة، واعتبرته من أولويات الحكومة، لضمان اقتصاد قوي يقوم على توسيع الصادرات وجذب العملات الأجنبية وخلق وظائف جديدة خارج قطاع الزراعة، فقامت الحكومة بالترويج لخدماته إلا أنه تبعه نمو في الواردات بشكل أسرع، ومع التحولات الأخيرة في أسعار السلع العالمية، وأصبحت رواندا تعاني من اختلال في ميزان المدفوعات، مما جعلها تلجأ لإنشاء برنامج " صنع في رواندا" يسعى إلى تحسين صورة المنتجات الرواندية داخل رواندا وتعزيز الصناعات الناشئة، وزيادة إنتاجية القطاعات التصديرية كخطوة واعدة لترويج صادراتها.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

واستطاعت رواندا أن تحقق قفزة نوعية في مجال الخدمات، وبدأت في تنمية صادراتها لتمثل السوق الإفريقي في مجال الخدمات، وجذبت العديد من الموردين إليها ليستفيدوا من خيارات منتجاتها بعد أن تخلصت رواندا من مشاكلها الاقتصادية والسياسية وأصبحت تسير على خطة تنمية محددة الملامح، فشجعت على توسيع صادراتها المضي في مشروعات التنمية من خلال تشجيع تصدير المنتجات المحلية، واعتمدت كثيرا على التجارة الإلكترونية وهذا ما ظهر جليا في توقيع رواندا ومجموعة "علي بابا" الصينية العملاقة على ثلاث مذكرات تفاهم لإنشاء أول مركز للتجارة العالمية الإلكترونية في رواندا، والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لرواندا.

الشكل رقم (09): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

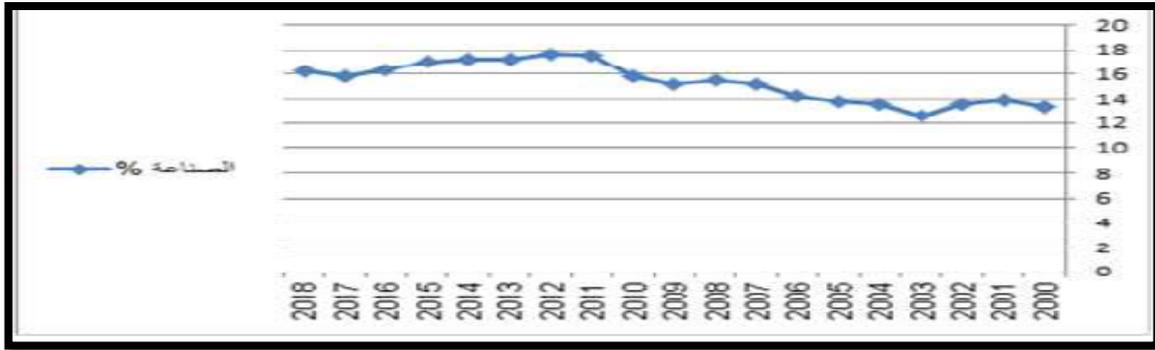
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات في رواندا شكل نسبة محتشمة من إجمالي الناتج المحلي في السنة الأولى من الدراسة ليعرف ارتفاعا طفيفا وصل إلى 22% سنة 2001، وذلك راجع إلى ارتفاع في صادرات المنتجات الزراعية لينخفض بعدها مباشرة نتيجة الظروف المناخية السيئة التي عرفتتها رواندا في الفترة بين 2002-2004، ليتعافى بعدها القطاع ويعرف نموا متزايدا ومساهمة جيدة في إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 29.5% في سنة 2010، ويعود هذا إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الرواندية في تحسين اقتصادها وإعطاء

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

أفكار جديدة ومقترحات سياسية تعزز بها المنتجات الرواندية، ليعرف القطاع قفزة نوعية في نسبة مساهمته لإجمالي الناتج المحلي طيلة السنوات المتبقية من الدراسة ليصل إلى 40% سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع إلى النمو النسبي في القطاع خاصة النقل الجوي والسياحة والتجارة الإلكترونية وانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي مقارنة بالسنوات الماضية وضعف القطاع الصناعي.

أما فيما يخص القطاع الصناعي فلم تقتصر الحكومة الرواندية على تطوير قطاعي الزراعة والخدمات فحسب، بل شجعت أيضا قطاعات أخرى منها الصناعة، فاعتمدت على الاستثمار الأجنبي للوقوف بهذا القطاع، وهيأت البنية التحتية لذلك من خلال التسهيلات في إنشاء المشاريع على أراضيها، ففي حين كان المستثمر في دول أخرى يحتاج إلى أسابيع أو شهور ليحصل على ترخيص بدء العمل، فوضعت رواندا قانونا جديدا للاستثمار وأنشأت ما يعرف بنظام "الشباك الواحد"، الذي يمكن المستثمر من إنهاء جميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضع ساعات، كما أسست الدولة مجلسا استشاريا للاستثمار والتطوير، كان أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، وألغت رواندا التأشيرة لجميع الأجانب، وهذا ما شجع المستثمرين الأجانب على التصنيع في رواندا، وتساهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في رواندا بنسبة ضعيفة نوعا ما إذا قورنت بما تساهم به الزراعة و التجارة، و يرجع هذا إلا للعديد من الأسباب منها ضعف الإمكانيات المتاحة علي مستوى الدولة، مما يجعل أغلب المواد يجب استيرادها و هذا سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة النفقات خاصة و أن رواند مدعمة من البنك الدولي و العديد من المؤسسات الدولية للنهوض باقتصادها، إلى جانب نقص العمالة و الكفاءات في هذا القطاع فالنسبة الأكبر من العمالة تتمركز في الزراعة، و الشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة الصناعة في النتائج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (10): مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة وفق قاعدة بيانات البنك الدولي

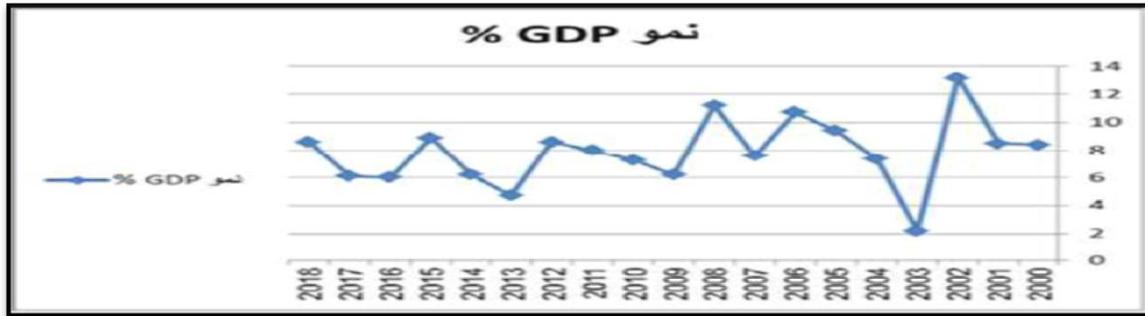
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنتاج الصناعي في رواندا يشكل نسبة متوسطة من إجمالي الناتج المحلي كما عرفت مساهمة الإنتاج الصناعي طيلة السنوات الأولى من الدراسة استقرارا نوعا ما من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ليعرف انخفاضا طفيف قدر ب 1% سنة 2003 ليكون 12.6%، ويعود هذا الانخفاض إلى الظروف السيئة التي مرت بها رواندا في هاته الفترة، ليتعافى جزئيا في سنة 2007 نظير الجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية في تحسين اقتصادها، ليعود الارتفاع من جديد في السنوات الموالية من الدراسة ولكن بنسبة بسيطة تتراوح بين 1 إلى 3% في سنوات الدراسة المتبقية ويرجع هذا الارتفاع إلى النمو النسبي في انقطاع و انخفاض في مساهمة القطاع الزراعي، وعملت السلطات الرواندية على تشجيع الصناعة من أجل تحقيق التنمية متوازنة فشجعت استثمارات إضافية تدعم القطاع و تضاعف من إنتاجيته.

ب-تحليل مؤشرات نمو الاقتصاد الرواندي:

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لقياس التباطؤ الاقتصادي، والقدرة النقدية لاقتصاد ما على معالجة العوامل الخارجية، فالناتج المحلي الإجمالي هنا هو مقياس محايد يعمل على معرفة قوة اقتصاد دولة ما، حيث عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي في رواندا بعد الحرب الأهلية تطورا كبيرا إلى غاية سنة 2002، مقارنة بالنمو خلال الفترة التي سبقت الحرب الأهلية ليصل معدل النمو إلى أقصاه، 13.2% سنة 2002، لكن سوء الظروف المناخية والاضطرابات الجوية في السنة الموالية مباشرة أثرت على نموه ليتراجع بشكل كبير إلى أدنى مستوى 2.2% سنة 2003 ليعرف بعدها ارتفاعا و استقرارا يتراوح بين 6% إلى 8% على مدار السنوات الموالية، والشكل الموالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (11): نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برواندا www.minecofin.gov.rw

من خلال قراءة الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في نمو الناتج المحلي الإجمالي لرواندا خلال الألفية من الدراسة، ليصل في سنة 2002 إلى 13.2% وهو أعلى مستوى له طيلة سنوات الدراسة، ويرجع هذا إلى أن النمو الاقتصادي في رواندا عرف تراكما في عوامل الإنتاج مما ساهم في نموه، كما ساهمت المساعدة الإنمائية

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

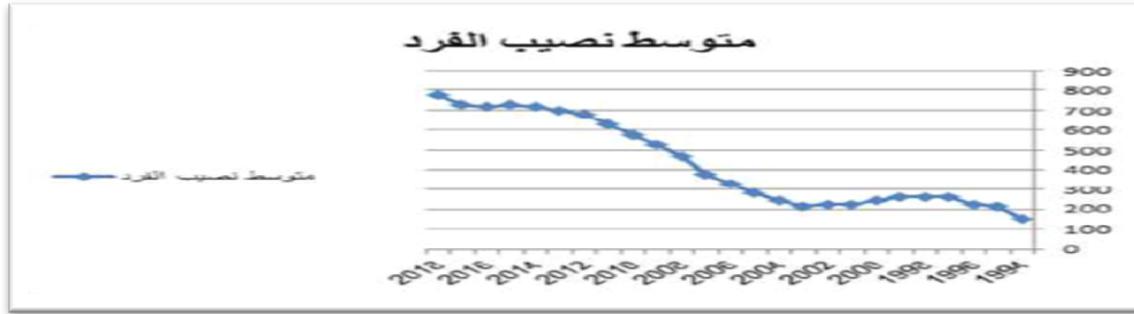
الرسمية بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يتعلق بالسنوات التي تراجع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي فسببه صعوبة الحصول على الائتمان، وضعف تكوين رأس المال البشري وكذا إصلاحات أسعار الصرف، و الظروف المالية و الاستثمارية، لذلك عملت رواندا على الاستثمار في الرأس المال البشري والذي أثبت تأثيره الإيجابي الكبير على نمو الاقتصادي ، كما أن متغير الائتمان له تأثير إيجابي كذلك علي نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن الإصلاحات المالية التي اعتمدها رواندا أدت إلى تحريك الموارد الاقتصادي المتاحة و بالتالي تحريك الاقتصاد، و أن معامل الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي إيجابي هو أيضا مما يوحي بأن الاستثمار يساهم في تحسين النمو الاقتصادي، وهذا ما توجهت له رواندا، كما نلاحظ أيضا أن لرأس المال أهمية إيجابية وهذا ما توضحه الواردات و تؤكد على أهمية دمجها بالتكنولوجيا، ليكون هناك قدر أكبر من الكفاءة الإنتاجية و بالتالي نمو اقتصادي أكبر، و أن الإيرادات الضريبية المتغيرة التي تم جمعها من التجارة الدولية تعمل على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات و التنمية الاقتصادية، مما يجعل الإيرادات المحصلة يتم توجيهها إلى أكثر إنتاجية لتحقيق النمو لتحقيق النمو الاقتصادي .

كما استفادت رواندا من المساعدات المقدمة من طرف الجهات الرسمية كالبنك و صندوق النقد الدوليين حيث كان لهما تأثير إيجابي كبير على نمو لإنتاجية و بالتالي نمو الاقتصاد، فالمساعدات التي تلقتها رواندا من المجتمع الدولي وجهت بأكملها لقطاع التعليم والصحة من أجل بناء المدارس و المستشفيات وتكوين و تدريب المعلمين و الأطباء و توفير الأثاث المدرسي و تجهيز المستشفيات و شراء أجهزة الكمبيوتر للعاملين و الطلاب.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو كذلك نمواً، بحوالي الضعف خلال (1995-2002)، بينما كان في المتوسط 0.1 خلال الفترة التي سبقت الحرب ليعرف بعدها نمواً قارب 6 مرات في سنة 2015 ليصل إلى حوالي 800 دولار للفرد سنة 2018، ليكون بذلك الأداء الاقتصادي لرواندا، أفضل من كل الدول الإفريقية في جنوب الصحراء. و الشكل الموالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (12): متوسط نصيب الفرد من GDP في الفترة 1994-2018



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برواندا

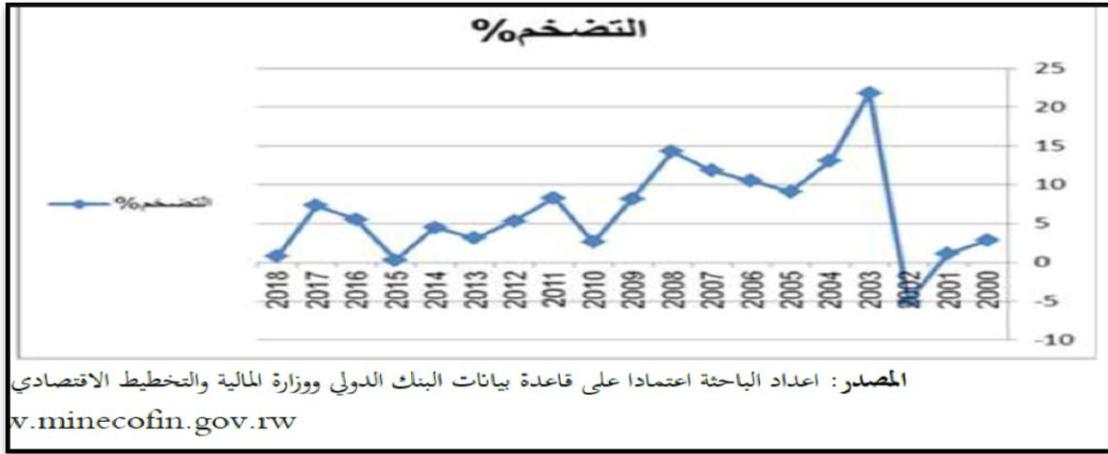
www.minecofin.gov.rw

خلال قراءة الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في رواندا خلال العشر سنوات الأولى من الدراسة بمعدل الضعف، ليتضاعف بعدها بسرعة كبيرة وصلت إلى ما يقارب 6 مرات على ما كان عليه في السابق، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على سرعة نمو الاقتصاد الرواندي بعد سنة 2005 ليصل إلى حوالي 800 دولار في 2018 ليقترّب من الأهداف الرئيسية لرؤية 2020، وهي تحويل رواندا بلد متوسط الدخل بحوالي 900 دولار للفرد .

3. التضخم:

باعتبار أن الدراسة الحالية الخاصة بنا تتعامل مع اقتصاد مخلوع في دول نامية، نجد أن التضخم فيها تحت السيطرة لعدة عوامل أولها تدخل الحكومة في الاقتصاد و النمو الحقيقي للبلاد، وهذا ما يظهره الشكل الموالي عن نمو التضخم في رواندا طيلة سنوات الدراسة.

الشكل رقم (13): التضخم في رواندا خلال الفترة 2000-2018



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لرواندا على الموقع

www.minecofin.gov.rw

يظهر في الشكل أعلاه أن التضخم في رواندا ليس ظاهرة نقدية ل يمكن التحكم فيها بكفاءة من خلال الإنفاق الحكومي , و تحسين شروط التجارة (أي عدم الاعتماد على الواردات) و تقليل تكلفة إنتاج قطاع الزراعة , كما أن العرض النقدي له تأثير ضئيل نسبيا على التضخم في رواندا , لأن تغير الوحدة 1% في العرض النقدي يؤدي إلى زيادة 2.7% في التضخم , كما نلاحظ أن التضخم في رواندا له العديد من العوامل المؤثرة فيه كالسياسة النقدية مثلا, فالسياسة النقدية في رواندا تقييدية مما يجعل مستوى الأسعار ليس صارما

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

بشكل عام بالإضافة إلى البرنامج الإصلاحي الذي اعتمدته حكومة روندا محمي تحت إطار الاقتصاد الكلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

ج- الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها روندا من أجل تحقيق التنمية

لاقت تجربة التنمية في روندا أهمية بالغة ، كونها تجربة تمت في دولة فقيرة، و استمدت قيمتها من الدخول للعمولة مع المحافظة علي درجة كبيرة من الوطنية الاقتصادية، و يعود نجاح هذه المعادلة الصعبة للقيادة المتميزة لرئيسها كاغامي، و الذي ركز منذ مجيئه للحكم على الجانب الاجتماعي من خلال الشراكة بين القطاع العام و الخاص للنهوض بالاقتصاد يتشكل منها المجتمع الرواندي، ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد مع التركيز على التنوع الاقتصادي وتحديث القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته وتطوير المناطق الريفية و التوسيع في إنتاج بدائل محلية للمنتجات الصناعية المستوردة ثم التوجيه نحو التصدير لدفع عجلة النمو، إدراكا منه أن الإخلال في أحد الجوانب سيخلف تأثيرات سلبية في الأخير ومن بين أهم الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها روندا لتحقيق التنمية أنه تم الشروع في إعادة الهيكلة الاقتصادية كخطوة ضرورية لتحقيق التنمية، و الذي من شأنه أن يساعد في إعادة بناء الاقتصاد الذي مزقته الحرب الأهلية، و أكدت الإصلاحات التي أجريت على أهمية تخصيص الموارد و الشفافية ووضع بيئة مواتية لتعزيز الإستثمارات، و المساءلة، وتضمنت الإصلاحات ما يلي:

- **خصخصة المؤسسات العمومية** : قررت الحكومة التوجه نحو السوق باعتماد برنامج خصخصة المؤسسات العمومية لزيادة الكفاءة والإنتاج، وزيادة التوظيف، وجذب الاستثمار و الاعتماد على التكنولوجيا و الابتكار، وتخفيف تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية ، كما قررت الحكومة التركيز على المسائل السياسية بينما يتولى القطاع الخاص نشاطه التجاري لمواجهة هذه التحديات .
- **تعديل قوانين الاستثمار لجذب المستثمرين** : قامت الحكومة الرواندية بتعديل قانون الاستثمار للعمل على جذب المستثمرين المحليين و الأجانب ووضعت إصلاحات اقتصادية مختلفة جذبت بها الاستثمار

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

- الأجنبي المباشر في مجالات عدة مثل : البناء و الاتصالات السلكية و اللاسلكية، وقطاع الخدمات، وقد أدى هذا بدوره إلى الطلب على السلع و الخدمات، و تحفيز المزيد من الإنتاج و تحسين الاقتصاد ككل .
- **إصلاح النظام الضريبي:** تم إصلاح النظام الضريبي لزيادة الكفاءة والفعالية وزيادة الإيرادات الضريبية، وتم إنشاء وكالة تحصيل ضرائب مستقلة وإدخال ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية لتشمل المزيد من دافعي الضرائب، وقد حقق هذا الإصلاح زيادة في إيرادات الضرائب منذ عام 2000 لتتضاعف نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7% في سنة 2005 إلى 13.7% سنة 2015 و 14.8% سنة 2016، وعلى الرغم من هذا الأداء الاقتصادي لا تزال رواندا تعتمد على المساعدات الأجنبية التي توفر حوالي 50% من الميزانية وتعتبر الإدارة الفعالة للموارد والحكم الراشد من بين أكثر العناصر المهمة التي تضمن استمرارية المستثمرين الجانب في تمويل برامج الحكومة الرواندية.
- **وضع سياسة نقدية مناسبة:** لتحديات القطاع الريفي بعد ما دمرت الحرب الأهلية في سنة 1994 النظام المصرفي، قامت الدولة بتدابير هامة لإعادة بناء النظام وحولت NBR إلى مؤسسة مستقلة لتمكنه من المساهمة بشكل كبير في السيطرة على التضخم وتمويل الاقتصاد، وتم إلغاء الائتمان وتنظيم السيولة، كما تم إنشاء الصكوك وإصلاح السياسة النقدية لمواجهة تحديات القطاع الريفي وتوفير الأموال لقطاع الزراعة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى إنشاء مرافق الاستثمار الريفي في شكل صناديق الضمان التي يديرها NBR ويمولها.
- **التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي:** دخلت رواندا في شراكة جديدة لتنمية إفريقيا والتي يطلق عليها (نيباد)، وفي جوان 2005 كانت رواندا من أوائل الدول التي تقدمت لـ APRM بتقرير يظهر استعدادها لإنتاج النقد الذاتي وتقييم واقع رواندا، كما عملت على إظهار القيادة الاقتصادية في المؤسسات الإقليمية الأفريقية، وهي عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، كما انضمت إلى مجموعة شرق أفريقيا (EAC) اعتقاداً منها أن التكامل يخلق بيئة جيدة لنمو الاقتصاد المستدام، خاصة وأن هيكل

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

اقتصاد رواندا ضعيف نوعا ما فهي صغيرة المساحة، موقعها غير ساحلي ونسبة الفقر عالية وبنية تحتية منهاره، فهي تنظر إلى التكامل الإقليمي كمحرك هام نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، أما التكامل في EAC هو مصلحة ممتازة لها، لأن ما يقارب 70% من وارداتها من دول شرق أفريقيا فتحرير التجارة مهم جدا لجعل المعاملات سهلة وأقل تكلفة، ونظرا لضعف الموارد الطبيعية في رواندا، فإن الحكومة تعتمد على زيادة الاستثمار في العلوم التكنولوجية والتنمية البشرية، وحتى تكون رواندا قادرة على المنافسة والاستفادة من التكامل الإقليمي فهي تهدف لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

ويمكن للجزائر أن تستفيد كثيرا من التجربة الرواندية، خاصة وأن تحقيق تنمية اقتصادية ليس أمرا مستحيلا بل يحتاج فقط إلى إرادة جماعية وقيادة راشدة وعليها البدء بـ:

- تطوير بنيتها التحتية باعتبارها أساس مهم في استقطاب الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال؛
- تعزيز قوانين الاستثمار وتفعيلها مع تسهيل الإجراءات الاستثمارية وتخفيض آجال استغراقها؛
- تشجيع التجارة البينية بين الدول المجاورة وتفعيل خدمات الملاحق التجارية والاقتصادية؛
- التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة وذلك من خلال تطوير التعليم والتكنولوجيا والاتصالات؛
- خلق طبقة وسطى منتجة مع تعزيز روح المبادرة لتمكينها من خلق الثروة، والمساهمة في تطوير اقتصاد البلاد.

5- تجربة الإمارات العربية المتحدة:

5-1- التعريف بالاقتصاد الإماراتي:

أثبت الاقتصاد الإماراتي خلال السنوات الماضية معدلات نمو عالية على مستوى منطقة الخليج، و العالم ككل وهذا نظرا للخصوصيات التي أضحت تميز هذا الاقتصاد.

كما أنها دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا، تطل على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية و من الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان.

تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 7 في العالم من حيث احتياطاتها النفطية، و تمتلك واحدا من أكثر الاقتصادات نموا في غرب آسيا، إن اقتصاد دولة الإمارات يحتل المرتبة 22 على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق، وهي ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية، وتحتل المرتبة 40 عالميا. و تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها ذات الدخل المرتفع و التطوير الاقتصادي النامي من خلال صندوق النقد الدولي، وتعد دولة الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية و دخل الفرد فيها مرتفع، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها، وقد قامت بتحديثات هامة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول.¹

¹ سعود وسيلة، فرحات عباس، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، ديسمبر 2017، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 376.

5-2- مقومات الاقتصاد الإماراتي

من بين أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإماراتي، و الذي امتاز بها إلى غاية 2010 ما يلي:

- ✓ يتميز اقتصاد دولة الإمارات العربي المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح و نشط يعتمد على تنوع موارده ، و أضحى بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الوجهات العالمية؛
- ✓ توافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم، وخاصة من الناحية الاقتصادية؛
- ✓ اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة؛
- ✓ تعمل الإمارات على تطوير المواد و المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية الدول العالم على مختلف الأصعدة؛
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص و تقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة؛
- ✓ تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تساهم فيه القطاعات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي؛
- ✓ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإمارات عام 2010 ما يقارب التريليون درهم مقابل ستة مليارات و500 مليون درهم خلال عام 1971، بزيادة قدرها 150%.
- فيما بلغ نصيب الفرد من هذا الناتج 132 ألف درهم خلال عام 2010 مقابل 100 ألف درهم خلال عام 1975؛
- ✓ انخفضت نسبة التضخم من 8% عام 1979 إلى 0.88% عام 2010؛

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

✓ تماشيا مع سياسة الدولة في تنويع موارد الاقتصاد فقد زادت نسبة مساهمة القطاعات غير

النفطية في الناتج المحلي لتصل إلى 70% خلال عام 2010 مقابل 10% خلال عام

1971.

✓ تبوأَت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010 المرتبة الـ 13 بين أكثر الدول

المصدرة حيث بلغ حجم صادراتها حوالي عام 235 مليار دولار 02% من صادرات

العالم من السلع الإجمالية، بينما تبوأَت الدولة المرتبة 18 بين الدول المستوردة في العالم

حيث بلغت قيمة وارداتها 170 مليار من السلع التجارية بنسبة 1.4% من إجمالي

واردات العالم.

5-3- الاستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر وزارة الاقتصاد المسؤولة في الدولة عن وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد، وفيما يلي

أهم عناصر استراتيجية الاقتصاد الإماراتي :¹

1- الرؤية: اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

2- الرسالة: تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية، بما يساهم في

تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة

الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية، وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة، وقطاع

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية

بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

¹ وزارة الاقتصاد، "التقرير الاحصائي السنوي لعام 2015"، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 05، 2016، ص: 12-13.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

3- القيم: من أهم القيم التي يقوم عليها الاقتصاد في الإمارات نذكر:

- الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات، والسلوك وكافة آليات الاتصال والاتصال والتواصل مع المتعاملين.
- احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين، وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.
- التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.
- المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضيف قيمة مضافة على نتائج العمل.
- الابتكار: تهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة الفئات المعنية على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية وتنافسية الدولة.

4- الأهداف: أهم الأهداف التي يتم وضعها ويخطط لتحقيقها في الاقتصاد الإماراتي ما يلي:

- تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي؛
- تطوير وتنويع الصناعات الوطنية؛
- تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال الوطني؛
- زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات؛
- تمكين الممارسات التجارية السليمة، وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية؛
- تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية، وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية؛
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

4-5- عوامل نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة

تتمثل أهم عوامل نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة فيما يلي:¹

- الإدراك المبكر لأهمية التنوع الاقتصادي في استدامة التنمية؛
- تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية لأنه اقتصاد مفتوح؛
- سياسة الانفتاح الاقتصادي وقوة البنية التحتية وحدثاتها؛
- الاستقرار السياسي والأمني؛
- تطور القطاع المصرفي؛
- استقرار السياسة النقدية؛
- تشجيع الابداع والابتكار؛
- سهولة ممارسة العمالة؛
- توفر بيئة مؤسسية مناسبة؛
- الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

بعد التطرق لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة في مجال التنوع الاقتصادي نستخلص مجموعة من

الدروس التي يمكن الاستفادة منها وهي:

- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة

والعمل على ما تم التخطيط له؛

¹ بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، العدد 05، جوان 2017، ص ص: 233-235.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

- التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية، والعمل على توفير مناخ جيد للأعمال والاستثمار؛
- يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسسي جيد، وهو ما يقتضي حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي واخضاعها لضوابط الشفافية؛
- يشكل الابداع والابتكار أحد المحاور المهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فالاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية من شأنه الحد من التكاليف، تطوير قطاعات جديدة، رفع الكفاءة و تحسين الإنتاجية، فالمزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية بقدر ما تحقق عبر الابتكار و المعرفة و الإدارة الجيدة.
- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي و توفير البيئة المحفزة لنمو و توسيع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهم ورئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للأعمال للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم و رفع مستوى المهارات، تشجيع البحث و التطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بعض السياسات العمودية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، و يمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم و مواجهة منافسيهم.
- كما حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، فاعتمدت على استراتيجية التنويع الاقتصادي للتقليل من مخاطر التركيز على القطاع النفطي ومواجهة العديد من التحديات الدولية. ففي ظل الواقع النفطي الجديد أدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول تأثرا

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

بالتراجع الحالي في سعر النفط، وذلك راجع إلى استثمار العوائد الربعية في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو دون استنزاف الموارد، والتوسع تدريجيا في القطاعات المنتجة غير النفطية المرتكزة على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي 69% سنة 2015، بعدما كان يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971، والتي يتوقع أن يرتفع في السنوات القليلة المقبلة بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20% فقط من الناتج وفقا لاستراتيجية محكمة ضمن رؤية الإمارات لسنة 2021.¹

ثانيا: قراءات وتحليل تقارير الهيئات الرسمية الجزائرية

جاء في التقرير الأول حول الإنعاش الاقتصادي لسنوات 2020-2024 لوزارة الاستشراف للجزائر أن الاقتصاد الجزائري الذي تأثر بتداعيات وباء كورونا (كوفيد-19) مثله مثل كل اقتصاديات العالم، يتوفر على آفاق واعدة من أجل تحقيق الإنعاش. وأوضح التقرير أن الجزائر قد شهدت في عام 2020 ركودا قويا في أعقاب الأزمة الصحية لوباء كوفيد-19 وانعكاساتها الاقتصادية، ليؤكد بعد ذلك أن " هذا الركود سيتبعه انتعاش انطلاقا من سنة 2020".

وتضيف الوثيقة أن " هذا التقلص في الناتج المحلي الخام راجع إلى القطاعات التي تأثرت تأثرا شديدا بالأزمة"، موضحة أن الدول المستوردة للنفط والتي تضررت من فيروس كورونا قد اتخذت تدابير للحجر الشامل، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الطلب، فانهارت أسعار النفط إلى مستويات منخفضة جدا. وفي هذا الصدد عرف نمو قطاع الطاقة انكماشاً وصل إلى 3.87 % سنة 2020 حسب خطة الإنعاش التي توقعت أن تبلغ صادرات الجزائر من المحروقات 21.8 مليار دولار خلال نفس السنة، وفق سعر سنوي متوسط قدره 40 دولار للبرميل الواحد. كما يمكن أن يحقق قطاع المحروقات معدلات نمو قياسية تبلغ 10.6 % عام 2021، و 8 % سنة 2022، ومتوسط 3.28 % خلال الفترة المتبقية من 2023-2025.²

وأشار التقرير أن المبادلات التجارية من المنتظر أن تتميز سنة 2021 ببداية تغير توجهات الميزان التجاري القياسية، وكنتيجة مزدوجة لارتفاع الصادرات الجزائرية من جهة، وتخفيض وتراجع الواردات من المواد بمقدار 10

¹ بوفنش وسيلة، مرجع سابق، ص: 237.

² الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف، التقرير الأول حول الانعاش الاقتصادي لسنوات 2020-2024، جويلية 2021.

الفصل الثالث : علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري

ملايير دولار سنة 2020، من خلال ترشيدها واستبدالها تدريجيا بالمنتجات الوطنية من جهة أخرى، ويرتقب أن يسجل الميزان التجاري فائضا اعتبارا من سنة 2023.

وحسب التقرير الذي أعدته الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف، فإن الهدف المنشود في مجال التصدير خارج المحروقات هو تحقيق 5 مليار دولار في غضون نهاية سنة 2021، غير أن الصادرات الجزائرية وفقا للسناييو الاعتيادي، لن تتعدى 2 مليار دولار سنة 2020، بغض النظر عن تأثير جائحة كورونا على التجارة الدولية، ولكن يشير ذات المصدر بالإمكان تحقيق 3 مليار دولار (حسب المتغير المتوسط)، نظرا للعودة المرتقبة للنشاط سنة 2021 وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

ويتوقع التقرير أن يسمح استمرار التحكم في النفقات العمومية والتحسين التدريجي لإيرادات الجباية، بتقليص عجز رصيد الميزانية من حيث نسبة الناتج الداخلي الخام، من 12.6 % في سنة 2020 إلى 10.8 % في سنة 2025، وأشار التقرير أيضا أن إيرادات الميزانية ستعرف نموا بوتيرة متصاعدة يقدر معدلها بـ 6% خلال السنوات الثلاث الأولى. هذا وستشكل الإيرادات الجبائية حسب الوثيقة نفسها، المورد الأساسي بمعدل مساهمة قدره 50% خلال 2021-2025، موضحة أنها ستشهد معدل نمو لنفس الفترة قدره 7%. أما بخصوص نفقات الميزانية، فستتبع نفس المنحى التصاعدي للإيرادات نهاية الفترة 2025، بينما ستسجل نسبة نمو تقدر بـ 5% في سنة 2025، مقابل تطور النفقات لنفس الفترة بنسبة 4%¹.

¹ الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف، التقرير الأول حول الانعاش الاقتصادي لسنوات 2020-2024، جويلية 2021.

خلاصة الفصل

لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، لأنه كان أكبر من قيمته الحقيقية و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتي تم إنتاجها في الخارج ، وبدأت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

أدت هذه التعديلات أي التخفيض الى تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، وبعدها

ذلك تحرير سعر صرف الدينار و هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي و عودة تحقيق

التوازن الداخلي و الخارجي. وما يزال قطاع المحروقات بشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو يساهم بأكثر

من 85 % من إيرادات الصادرات الجزائرية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات خارج المحرقات.

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة تم الكشف عن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بغية معرفة الأثر الذي أحدثه سعر الصرف على مستوى التوازنات الخارجية، بناء على الأهداف المسطرة وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، قدمنا في الفصل الأول إلى أساسيات حول سعر الصرف وأنظمتها ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى علاقة ودور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2030)، بالإضافة إلى التطرق للدراسة التحليلية ثم الاستشرافية من خلال أولا الدراسات السابقة ثم عرض تجارب بعض الدول الشبيهة لاقتصاد الجزائر وصولا إلى مرحلة الاستشراف بقراءة وتحليل بعض التقارير السنوية لمؤسسات ومنظمات رسمية مالية.

فيعرف سعر الصرف على أنه " سعر عملة ما مقوم بعملة أخرى " كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة. إذ تبين لنا من خلال الدراسة وعلى سبيل المثال أن له أثر كبير على أسعار التصدير و الاستيراد وبالتالي على عرض وطلب السلع والخدمات.

ويعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. وبعد هذه الدراسة التي قمنا بها نستطيع اختبار الفرضيات المنطلق منها في البداية.

- اختبار الفرضيات:

- يعرف سعر الصرف أنه عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وعليه فقد تحقق صدق الفرضية.

- تغير سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات، فهو يقوم بتخليصه من العجز والفائض وتكون هذه العملية عن طريق سياسات تتبعها الدولة و منه الفرضية صحيحة.

- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات هذا اقتصاديا أما في حالة الجزائر تغيرات سعر صرف الدينار لا تؤثر عليهما وعليه فالفرضية مرفوضة .

- نتائج البحث:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى ، عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة، كما يتحدد أيضا سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة، فسعر الصرف الأجنبي هو أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، وهذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزداد حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود و أسعار الفائدة ومعدلات التضخم و حالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وسعر الفائدة قد تسبب في عدة في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة والتي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات. إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.
- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي و ارتفاع تكاليف الصرف، واستقرار قيمة العملة الوطنية قد ارتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة الرقابة الصارمة على الصرف قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.
- إن أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية كثيرة، غير أن أخطر أنواعها هو الاختلال الهيكلي، لكونه يحدث بسبب الاختلال في الاقتصاد ككل، من نظام أسعار واحتياطات الصرف والسلوك الاستهلاكي المفرط ومنظومة القوانين وهيكل المؤسسات وتسييرها ... الخ، هذه العناصر المتشابكة تؤدي لإحداث اختلال هيكلي عميق في الاقتصاد وفي ميزان المدفوعات على الخصوص، لذلك فإن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب اجراء تغييرات في كل هذه العوامل بالشكل الذي يسمح برفع

الاختلال خلال مدة تتجاوز المدى المتوسط، وهو ما يؤدي بالدولة لطلب المساعدة المالية من المؤسسات المالية الدولية.

- من بين السياسات المستخدمة في تسوية الاختلال نجد تلك المرتكزة على أساليب المرونات والاستيعاب والأسلوب النقدي، وبفعل ترابط العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية فإن لكل منها تأثير بشكل اخر على ميزان المدفوعات، غير أن الاقتصاديين التطبيقين يفضلون أسلوب الاستيعاب خاصة في جانبه المتعلق بحصر الطلب بالتشدد على النفقات، على منهج المرونات فيما يتعلق بأسعار الصرف وعلى الأسلوب النقدي فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ونجد أن اختلال ميزان المدفوعات (اختلال خارجي) في أغلب الأحيان يكون مصحوبا باختلال داخلي، ومن هنا جاءت فكرة التسوية في ظروف الاختلالين الداخلي والخارجي المتزامنين.

- إن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي والسبب الرئيسي في حالتي العجز والفائض بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دورا ثانويا.

-الاقتراحات:

❖ عدم الاعتماد على خفض سعر الصرف كآلية لتجاوز مشكلة انهيار أسعار البترول، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني كعدم قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية، وبالتالي ارتفاع حجم الواردات. وذلك بإرساء قواعد جديدة للاقتصاد الوطني والتحرر من علة المحروقات وضرورة تشجيع الصادرات لمعالجة اختلال التوازن الاقتصادي الجزائري؛

❖ يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية. واختيار سعر الصرف المناسب حسب الظروف الاقتصادية، واتخاذ الاستراتيجيات والخطط المناسبة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية؛

❖ إعادة النظر في تسعير المواد الطاقوية، وعدم اعتماد الدولار الأمريكي فقط، وذلك لما يشهده من تقلبات دورية ومستمرة؛

❖ ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج؛

❖ القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة، مع ضرورة اعتماد وكالات صرف جهوية وولائية وضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات الاستشرافية؛

❖ يجب اتباع بعض نتائج وسياسات تجارب دول شبيهة لاقتصاد الجزائر والعمل على نفس نهج خطاها في التنمية الاقتصادية.

- آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الصناعي في الجزائر في الفترة الزمنية المقبلة.

- أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائر في الفترة القادمة.

قائمة المراجع

● قائمة الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 2- أحمد عبد الرحمن يسري، و آخرون، الاقتصاد الدولي، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2005.
- 3- أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 1998.
- 4- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان، 2013.
- 5- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 6- توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن ، الإدارة المالية والدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 7- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004.
- 8- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 9- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من التبادل اللامتكافيء إلى المزايا النسبية، دار النهضة العربية، 1992.
- 10- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة 2، بدون دار نشر، 1999.
- 11- خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 12- دومينيك سالفادور، الاقتصاد الدولي ، نظريات ومسائل، سلسلة وملخصات شوم، دار ماكجر وهيل للنشر، 1984.
- 13- دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- 14- زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 15- سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير، الدار اللبنانية المصرية، 1994 .
- 16- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 17- سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 18- الطاهر قانة، اقتصاديات النقود والعملات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
- 19- علي حافظ منصور، أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1996.
- 20- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
- 21- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- 22- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 23- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011.
- 24- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 25- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 26- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
- 27- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3، الأردن، 2013.

- 28- علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- 29- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 1996.
- 30- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 31- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية. العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الأجيال، الأردن، 2004.
- 32- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 33- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007.
- 34- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- 35- محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- 36- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 .
- 37- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 38- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- 39- محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، اسكندرية، 2009.
- 40- ميثم عجم، علي سعيد، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 109.
- 41- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

• قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 42- Bertrand Nezeys , **Les politiques de compétitivité** , édition Ecomonica , Paris , 1994 .
- 43- E.J. van der Merwe, **The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy**, Prepared by the South African Reserve Bank, Fifteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Canberra, Australia, October 21–25, 2002
- 44- Gregory N Mankiw, **Macroéconomie**, édition de Boeck, France, 2003
- 45- Paul R Krugman, Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, Traduction de la 5^o édition américaine par Achille Hannequart et Fabienne Leloup, 3^o édition,
- 46- Prémises Carlos A. Végh , **The Monetary Approach to the Balance of Payments**, Chapter 6, University of Maryland and NBER August, 2012 .
- 47- Laurence Abadie et Catherine Mercier-Suissa, "**Finance Internationale, Marchés des Changes et Gestion des Risques Financiers**", édition Armand Colin, Paris, France, 2011, p86.

• الرسائل الجامعية والمذكرات:

- 48- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011.
- 49- بن شلاط مصطفى، إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في الدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016.
- 50- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 /2012.
- 51- بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2008.

- 52- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- 53- دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- 54- غربي يسين سي لاخضر، علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019/2018.
- 55- محمد بربري أمين، الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 56- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي -التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000/1999.
- 57- نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.
- 58- زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2017/2016.

• المقالات العلمية والمنشورات:

- 59- آيت يحيى سمير، منيجل جميلة، التوجه الحديث نحو الطاقة المتجددة في الجزائر- واقع واستشراف لآفاق 2030، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، جوان 2018.
- 60- بن عيسى ريم، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية: من حرب أهلية إلى نهضة اقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 03، جامعة بشار، ديسمبر 2021.
- 61- بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، العدد 05، جوان 2017.
- 62- خيضر سفيان، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017.
- 63- زهير سعدي، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة (1970-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2017، جامعة أم البواقي.
- 64- سعود وسيلة، فرحات عباس، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، جامعة خميس مليانة، ديسمبر 2017.
- 65- شعيب بونوة، وحياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 66- صالح أوبايا وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 02، المجلد 15، جوان 2018.

- 67- صرارمة عبد الوحيد، بعلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، المجلد2، العدد2، ديسمبر 2018.
- 68- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الوادي، 2017.
- 69- لياس ياسي، واقع واستشراف السياسات الاقتصادية المطبقة في كندا واقتراحات تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجزائري، والاحصاء التطبيقي، المجلد 16، العدد1، جوان 2019.

• التقارير والمراسيم:

- 70- ANTHONY P. THIRLWALL, Balance of payments constrained growth models: history and overview, PSL Quarterly Review, vol. 64 n. 259 (2011), p315, lectronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2049740>.
- 71- Central Bank of Brazil, Market Report, May 26, 2006
- 72- Study Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN - MONETARY ZONE EXPERIENCE, Vol. 10, No.2,Journal of Monetary and Economic Integration.
- 73- تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة الموضوعة لعام 2008، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية -البرازيل- ، الدورة الثانية، 6 أوت 2008.
- 74- صندوق النقد العربي، تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2000، عدد 16، أبو ظبي، 2002.
- 75- وزارة الاقتصاد، "التقرير الاحصائي السنوي لعام 2015"، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 05، 2016

76- الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف، التقرير الأول حول الانعاش الاقتصادي لسنوات 2020-2024، جويلية 2021.

• المواقع العلمية:

- 77- <https://www.marefa.org>, Economy of Norway, 22/01/2022 , 23:15.
- 78- <https://history-hub.com>, economy of Norway, 22/01/2022, 23:46.
- 79- [Datatopics.worldbank.org](https://datatopics.worldbank.org), 2020/08/28, 11:07.

80- حنين العنوم، اقتصاد النرويج، 18 ماي 2020، متوفر على الموقع <https://e3arabi.com>، 17/01/2022، على الساعة 23:36.